

علوم القرآن

بيان نشأة علوم القرآن

س: وضع كيف نشأت علوم القرآن وكيف تطور؟

ج: القرآن الكريم هو معجزة الإسلام الخالدة التي لا يزيد لها التقدم العلمي إلا رسوخاً في الإعجاز، أنزله الله على رسولنا محمد ﷺ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويهديهم إلى الصراط المستقيم، فكان صلوات الله وسلامه عليه يبلغه لصحابه -وهم عرب خلص- فيفهمونه بسليقتهم، وإذا التبس عليهم فهم آية من الآيات -سألوا رسول الله ﷺ عنها.

روى الشيخان وغيرهما عن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]. شق ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله، وأينا لا يظلم نفسه؟ قال: «إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. إنما هو الشرك».

وكان رسول الله ﷺ يفسر لهم بعض الآيات.

أخرج مسلم وغيره عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦]. ألا إن القوة الرمي».

وحرص الصحابة على تلقي القرآن الكريم من رسول الله ﷺ وحفظه وفهمه، وكان ذلك شرفاً لهم.

عن أنس رضي الله عنه قال: «كان الرجل منا إذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا» أي: عظم.

وحرصوا كذلك على العمل به والوقوف عند أحكامه.

روي عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قال: «حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن، كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ

عشر آيات لم يجاوزها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً.

ولم يأذن لهم رسول الله ﷺ في كتابة شيء عنه سوى القرآن خشية أن يلتبس القرآن بغيره.

روى مسلم عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

ولئن كان رسول الله ﷺ قد أذن لبعض صحابته بعد ذلك في كتابة الحديث فإن ما يتصل بالقرآن ظل يعتمد على الرواية بالتلقين في عهد رسول الله ﷺ، وفي خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

جاءت خلافة عثمان رضي الله عنه، واقتضت الدواعي -التي سنذكرها فيما بعد- إلى جمع المسلمين على مصحف واحد، فتم ذلك، وسمي بـ [المصحف الإمام]، وأرسلت نسخ منه إلى الأمصار، وسميت كتابته بالرسم العثماني، نسبة إليه، ويعتبر هذا بداية لعلم «رسم القرآن».

ثم كانت خلافة علي رضي الله عنه، فوضع أبو الأسود الدؤلي بأمر منه قواعد النحو، صيانة لسلامة النطق، وضبطاً للقرآن الكريم، ويعتبر هذا كذلك بداية لعلم «إعراب القرآن».

استمر الصحابة يتناقلون معاني القرآن وتفسير بعض آياته على تفاوت فيما بينهم، لتفاوت قدرتهم على الفهم، وتفاوت ملازمتهم لرسول الله ﷺ، وتناقل عنهم ذلك تلاميذهم من التابعين.

ومن أشهر المفسرين من الصحابة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير. وقد كثرت الرواية في التفسير عن: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود،

وأبي بن كعب. وما روي عنهم لا يتضمن تفسيرًا كاملاً للقرآن، وإنما يقتصر على معاني بعض الآيات، بتفسير غامضها، وتوضيح مجملها. أما التابعون، فاشتهر منهم جماعة، أخذوا عن الصحابة، واجتهدوا في تفسير بعض الآيات.

فاشتهر من تلاميذ ابن عباس بمكة: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة مولى ابن عباس، وطاوس بن كيسان اليماني، وعطاء بن أبي رباح. واشتهر من تلاميذ أبي بن كعب بالمدينة: زيد بن أسلم، وأبو العالية، ومحمد بن كعب القرظي.

واشتهر من تلاميذ عبد الله بن مسعود بالعراق: علقمة بن قيس، ومسروق، والأسود بن يزيد، وعامر الشعبي، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة السدوسي. قال ابن تيمية: «وأما التفسير، فأعلم الناس به أهل مكة، لأنهم أصحاب ابن عباس، كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم من أصحاب ابن عباس، كطاوس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير وأمثالهم، وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود، ومن ذلك ما تميزوا به عن غيرهم، وعلماء أهل المدينة في التفسير، مثل: زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير، وأخذ عنه أيضًا ابنه عبد الرحمن، وعبد الله بن وهب» [مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص ١٥]. والذي روي عن هؤلاء جميعًا يتناول: علم التفسير، وعلم غريب القرآن، وعلم أسباب النزول، وعلم المكي والمدني، وعلم الناسخ والمنسوخ، ولكن هذا كله ظل معتمدًا على الرواية بالثلقين.



تدوين التفسير وعلوم القرآن

س: تحدث عن عصر التدوين وبداية تدوين علوم القرآن؟

ج: جاء عصر التدوين في القرن الثاني، وبدأ تدوين الحديث بأبوابه المتنوعة، وشمل ذلك ما يتعلق بالتفسير، وجمع بعض العلماء ما روي من تفسير للقرآن الكريم عن رسول الله ﷺ، أو عن الصحابة، أو عن التابعين.

واشتهر منهم: يزيد بن هارون السلمي المتوفى سنة ١١٧ هجرية، وشعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ هجرية، ووكيع بن الجراح المتوفى سنة ١٩٧ هجرية، وسفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٨ هجرية، وعبد الرزاق بن همام المتوفى سنة ٢١١ هجرية.

وهؤلاء جميعاً كانوا من أئمة الحديث، فكان جمعهم للتفسير جمعاً لباب من أبوابه، ولم يصلنا من تفاسيرهم شيء مكتوب سوى جزء من مخطوطة تفسير عبد الرزاق بن همام.

ثم نهج نهجهم بعد ذلك جماعة من العلماء وضعوا تفسيراً متكاملًا للقرآن وفق ترتيب آياته، واشتهر منهم ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هجرية.

وهكذا بدأ التفسير أولاً بالنقل عن طريق التلقي والرواية، ثم كان تدوينه على أنه باب من أبواب الحديث، ثم دون على استقلال وانفراجه، وتتابع التفسير بالمأثور، ثم التفسير بالرأي.

وبإزاء علم التفسير كان التأليف الموضوعي في موضوعات تتصل بالقرآن ولا يستغنى المفسر عنها.

فألف علي بن المديني - شيخ البخاري - المتوفى سنة ٢٣٤ هجرية في أسباب النزول.

وألف أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هجرية في الناسخ والمنسوخ،
وفي القراءات.

وألف ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هجرية في مشكل القرآن.

وهؤلاء من علماء القرن الثالث الهجري.

وألف محمد بن خلف بن المرزبان المتوفى سنة ٣٠٩ هجرية الحاوي في علوم القرآن.

وألف أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ هجرية في علوم القرآن.

وألف أبو بكر السجستاني المتوفى سنة ٣٣٠ هجرية في غريب القرآن.

وألف محمد بن علي الأدفوي المتوفى سنة ٣٨٨ هجرية الاستغناء في علوم القرآن.

وهؤلاء من علماء القرن الرابع الهجري.

ثم تتابع التأليف بعد ذلك.

فألف أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣ هجرية في إعجاز القرآن.

وعلي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي المتوفى سنة ٤٣٠ هجرية في إعراب القرآن.

والماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هجرية في أمثال القرآن.

والعز بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠ هجرية في مجاز القرآن.

وعلم الدين السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية في علم القراءات.

وابن القيم المتوفى سنة ٧٥١ هجرية في أقسام القرآن.

وهذه المؤلفات يتناول كل مؤلف منها نوعًا من علوم القرآن ويبحث من مباحثه

المتصلة به.

أما جمع هذه المباحث وتلك الأنواع - كلها أو جلها - في مؤلف واحد فقد ذكر

الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن» [انظر ج ١

ص ٢٧ وما بعدها، ط. الحلبي] أنه ظفر في دار الكتب المصرية بكتاب مخطوط لعلي بن

إبراهيم بن سعيد الشهير بالحوفي، اسمه [البرهان في علوم القرآن] يقع في ثلاثين مجلدًا،

يوجد منها خمسة عشر مجلدًا غير مرتبة ولا متعاقبة، حيث يتناول المؤلف الآية من

آيات القرآن الكريم بترتيب المصحف فيتكلم عما تشتمل عليه من علوم القرآن، مفردًا كل نوع بعنوان، فيجعل العنوان العام في الآية: «القول في قوله ﴿...﴾». ويذكر الآية، ثم يضع تحت هذا العنوان: «القول في الإعراب» ويتحدث عن الآية من الناحية النحوية واللغوية، ثم «القول في المعنى والتفسير» ويشرح الآية بالمأثور والمعقول، ثم «القول في الوقف والتمام» ويبين ما يجوز من الوقف وما لا يجوز، وقد يفرد القراءات بعنوان مستقل فيقول: «القول في القراءة»، وقد يتكلم عن الأحكام التي تؤخذ من الآية عند عرضها.

والحوفي بهذا النهج يعتبر أول من دون علوم القرآن، وإن كان تدوينه على النمط الخاص الأنف الذكر، وهو المتوفى سنة ٤٣٠ هـ.

ثم تبعه ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هجرية في كتابه «فنون الأفتان في عجائب علوم القرآن» [توجد منه نسخة مخطوطة غير كاملة في المكتبة التيمورية].

ثم جاء بدر الدين الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هجرية وألف كتابًا وافيًا سماه «البرهان في علوم القرآن» نشره وحققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم في أربعة أجزاء.

ثم أضاف إليه بعض الزيادات جلال الدين البلقيني المتوفى سنة ٨٢٤ هجرية في كتابه «مواقع العلوم من مواقع النجوم».

ثم ألف جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هجرية كتابه المشهور «الإتقان في علوم القرآن».

ولم يكن نصيب علوم القرآن من التأليف في عصر النهضة الحديثة أقل من العلوم الأخرى.

فقد اتجه المتصلون بمركبة الفكر الإسلامي اتجاهًا سديدًا في معالجة الموضوعات القرآنية بأسلوب العصر، مثل كتاب «إعجاز القرآن» لمصطفى صادق الرافعي، وكتابي «التصوير الفني في القرآن» و«مشاهد القيامة في القرآن» للأستاذ سيد قطب.

و«ترجمة القرآن» للشيخ محمد مصطفى المراغي، وبحث فيها للعلامة محب الدين الخطيب، و«مسألة ترجمة القرآن» لمصطفى صبري، و«النبا العظيم» للدكتور محمد عبد الله دراز، ومقدمة تفسير [محاسن التأويل] للعلامة محمد جمال الدين القاسمي.

وألف الشيخ طاهر الجزائري كتابًا سماه «التيان في علوم القرآن».

وألف الشيخ محمد علي سلامة كتابه «منهج الفرقان في علوم القرآن» تناول فيه المباحث المقررة بكلية أصول الدين بالأزهر تخصص الدعوة والإرشاد.

وتلاه الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني فألف كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن».

ثم الشيخ أحمد أحمد علي في «مذكرة علوم القرآن» التي ألقاها على طلابه بالكلية، قسم إجازة الدعوة والإرشاد.

وصدر «مباحث في علوم القرآن» للدكتور صبحي الصالح، وللأستاذ أحمد محمد جمال «أبحاث على مائدة القرآن».

هذه المباحث جميعها هي التي تعرف بـ «علوم القرآن»، حتى صارت علمًا على العلم المعروف بهذا الاسم.

والعلوم: جمع علم، والعلم: الفهم والإدراك. ثم نُقل بمعنى: المسائل المختلفة المضبوطة ضبطًا علميًا.

والمراد بـ «علوم القرآن»: العلم الذي يتناول الأبحاث المتعلقة بالقرآن من حيث معرفة أسباب النزول، وجمع القرآن وترتيبه، ومعرفة المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، إلى غير ذلك مما له صلة بالقرآن.

وقد يسمى هذا العلم بـ «أصول التفسير»، لأنه يتناول المباحث التي لا بد للمفسر من معرفتها للاستناد إليها في تفسير القرآن.

المكي والمدني

س: وضع طرفاً من عناية العلماء بالقرآن المكي والمدني؟

ج: عني العلماء بتحقيق المكي والمدني عناية فائقة، فتبعوا القرآن آية آية، وسورة سورة، لترتيبها وفق نزولها، مراعين في ذلك الزمان والمكان والخطاب، لا يكتفون بزمن النزول، ولا بمكانه، بل يجمعون بين الزمان والمكان والخطاب، وهو تحديد دقيق يعطي للباحث المنصف صورة للتحقيق العلمي في علم المكي والمدني، وهو شأن علمائنا في تناولهم لمباحث القرآن الأخرى.

إنه جهد كبير أن يتبع الباحث منازل الوحي في جميع مراحلها، ويتناول آيات القرآن الكريم فيعين وقت نزولها، ويحدد مكانه، ويضم إلى ذلك الضوابط القياسية لأسلوب الخطاب فيها، أهو من قبيل المكي أم من قبيل المدني؟ مستعيناً بموضوع السورة أو الآية، أهو من الموضوعات التي ارتكزت عليها الدعوة الإسلامية في مكة أم من الموضوعات التي ارتكزت عليها الدعوة في المدينة؟ وإذا اشتبه الأمر على الباحث لتوافر الدلائل المختلفة رجح بينها فجعل بعضها شبيهاً بما نزل في مكة، وبعضها شبيهاً بما نزل في المدينة.

وإذا كان الآيات نزلت في مكان ثم حملها أحد من الصحابة فور نزولها لإبلاغها في مكان آخر ضبط العلماء هذا كذلك، فقالوا: ما حل من مكة إلى المدينة، وما حل من المدينة إلى مكة.

قال أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري في كتاب «التنبيه على فضل علوم القرآن»: «من أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة، وما نزل بمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكة، وما يشبه نزول المكي في المدني، وما

يشبه نزول المدني في المكي، وما نزل بالجحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية، وما نزل ليلاً، وما نزل نهاراً.

وما نزل مُشيعاً [كالذي روي في بعض السور والآيات مثل سورة الأنعام، وسورة الفاتحة، وآية الكرسي]، وما نزل مفرداً، والآيات المدنيات من السور المكية، والآيات المكيات في السور المدنية، وما حمل من مكة إلى المدينة، وما حمل من المدينة إلى مكة، وما حمل من المدينة إلى أرض الحبشة، وما نزل مجملاً، وما نزل مفسراً، وما اختلفوا فيه، فقال بعضهم: مدني وبعضهم: مكّي، فهذه خمسة وعشرون وجهاً من لم يعرفها ويميز بينها لم يحل له أن يتكلم في كتاب الله تعالى» [انظر [الإتقان في علوم القرآن] للسيوطي ج١، ص٨، الطبعة الثالثة للحلي].

وحرص العلماء على الدقة، فرتبوا السور حسب منازلها سورة بعد سورة، وقالوا سورة كذا نزلت بعد سورة كذا، وازدادوا حرصاً في الاستقصاء. ففرقوا بين ما نزل ليلاً وما نزل نهاراً، وما نزل صيفاً وما نزل شتاء، وما نزل في الحضر وما نزل في السفر.

وأهم الأنواع التي يتدارسها العلماء في هذا المبحث:

- ١- ما نزل بمكة.
- ٢- ما نزل بالمدينة.
- ٣- ما اختلف فيه.
- ٤- الآيات المكية في السور المدنية.
- ٥- الآيات المدنية في السور المكية.
- ٦- ما نزل بمكة وحكمه مدني.
- ٧- ما نزل بالمدينة وحكمه مكّي.
- ٨- ما يشبه نزول المكي في المدني.
- ٩- ما يشبه نزول المدني في المكي.

١٠- ما حمل من مكة إلى المدينة.

١١- ما حمل من المدينة إلى مكة.

١٢- ما نزل ليلاً وما نزل نهاراً.

١٣- ما نزل صيفاً وما نزل شتاءً.

١٤- ما نزل في الحضر وما نزل في السفر.

فهذه أنواع أساسية، يركز محورها على المكي والمدني، ولذا سمي هذا بـ «علم

المكي والمدني».

* أمثلة:

أقرب ما قيل في تعداد السورة المكية والمدنية إلى الصحة، أن المدني عشرون

سورة:

١- البقرة. ٢- آل عمران. ٣- النساء. ٤- المائدة.

٥- الأنفال. ٦- التوبة. ٧- النور. ٨- الأحزاب.

٩- محمد. ١٠- الفتح. ١١- الحجرات. ١٢- الحديد.

١٣- المجادلة. ١٤- الحشر. ١٥- الممتحنة. ١٦- الجمعة.

١٧- المنافقون. ١٨- الطلاق. ١٩- التحريم. ٢٠- النصر.

وأن المختلف فيه اثنتا عشرة سورة:

١- الفاتحة. ٢- الرعد. ٣- الرحمن. ٤- الصف. ٥- التغابن. ٦- التطهيف.

٧- القدر. ٨- البينة. ٩- الزلزلة. ١٠- الإخلاص. ١١- الفلق. ١٢- الناس.

وأن ما سوى ذلك مكي. وهو اثنان وثمانون سورة، فيكون مجموع سور القرآن

مائة وأربع عشرة سورة.

٤- الآيات المكية في السور المدنية: لا يقصد بوصف السورة بأنها مكية أو مدنية

أنها بأجمعها كذلك، فقد يكون في المكية بعض آيات مدنية، وفي المدنية بعض آيات

مكية، ولكنه وصف أغلبه حسب أكثر آياتها، ولذا يأتي في التسمية: سورة كذا مكية

إلا آية كذا فإنها مدنية، وسورة كذا مدنية إلا آية كذا فإنها مكية - كما نجد ذلك في المصاحف.

ومن أمثلة الآيات المكية في السور المدنية «سورة الأنفال» مدنية، واستثنى منها كثير من العلماء قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَكْرِينِ﴾ [الأنفال: ٣٠]، قال مقاتل في هذه الآية: نزلت بمكة، وظاهرها كذلك، لأنها تضمنت ما كان من المشركين في دار الندوة عند تأمرهم على رسول الله ﷺ قبل الهجرة.

واستثنى بعضهم كذلك: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَتْبَكَ اللَّهُ وَمِنْ آتِئِكَ مِنَ التَّوْبِينِ﴾ [الأنفال: ٦٤]. لما أخرج البزار عن ابن عباس أنها نزلت لما أسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٥- الآيات المدنية في السور المكية: ومن أمثلة الآيات المدنية في السور المكية «سورة الأنعام» قال ابن عباس: نزلت بمكة جملة واحدة. فهي مكية إلا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة: ﴿قُلْ كَفَرْنَا بِمَا كُنَّا عَالِمِينَ وَأَلْحِقْنَا مَنَافِقَهُمْ بِالَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذَابٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٠١-١٠٣].

و «سورة الحج» مكية سوى ثلاث آيات نزلت بالمدينة، من أول قوله تعالى: ﴿هَذَانِ حَصَمَانِ أَحْضَمُوا فِي رَيْبِهِمْ﴾ [الحج: ١٩].

٦- ما نزل بمكة وحكمه مدني: ويمثلون له بقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ

مِن ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ [الحجرات: ١٣]. فإنها نزلت بمكة يوم الفتح، وهي مدينة لأنها نزلت بعد الهجرة، والخطاب فيها عام، ومثل هذا لا يسميه العلماء مكياً كما لا يسمونه مدنياً على وجه التعيين، بل يقولون فيه، ما نزل بمكة وحكمه مدني.

٧- ما نزل بالمدينة وحكمه مكّي: ويمثلون له بسورة الممتحنة، فإنها نزلت بالمدينة، فهي مدينة باعتبار المكان، ولكن الخطاب في ثناياها توجه إلى مشركي أهل مكة، ومثل هذا صدر سورة «براءة» نزل بالمدينة، والخطاب فيه لمشركي أهل مكة.

٨- ما يشبه نزول المكّي في المدني: ويعني العلماء به ما كان في السور المدنية من آيات جاء أسلوبها في خصائصه وطابعه العام على نمط السور المكّيّة، ومن أمثلته قوله تعالى في سورة الأنفال - وهي مدنيّة: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِن عِنْدِكَ فَامْطِرْنَا حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]. فإن استعجال المشركين للعذاب كان بمكة.

٩- ما يشبه نزول المدني في المكّي: ويعني العلماء به ما يقابل النوع السابق، ويمثلون له بقوله تعالى في سورة النجم: ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبْرَ الْأَثْرِ وَالْفَوْحِشَ إِلَّا اللَّهُمَّ﴾ [النجم: ٣٢]. قال السيوطي: فإن الفواحش كل ذنب فيه حد، والكبائر كل ذنب عاقبته النار، واللمم ما بين الحدين من الذنوب، ولم يكن بمكة حد ولا نحوه [الإتقان: ج ١ ص (١٨)].

١٠- ما حمل من مكة إلى المدينة: ومن أمثلته سورة: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ﴾ [الأعلى: ١]. أخرج البخاري عن البراء بن عازب قال: «أول من قدم علينا من أصحاب النبي ﷺ: مصعب بن عمير، وابن أم مكتوم، فجعلنا يقرئنا القرآن، ثم جاء عمار وبلال وسعد، ثم جاء عمر بن الخطاب في عشرين، ثم جاء النبي ﷺ، فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم به، فما جاء حتى قرأت: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ﴾ في سور مثلها» وهذا المعنى يصدق على كل ما حمله المهاجرون من القرآن وعلموه الأنصار.

١١- ما حمل من المدينة إلى مكة: ومن أمثلته أول سورة «براءة»، حيث أمر

رسول الله ﷺ أبا بكر على الحج في العام التاسع . فلما نزل صدر سورة «براءة» حمله رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب ليلحق بأبي بكر حتى يبلغ المشركين به . فأذن فيهم بالآيات وأبلغهم ألا يحج بعد العام مشرك .

١٢- ما نزل ليلاً وما نزل نهاراً: أكثر القرآن نزل نهاراً، أما ما نزل بالليل فقد تبعه القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري واستخرج له أمثلة منها: أواخر «آل عمران»: أخرج ابن حبان في صحيحه، وابن المنذر، وابن مردويه وابن أبي الدنيا عن عائشة رضي الله عنها: أن بلاً أتى النبي ﷺ يؤذنه لصلاة الصبح فوجده يبكي، فقال: يا رسول الله ما يبكيك؟ قال: «وما يمنعني أن أبكي وقد أنزل علي هذه الليلة: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. ثم قال: ويل لمن قرأها ولم يتفكر» .

ومنها: آية الثلاثة الذين خلفوا، ففي الصحيحين من حديث كعب: «فأنزل الله توبتنا حين بقي الثلث الأخير من الليل»، ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْمَسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُمْ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَعَلَى الْفَلَنَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾ [التوبة: ١١٧-١١٨] وهم الذين قبل الله عذرهم في التخلف بغزوة تبوك . .

ومنها أول سورة الفتح، ففي البخاري من حديث عمر: «لقد نزلت علي الليلة سورة هي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس»، فقرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١].

١٣- ما نزل صيفاً وما نزل شتاءً: وعمل العلماء لما نزل صيفاً بآية الكلاله التي في آخر سورة النساء، ففي صحيح مسلم عن عمر: ما راجعت رسول الله ﷺ في شيء ما راجعته في الكلاله، وما أغلظ في شيء ما أغلظ لي فيه، حتى طعن بأصبعه في

صدرني وقال: «يا عمر، ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء». ومن أمثله الآيات التي نزلت في غزوة تبوك، فإنها كانت في الصيف في شدة الحر كما في القرآن نفسه.

والكلالة كما في صريح الآية: الميت الذي لا ولد له ولا مال يورث ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].

وقد حكى القرآن عن المنافقين قولهم: ﴿وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ﴾ ، فأمر الله رسوله أن يجيبهم: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨١].

ويعملون للشتاء بآيات حديث الإفك في سورة النور: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النور: ١١] إلى قوله تعالى: ﴿لَمْ مَنَعْنَاكَ مِنَ الْإِنْفِكِ﴾ [النور: ٢٦]. ففي الصحيح عن عائشة: «أنها نزلت في يوم شات».

ومن أمثله الآيات التي في غزوة الخندق من سورة الأحزاب حيث كانت في شدة البرد: أخرج البيهقي في [دلائل النبوة] عن حذيفة قال: تفرق الناس عن رسول الله ﷺ ليلة الأحزاب إلا اثني عشر رجلاً، فأتاني رسول الله ﷺ فقال: «قم فانطق إلى عسكر الأحزاب»، قلت: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق ما قمت لك إلا حياء من البرد، فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٩].

١٤- ما نزل في الحضر وما نزل في السفر: أكثر القرآن نزل في الحضر، ولكن حياة رسول الله ﷺ كانت عامرة بالجهاد والغزو في سبيل الله حيث يتنزل عليه الوحي في مسيره.

وقد ذكر السيوطي لما نزل في السفر كثيراً من الأمثلة [الإتقان: ج١ ص ١٨ وما بعدها] منها أول سورة الأنفال، نزلت بيدر عقب الواقعة، كما أخرجه أحمد عن سعد بن أبي وقاص.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾

[التوبة: ٣٤]. أخرج أحمد عن ثوبان أنها نزلت في بعض أسفاره ﷺ.

وأول سورة الحج، أخرج الترمذي والحاكم عن عمران بن حصين قال: لما نزلت على النبي ﷺ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبِّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾ يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴿٢﴾﴾ [الحج: ١-٢] أنزلت عليه هذه وهو في سفر.

وسورة الفتح، أخرج الحاكم وغيره عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم قالا: «نزلت سورة الفتح بين مكة والمدينة في شأن الحديبية من أولها إلى آخرها».

س: ما فوائد معرفة المكي والمدني من القرآن؟

ج: للعلم بالمكي والمدني فوائد أهمها:

(أ) الاستعانة به في تفسير القرآن:

فإن معرفة مواقع النزول تساعد على فهم الآية وتفسيرها تفسيرًا صحيحًا، وإن كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ويستطيع المفسر في ضوء ذلك عند تعارض المعنى في آيتين أن يميز بين الناسخ والمنسوخ، فإن التأخر يكون ناسخًا للمتقدم.

(ب) تذوق أساليب القرآن والاستفادة منها في أسلوب الدعوة إلى الله:

فإن لكل مقام مقالًا، ومراعاة مقتضى الحال من أخص معاني البلاغة، وخصائص أسلوب المكي في القرآن والمدني منه تعطي الدارس منهجًا لطرائق الخطاب في الدعوة إلى الله بما يلائم نفسية المخاطب، ويمتلك عليه لبه ومشاعره، ويعالج فيه دخيلته بالحكمة البالغة، ولكل مرحلة من مراحل الدعوة موضوعاتها وأساليب الخطاب فيها، كما يختلف الخطاب باختلاف أنماط الناس ومعتقداتهم وأحوال بيئتهم، ويبدو هذا واضحًا جليًا بأساليب القرآن المختلفة في مخاطبة المؤمنين والمشركين والمنافقين وأهل الكتاب.

ج) الوقوف على السيرة النبوية من خلال الآيات القرآنية:
فإن تتابع الوحي على رسول الله ﷺ سائر تاريخ الدعوة بأحداثها في العهد المكي
والعهد المدني منذ بدأ الوحي حتى آخر آية نزلت، والقرآن الكريم هو المرجع الأصيل
لهذه السيرة الذي لا يدع مجالاً للشك فيما روي عن أهل السير موافقاً له، ويقطع
دابر الخلاف عند اختلاف الروايات.

س: ما طريقة التفريق بين المكي والمدني وما مناهج العلماء في ذلك؟
ج: اعتمد العلماء في معرفة المكي والمدني على منهجين أساسيين: المنهج السماعي
النقلي، والمنهج القياسي الاجتهادي.

والمنهج السماعي النقلى: يستند إلى الرواية الصحيحة عن الصحابة الذين
عاصروا الوحي، وشاهدوا نزوله، أو عن التابعين الذين تلقوا عن الصحابة وسمعوا
منهم كيفية النزول ومواقعه وأحداثه، ومعظم ما ورد في المكي والمدني من هذا
القبيل، وفي الأمثلة السابقة خير دليل على ذلك، وقد حفلت بها كتب التفسير
بالمأثور، ومؤلفات أسباب النزول، ومباحث علوم القرآن، ولم يرد عن رسول الله
ﷺ شيء في ذلك، حيث إنه ليس من الواجبات التي تجب على الأمة إلا بالقدر الذي
يعرف به الناسخ والمنسوخ، قال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني في
[الانتصار]: «إنما يرجع في معرفة المكي والمدني لحفظ الصحابة والتابعين، ولم يرد عن
رسول الله ﷺ في ذلك قول؛ لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض
الأمة، وإن وجب في بعضه على أهل العلم ومعرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ فقد
يُعرف ذلك بغير نص الرسول» [انظر الإتيان (٩/١)].

والمنهج القياسي الاجتهادي: يستند إلى خصائص المكي وخصائص المدني، فإذا
ورد في السور المكية آية تحمل طابع التنزيل المدني أو تتضمن شيئاً من حوادثه قالوا:

إنها مدنية، وإذا ورد في السور المدنية آية تحمل طابع التنزيل المكي أو تتضمن شيئاً من حوادثه قالوا: إنها مكية، وإذا وجد في السورة خصائص المكي قالوا: إنها مكية، وإذا وجد فيها خصائص المدني قالوا: إنها مدنية، وهذا قياس اجتهادي، ولذا قالوا مثلاً: كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم الخالية مكية، وكل سورة فيها فريضة أو حد مدنية، وهكذا، قال الجعبري: «المعرفة المكي والمدني طريقان: سماعي وقياسي» [انظر الإتيان (١/١٧٧)] ولا شك أن السماعي يعتمد على النقل، والقياسي يعتمد على العقل. والنقل والعقل هما طريقا المعرفة السليمة والتحقيق العلمي.

الفرق بين المكي والمدني

س: وضع مناهج العلماء في التفريق بين المكي والمدني؟

ج: للعلماء في الفرق بين المكي والمدني ثلاثة آراء اصطلاحية، كل رأي منها بُني على اعتبار خاص:

الأول: اعتبار زمن النزول، فالمكي: ما نزل قبل الهجرة وإن كان بغير مكة، والمدني: ما نزل بعد الهجرة وإن كان بغير المدينة، فما نزل بعد الهجرة ولو بمكة، أو عرفة: مدني، كالذي نزل عام الفتح، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] فإنها نزلت بمكة في جوف الكعبة عام الفتح الأعظم، أو نزل بحجة الوداع كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [في الصحيح عن عمر أنها نزلت عشية عرفة يوم الجمعة عام حجة الوداع] [المائدة: ٣] هذا الرأي أولى من الرأيين بعده لحصره واطراده.

الثاني: اعتبار مكان النزول، فالمكي: ما نزل بمكة وما جاورها كمنى وعرفات والحديبية، والمدني: ما نزل بالمدينة وما جاورها كأحد وُقُبَاء وِسْلَع.

ويترتب على هذا الرأي عدم ثنائية القسمة وحصرها، فما نزل بالأسفار أو بتبوك أو ببيت المقدس لا يدخل تحت القسمة، فلا يسمى مكياً ولا مدنياً، كما يترتب عليه كذلك أن ما نزل بمكة بعد الهجرة يكون مكياً.

الثالث: اعتبار المخاطب، فالمكي: ما كان خطاباً لأهل مكة، والمدني: ما كان خطاباً لأهل المدينة.

وينبني على هذا الرأي عند أصحابه أن ما في القرآن من قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ مكي، وما فيه من قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ مدني. وبالملاحظة يتبين أن أكثر سور القرآن لم تُفتح بأحد الخطابين، وأن هذا الضابط لا يطرد، فسورة البقرة مدنية، وفيها: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلْالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّكُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وسورة النساء مدنية وأولها: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ وسورة الحج مكية، وفيها: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، والقرآن الكريم هو خطاب الله للخلق أجمعين، ويجوز أن يخاطب المؤمنين بصفاتهم وباسمهم وجنسهم، كما يجوز أن يؤمر غير المؤمنين بالعبادة كما يؤمر المؤمنين بالاستمرار عليها والازدياد منها.

س: كيف استخرج العلماء مميزات القرآن المكي ومميزات القرآن المدني؟

ج: استقرأ العلماء السور المكية والسور المدنية، واستنبطوا ضوابط قياسية لكل من المكي والمدني، تبين خصائص الأسلوب والموضوعات التي يتناولها. وخرجوا من ذلك بقواعد ومميزات.

س: ما ضوابط القرآن المكي وما مميزاته؟

ج: من ضوابط القرآن المكي ومميزاته:

- ١- كل سورة فيها سجدة فهي مكية.
 - ٢- كل سورة فيها لفظ ﴿كَلَّا﴾ فهي مكية، ولم ترد إلا في النصف الأخير من القرآن، وذكرت ثلاثاً وثلاثين مرة في خمس عشر سورة.
 - ٣- كل سورة فيها: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ وليس فيها: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فهي مكية، إلا سورة الحج ففي أواخرها: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا﴾ [الحج: ١٧٧]. ومع هذا فإن كثيراً من العلماء يرى أن هذه الآية مكية كذلك.
 - ٤- كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم الغابرة فهي مكية سوى البقرة.
 - ٥- كل سورة فيها آدم وإبليس فهي مكية سوى البقرة كذلك.
 - ٦- كل سورة تفتح بحروف التهجي كـ ﴿الْعَمَّ﴾ و﴿الرَّءِ﴾ و﴿حَمَّ﴾ ونحو ذلك فهي مكية سوى الزهراوين: وهما البقرة وآل عمران، واختلفوا في سورة الرعد.
- هذا من ناحية الضوابط، أما من ناحية المميزات الموضوعية وخصائص الأسلوب فيمكن إجمالها فيما يأتي:
- ١- الدعوة إلى التوحيد وعبادة الله وحده، وإثبات الرسالة، وإثبات البعث والجزاء، وذكر القيامة وهولها، والنار وعذابها، والجنة ونعيمها، ومجادلة المشركين بالبراهين العقلية، والآيات الكونية.
 - ٢- وضع الأسس العامة للتشريع والفضائل الأخلاقية التي يقوم عليها كيان المجتمع، وفضح جرائم المشركين في سفك الدماء، وأكل أموال اليتامى ظلماً، ووأد البنات، وما كانوا عليه من سوء العادات.
 - ٣- ذكر قصص الأنبياء والأمم السابقة زجراً لهم حتى يعتبروا بمصير المكذبين قبلهم، وتسلياً لرسول الله ﷺ حتى يصبر على أذاهم ويظمتن إلى الانتصار عليهم.

٤- قصر الفواصل مع قوة الألفاظ، وإيجاز العبارة، بما يصح الآذان، ويشدد قرعه على المسامع، ويصعق القلوب، ويؤكد المعنى بكثرة القسم، كقصار المفصل إلا نادرًا.

س: وما ضوابط القرآن المدني وما أهم مميزاته؟

ج: من ضوابط القرآن المدني ومن أهم مميزاته:

١- كل سورة فيها فريضة أو حد فهي مدنية.

٢- كل سورة فيها ذكر المنافقين فهي مدنية سوى العنكبوت فإنها مكية.

٣- كل سورة فيها مجادلة أهل الكتاب فهي مدنية.

هذا من ناحية الضوابط، أما من ناحية المميزات الموضوعية وخصائص الأسلوب فيمكن إجمالها فيما يأتي:

١- بيان العبادات، والمعاملات، والحدود، ونظام الأسرة، والموارث، وفضيلة الجهاد، والصلات الاجتماعية، والعلاقات الدولية في السلم والحرب، وقواعد الحكم، ومسائل التشريع.

٢- مخاطبة أهل الكتاب من اليهود النصارى، ودعوتهم إلى الإسلام، وبيان تحريفهم لكتب الله، وتجنّبهم على الحق، واختلافهم من بعد ما جاءهم العلم بغيًا بينهم.

٣- الكشف عن سلوك المنافقين، وتحليل نفسيّتهم، وإزاحة الستار عن خباياهم، وبيان خطرهم على الدين.

٤- طول المقاطع والآيات في أسلوب يقرر الشريعة ويوضح أهدافها ومراميها.



معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل

س: وماذا عن معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن، وما أقوال أهل العلم في ذلك؟

ج: للعلماء في أول ما نزل من القرآن على الإطلاق، وآخر ما نزل أقوال، نجملها ونرجح بينها فيما يأتي:

* أول ما نزل:

١- أصح الأقوال أن أول ما نزل هو قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ① خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ② اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ③ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ④ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ⑤﴾ [العلق: ١-٥]. ويدل عليه ما رواه الشيخان وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها قالت: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء فكان يأتي حراء فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة رضي الله عنها فتزوده لمثلها حتى فاجأه الحق وهو في غار حراء، فجاهه الملك فيه فقال: اقرأ، قال رسول الله ﷺ: «فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ حتى بلغ ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾» فرجع بها رسول الله ﷺ ترجف بوادره الحديث [التحنث: التعب، وأصله ترك الحث، أي الذنب، وغطني: أي ضمني ضمًا شديدًا حتى كان لي غطيظ، وهو صوت من حبست أنفاسه بما يشبه الخنق، والجهد: - بفتح الجيم - يطلق على المشقة وعلى الوسع والطاقة - وبضمها - يطلق على الوسع والطاقة لا غيره].

٢- وقيل إن أول ما نزل هو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدِينُ﴾ لما رواه الشيخان عن أبي

سلمة بن عبد الرحمن قال: سألت جابر بن عبد الله: أي القرآن أنزل قبل؟ قال: ﴿يَتَأْتِيَ الْمَدْيَنُ﴾ قلت: أو ﴿أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾؟

جوابي نزلت فاستبطنت الوادي، فنظرت أمامي وخلفي وعن يميني وشمالي، ثم نظرت إلى السماء فإذا هو يعني جبريل فأخذتني رجفة فأتيت خديجة فأمرتهم فدثروني فأنزل الله: ﴿يَتَأْتِيَ الْمَدْيَنُ ﴿١﴾ قُرْ فَأَنْذِرْ﴾ [المدر: ١-٢].

وأجيب عن حديث جابر بأن السؤال كان عن نزول سورة كاملة، فبين جابر أن سورة المدر نزلت بكمالها قبل نزول تمام سورة اقرأ، فإن أول ما نزل منها صدرها - ويؤيد هذا ما في الصحيحين أيضًا عن أبي سلمة عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه: «بينما أنا أمشي سمعت صوتًا من السماء فرفعت رأسي فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض، فرجعت، فقلت: زملوني، فدثروني، فأنزل الله: ﴿يَتَأْتِيَ الْمَدْيَنُ﴾» فهذا الحديث يدل على أن هذه القصة متأخرة عن قصة حراء - أو تكون «المدر» أول سورة نزلت بعد فترة الوحي - وقد استخرج جابر ذلك باجتهاده فتقدم عليه رواية عائشة. ويكون أول ما نزل من القرآن على الإطلاق: ﴿أَقْرَأَ﴾ وأول سورة نزلت كاملة، أو أول ما نزلت بعد فترة الوحي: ﴿يَتَأْتِيَ الْمَدْيَنُ﴾ أو أول ما نزل للرسالة: ﴿يَتَأْتِيَ الْمَدْيَنُ﴾ وللنبوة: ﴿أَقْرَأَ﴾.

٣- وقيل: إن أول ما نزل هو سورة «الفاتحة» ولعل المراد أول سورة كاملة.

٤- وقيل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ والبسملة تنزل صدرًا لكل سورة. ودليل هذين أحاديث مرسلة، والقول الأول المؤيد بحديث عائشة هو القوي الراجح المشهور.

وقد ذكر الزركشي في «البرهان» حديث عائشة الذي نص على أن أول ما نزل: ﴿أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ وحديث جابر الذي نص على أن أول ما نزل: ﴿يَتَأْتِيَ الْمَدْيَنُ﴾ ﴿١﴾ قُرْ فَأَنْذِرْ﴾ ثم قال: «وجمع بعضهم بينهما بأن جابرًا سمع النبي ﷺ يذكر قصة بدء

الوحي، فسمع آخرها، ولم يسمع أولها، فتوهم أنها أول ما نزلت، وليس كذلك، نعم هي أول ما نزل بعد سورة ﴿أَقْرَأَ﴾ وفترة الوحي، لما ثبت في الصحيحين أيضًا عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يحدث عن فترة الوحي، قال في حديثه: «بينما أنا أمشي، سمعت صوتًا من السماء، فرفعت رأسي، فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض، فجلست منه فرقًا [جئت: فرغت: وفي صحيح البخاري: «فرغت منه»]، فرجعت فقلت: زملوني زملوني، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْمَدْيَنُ ۝ قُرْ فَأَنْذِرْ﴾».

فقد أخبر في هذا الحديث عن الملك الذي جاءه بحراء قبل هذه المرة، وأخبر في حديث عائشة أن نزول ﴿أَقْرَأَ﴾ كان في غار حراء وهو أول وحي، ثم فتر بعد ذلك وأخبر في حديث جابر أن الوحي تتابع بعد نزول: ﴿يَأْتِيهَا الْمَدْيَنُ﴾ فعلم بذلك أن ﴿أَقْرَأَ﴾ أول ما نزل مطلقًا، وأن سورة المدثر بعده». وكذلك قال ابن حبان في صحيحه: لا تضاد بين الحديثين، بل أول ما نزل: ﴿أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ بغار حراء، فلما رجع إلى خديجة رضي الله عنها وصبت عليه الماء البارد، أنزل الله عليه في بيت خديجة: ﴿يَأْتِيهَا الْمَدْيَنُ﴾ فظهر أنه لما نزل عليه ﴿أَقْرَأَ﴾ رجع فتدثر، فأنزل عليه: ﴿يَأْتِيهَا الْمَدْيَنُ﴾.

وقيل: أول ما نزل سورة الفاتحة، روي ذلك من طريق أبي إسحاق عن أبي ميسرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا سمع الصوت انطلق هاربًا، وذكر نزول الملك عليه وقوله: قل ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى آخرها.

وقال القاضي أبو بكر في [الانتصار]: وهذا الخبر منقطع، وأثبت الأقاويل: ﴿أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ ويلي في القوة: ﴿يَأْتِيهَا الْمَدْيَنُ﴾ وطريق الجمع بين الأقاويل: أن أول ما نزل من الآيات: ﴿أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ وأول ما نزل من أوامر التبليغ: ﴿يَأْتِيهَا الْمَدْيَنُ﴾ وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة، وهذا كما ورد في الحديث: «أول ما يجاسب به العبد الصلاة» [رواه الطبراني، ولنظفه: «أول ما يجاسب به العبد يوم القيامة الصلاة، فإن

صلحت صلح له سائر عمله، وإن فسدت فسد سائر عمله»، و«أول ما يُقضى في الدماء» [رواه البخاري في كتاب «الديات»، ولفظه: «أول ما يقضى بين الناس في الدماء»] وجمع بينهما بأن أول ما يُحكم فيه من المظالم التي بين العباد الدماء. وأول ما يحاسب به العبد من الفرائض البدنية الصلاة.

وقيل: أول ما نزل للرسالة: ﴿يَأْتِيهَا الْمَدِيرُ﴾ وللنبوة: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ فإن العلماء قالوا: قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ دال على نبوة محمد ﷺ؛ لأن النبوة عبارة عن الوحي إلى الشخص على لسان الملك بتكليف خاص، وقوله: ﴿يَأْتِيهَا الْمَدِيرُ﴾ ﴿قُرْآنًا نَزَّلَ﴾ دليل على رسالته ﷺ.

لأنها عبارة عن الوحي إلى الشخص على لسان الملك بتكليف» [انظر «البرهان في علوم القرآن» للزركشي، بتحقيق عماد أبو الفضل إبراهيم ج ١ ص ٢٠٦ وما بعدها].
* آخر ما نزل:

١- قيل: آخر ما نزل آية الربا، لما أخرجه البخاري عن ابن عباس قال: «آخر آية نزلت آية الربا» والمراد بها قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨].

٢- وقيل: آخر ما نزل من القرآن قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمَ تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

٣- وقيل: آخر ما نزل آية الدين، لما روي عن سعيد بن المسيب: «أنه بلغه أن أحدث القرآن عهدًا بالعرش آية الدين» والمراد بها: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَسْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ويجمع بين الروايات الثلاث بأن هذه الآيات نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، آية الربا، وآية ﴿وَأَتَقُوا يَوْمَ﴾ آية الدين، لأنها في قصة واحدة. فأخبر كل راوٍ عن بعض ما نزل بأنه آخر، وذلك صحيح، وهذا لا يقع التنافر بينها.

٤- وقيل: آخر ما نزل آية الكلاله. فقد روى الشيخان عن البراء بن عازب قال:

آخر آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]. ومحملت الأخيرة هنا في قول البراء على أنها مقيدة بما يتعلق بالمواريث.

٥- وقيل: آخر ما نزل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]. إلى آخر السورة، وحمل هذا على أنها آخر ما نزل من سورة «براءة».

ففيما رواه عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد المسند عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ أقرأه هاتين الآيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ فَإِنْ تَوَلَّوْاْ فَقَدْ حَسِبَ اللَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ في آخر سورة براءة.

٦- وقيل: آخر ما نزل سورة المائدة، لما رواه الترمذي والحاكم في ذلك عن عائشة رضي الله عنها، وأجيب بأن المراد أنها آخر سورة نزلت في الحلال والحرام، فلم تنسخ فيها أحكام.

٧- وقيل: آخر ما نزل قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِّنْكُم مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنتِي بِبَعْضِكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

لما أخرجه ابن مروديه من طريق مجاهد عن أم سلمة أنها قالت: «آخر آية نزلت هذه الآية: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِّنْكُمْ﴾ إلى آخرها، وذلك أنها قالت: يا رسول الله... أرى الله يذكر الرجال ولا يذكر النساء فنزلت: ﴿وَلَا تَكْفُرُواْ مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]، ونزلت: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. ونزلت هذه الآية، فهي آخر الثلاثة نزولاً، وآخر ما نزل بعد ما كان ينزل في الرجال خاصة».

ويتضح من الرواية أن الآية المذكورة آخر الآيات الثلاثة نزولاً، وأنها آخر ما نزل بالنسبة إلى ما ذكر فيه النساء.

٨- وقيل: آخر ما نزل آية: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعُضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

لما أخرجه البخاري وغيره عن ابن عباس قال: هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ هي آخر ما نزل وما نسخها شيء. والتعبير بقوله: «وما نسخها شيء» يدل على أنه آخر ما نزل في حكم قتل المؤمن عمدًا.

٩- وأخرج مسلم عن ابن عباس قال: «آخر سورة نزلت: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] وحمل ذلك على أن هذه السورة آخر ما نزل مشعرًا بوفاة النبي ﷺ كما فهم بعض الصحابة، أو أنها آخر ما نزل من السور.

وهذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ وكل قال بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن، ويحتمل أن كلاً منهم أخبر عن آخر ما سمعه من الرسول، أو قال ذلك باعتبار آخر ما نزل في تشريع خاص، أو آخر سورة نزلت كاملة على النحو الذي خرجنا به كل قول منها.

أما قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] فإنها نزلت بعرفة عام حجة الوداع، ويدل ظاهرها على إكمال الفرائض والأحكام، وقد سبقت الإشارة إلى ما روي في نزول آية الربا، وآية الدين، وآية الكلاله، وغيرها بعد ذلك. لذا حمل كثير من العلماء إكمال الدين في هذه الآية على أن الله أتم عليهم نعمته بتمكينهم من البلد الحرام، وإجلاء المشركين عنه، وحجهم وحدهم دون أن يشارك في البيت الحرام أحد من المشركين، وقد كان المشركون يحجون معهم من قبل، وذلك من تمام النعمة: ﴿وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ قال القاضي أبو بكر الباقلاني في «الانتصار» معلقًا على اختلاف الروايات في آخر ما نزل: «هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ، ويجوز أن يكون قاله فائله بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن، ويحتمل أن كلاً منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه هو، ويحتمل أيضًا أن تنزل هذه الآية التي هي آخر آية تلاها الرسول ﷺ مع آيات نزلت معها فيؤمر برسم ما نزل معها بعد رسم تلك، فيظن أنه آخر ما نزل في

الترتيب» [انظر الإلتقان ج١ ص ٢٧ . ونص العبارة الأخيرة في الزركشي: «فيؤمر برسم ما نزل معها وتلاوتها عليهم بعد رسم ما نزل آخرًا وتلاوته، فيظن سامع ذلك أنه آخر ما نزل في الترتيب» انظر البرهان ج١ ص ٢١٠، وفي نقل «الإلتقان» شيء من التحريف].

س: لو ذكرت بعض فوائد معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن؟

ج: لمعرفة أول ما نزل وآخر ما نزل فوائد أهمها:

أ) بيان العناية التي حظى بها القرآن الكريم صيانة له وضبطًا لآياته: فقد وعى الصحابة هذا الكتاب آية آية، فعرفوا متى نزلت؟ وأين نزلت؟ حيث كانوا يتلقون عن رسول الله ﷺ ما ينزل عليه من القرآن تلقى المؤمنين لأصول دينهم، ومبعث إيمانهم، ومصدر عزهم ومجدهم، وكان من أثر ذلك سلامة القرآن من التغيير والتبديل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ب) إدراك أسرار التشريع الإسلامي في تاريخ مصدره الأصيل: فإن آيات القرآن الكريم عاجلت النفس البشرية بهداية السماء، وأخذت الناس بالأساليب الحكيمة التي ترقى بنفوسهم في سلم الكمال، وتدرجت بهم في الأحكام التي يستقيم بها منهج حياتهم على الحق، وتنتظم شئون مجتمعاتهم على الطريق الأقوم.

ج) تمييز الناسخ من المنسوخ: فقد ترد الآيات أو الآيات في موضوع واحد، ويختلف الحكم في إحداها عن الأخرى، فإذا عُرف ما نزل أولاً وما نزل آخرًا كان حكم ما نزل آخرًا ناسخًا لحكم ما نزل أولاً.

س: وماذا عن الأوائل الموضوعية واهتمام العلماء بها؟

ج: تناول العلماء أوائل ما نزل بالنسبة إلى موضوعات خاصة، ومن ذلك:

١- أول ما نزل في الأطعمة: أول آية نزلت بمكة آية الأنعام: ﴿قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ

رَجِيمٌ ﴿ [الأنعام: ١٤٥].

ثم آية النحل: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَلًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١١٤﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ [النحل: ١١٤-١١٥].

ثم آية البقرة: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ [البقرة: ١٧٣].

ثم آية المائدة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالطَّيْحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَٰلِكُمْ يَسْتَفِئُ الْيَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكَلَتْكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْسَتْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْصَصَةِ غَيْرِ مُتَحَافِظٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ [المائدة: ٣].

٢- أول ما نزل في الأشربة: أول آية نزلت في الخمر آية البقرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴿ [البقرة: ٢١٩].

ثم آية النساء: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴿ [النساء: ٤٣].

ثم آية المائدة: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩١﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿ [المائدة: ٩٠، ٩١].

عن ابن عمر قال: «نزلت في الخمر ثلاث آيات، فأول شيء: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ الآية. فقيل: حرمت الخمر، فقالوا: يا رسول الله دعنا نتنفع بها كما قال الله، فسكت عنهم، ثم نزلت هذه الآية: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ فقيل: حرمت الخمر، فقالوا: يا رسول الله ألا نشرها قرب الصلاة،

فسكت عنهم، ثم نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ فقال رسول الله ﷺ: «حرمت الخمر» [رواه الطيالسي في مسنده].

٣- أول ما نزل في القتال: عن ابن عباس قال: أول آية نزلت في القتال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩] [رواه الحاكم في المستدرک].

أسباب النزول

س: وضع أهمية علم أسباب النزول وعناية العلماء به؟

ج: اعتنى الباحثون في علوم القرآن بمعرفة سبب النزول، ولمسوا شدة الحاجة إليه في تفسير القرآن فأفرده جماعة منهم بالتأليف، ومن أشهرهم: «علي بن المديني» شيخ البخاري.

ثم «الواحدي» أبو الحسن علي بن أحمد النحوي المفسر، المتوفى سنة ٤٢٧ هجرية. في كتابه «أسباب النزول».

ثم «الجعبري» برهان الدين إبراهيم بن عمر، كان له عناية بعلوم القرآن، فألف «روضة الطرائف في رسم المصاحف» و«كنز المعاني» وهو شرح للشاطبية في القراءات، توفي سنة ٧٣٢ هجرية. وهو الذي اختصر كتاب «الواحدي» بحذف أسانيده ولم يزد عليه شيئاً.

ثم شيخ الإسلام «ابن حجر» أبو الفضل شهاب الدين الحافظ ابن حجر العسقلاني، واسمه أحمد بن علي، ينسب إلى عسقلان بفلسطين، كان له عناية بالحديث، واشتهر بعلومه وكتبه عماد في هذا الفن، توفي سنة ٨٥٢ هجرية. الذي ألف كتاباً في أسباب النزول أطلق السيوطي على جزء من مسودته ولم يتيسر له

الوقوف عليه كاملاً، ثم «السيوطي» جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هجرية الذي قال عن نفسه: «وقد ألقت فيه كتاباً حافلاً موجزاً محرراً لم يُؤلف مثله في هذا النوع، سميته «الباب المنقول في أسباب النزول» [انظر الإتيان ج١ ص ٢٨].

س: ما الأمور التي يعتمد عليها العلماء في معرفة أسباب النزول؟

ج: العلماء يعتمدون في معرفة سبب النزول على صحة الرواية عن رسول الله ﷺ، أو عن الصحابة فإن إخبار الصحابي عن مثل هذا إذا كان صريحاً لا يكون بالرأي، بل يكون له حكم المرفوع قال الواحدي: «لا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب، وبخثوا عن علمها، وجدوا في الطلب» وهذا هو نهج علماء السلف، فقد كانوا يتورعون عن أن يقولوا شيئاً في ذلك دون تثبت، قال «محمد بن سيرين»: سألت «عبدة السلماني» عن آية من القرآن فقال: اتق الله وقل سداً، ذهب الذين يعلمون فيما أنزل الله من القرآن، وهو يعني الصحابة، وإذا كان هذا هو قول «ابن سيرين» من أعلام علماء التابعين تحريماً للرواية، ودقة في النقل، فإنه يدل على وجوب الوقوف عند أسباب النزول الصحيحة، ولذا فإن المعتمد من ذلك فيما روي من أقوال الصحابة ما كانت صيغته جارية مجرى المسند، بحيث تكون هذه الصيغة جازمة بأنها سبب النزول.

وذهب «السيوطي» إلى أن قول التابعي إذا كان صريحاً في سبب النزول فإنه يقبل، ويكون مرسلًا، إذا صح المسند إليه وكان من أئمة التفسير الذين أخذوا عن الصحابة كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير، واعتضد بمرسل آخر [انظر الإتيان ج١ ص ٣١].

وقد أخذ «الواحدي» على علماء عصره تساهلهم في رواية سبب النزول، ورماهم بالإفك والكذب، وحذرهم من الوعيد الشديد، حيث يقول: «أما اليوم فكل أحد يخترع شيئاً ويختلق إفكاً وكذباً، ملقياً زمامه إلى الجهالة. غير مفكر في الوعيد للجاهل بسبب الآية».

س: بين التعريف المختار لأسباب النزول؟

ج: سبب النزول بعد هذا التحقيق يكون قاصراً على أمرين:

١- أن تحدث حادثة فيتنزل القرآن الكريم بشأنها، وذلك كالذي روي عن ابن عباس قال: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]. خرج النبي ﷺ حتى صعد الصفا، فهتف: يا صباحاه، فاجتمعوا إليه، فقال: أرأيتم لو أخبرتكم أن خيلاً تخرج بسفح هذا الجبل أكتتم مصدقي؟ قالوا: ما جربنا عليك كذباً، قال: فإني نذيرٌ لكم بين يدي عذاب شديد، فقال أبو لهب [اسمه عبد العزى بن عبد المطلب بن هاشم]: تباً لك، إنما جمعتنا لهذا؟ ثم قام، فنزلت هذه السورة: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] [أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما].

٢- أن يسأل رسول الله ﷺ عن شيء فيتنزل القرآن ببيان الحكم فيه، كالذي كان من خولة بنت ثعلبة عندما ظاهر [الظهار: أن يقول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي، واختلفوا في غير هذه الصيغة] منها زوجها أوس بن الصامت فذهبت تشتكي من ذلك، عن عائشة قالت: «تبارك الذي وسع سمعه كل شيء، إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ويخفى علي بعضه وهي تشتكي زوجها إلى رسول الله ﷺ، وهي تقول: يا رسول الله، أكل شبابي ونثرت له بطني حتى إذا كبر سني وانقطع ولدى ظاهر مني اللهم إني أشكو إليك، قالت: فما برحت حتى نزل جبريل بهؤلاء الآيات: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ وهو أوس بن الصامت» [أخرجه ابن ماجه وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي].

ولا يعني هذا أن يلتمس الإنسان لكل آية سبباً، فإن القرآن لم يكن نزوله وفقاً على الحوادث والوقائع، أو على السؤال والاستفسار، بل كان القرآن يتنزل ابتداءً، بعقائد الإيمان، وواجبات الإسلام، وشرائع الله تعالى في حياة الفرد وحياة الجماعة، قال «الجعبري»: «نزل القرآن على قسمين: قسم نزل ابتداءً، وقسم نزل عقب واقعة أو سؤال» [انظر الإنقان ج١ ص٢٨].

ولذا يعرف سبب النزول بما يأتي: «هو ما نزل قرآن بشأنه وقت وقوعه كحادثة أو سؤال».

ومن الإفراط في علم سبب النزول، أن نتوسع فيه، ونجعل منه ما هو من قبيل الإخبار عن الأحوال الماضية، والوقائع الغابرة، قال السيوطي: «والذي يتحرر في سبب النزول أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه، ليخرج ما ذكره الواحد في تفسيره في سورة الفيل من أن سببها قصة قدوم الحبشة، فإن ذلك ليس من أسباب النزول في شيء، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضية، كذكر قصة قوم نوح وعاد وثمود وبناء البيت ونحو ذلك، وكذلك ذكره في قوله: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِزْرَاهِمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] سبب اتخاذه خليلًا، فليس ذلك من أسباب نزول القرآن كما لا يخفى» [انظر الإتيان ج١ ص٣١].

س: ما فوائد معرفة أسباب النزول؟

ج: لمعرفة سبب النزول فوائد أهمها:

أ) بيان الحكمة التي دعت إلى تشريع حكم من الأحكام وإدراك مراعاة الشرع للمصالح العامة في علاج الحوادث رحمة بالأمة.

ب) تخصيص حكم ما نزل إن كان بصيغة العموم بالسبب عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ، وهي مسألة خلافية سيأتي لها مزيد من الإيضاح، وقد يمثل لهذا بقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨]. فقد روي أن مروان قال لبوابه: اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل: لئن كان كل امرئ منا فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل يعذب لعذبين أجمعون، فقال ابن عباس: سألمهم رسول الله ﷺ عن شيء فكتموه إياه وأخذوا بغيره، فخرجوا وقد أروه أن قد أخبروه بما سألمهم عنه واستحمدوا بذلك إليه وفرحوا بما أوتوا من كتمان ما سألمهم عنه» [أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما].

ج) إذا كان لفظ ما نزل عاماً وورد دليل على تخصيصه، فمعرفة السبب تقصر التخصيص على ما عدا صورته، ولا يصح إخراجها؛ لأن دخول صورة السبب في اللفظ العام قطعي، فلا يجوز إخراجها بالاجتهاد لأنه ظني، وهذا هو ما عليه الجمهور وقد يمثل لهذا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاضِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ يَوْمَ نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُؤْفِكُ اللَّهُ بِهِمُ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَلْحَقَّ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٣-٢٥]. فإن هذه الآية نزلت في عائشة خاصة، أو فيها وفي سائر أزواج النبي ﷺ، «عن ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ نزلت في عائشة خاصة» [أخرجه ابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه] وعن ابن عباس في هذه الآية أيضاً: «هذه في عائشة وأزواج النبي ﷺ، ولم يجعل الله لمن فعل ذلك توبة، وجعل لمن رمى امرأة من المؤمنات من غير أزواج النبي ﷺ التوبة - ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٤، ٥] [أخرجه سعيد بن منصور وابن جرير والطبراني وابن مردويه (راجع تفسير ابن جرير وتفسير ابن كثير)]، وعلى هذا فإن قبول توبة القاذف وإن كان مخصصاً لعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاضِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النور: ٢٣] لا يتناول بالتخصيص من قذف عائشة، أو قذف سائر أزواج النبي ﷺ، فإن هذا لا توبة له، لأن دخول صورة السبب في اللفظ العام قطعي.

د) ومعرفة سبب النزول خير سبيل لفهم معاني القرآن، وكشف الغموض الذي يكتنف بعض الآيات في تفسيرها ما لم يعرف سبب نزولها، قال الواحدي: «لم يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها». وقال ابن دقيق العيد: «بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن». وقال ابن تيمية: «معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب» [انظر الإتيان ج١

ص ٢٨] ومن أمثلة ذلك: ما أشكل على مروان بن الحكم في فهم الآية الآتفة الذكر:

﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨] حتى أورد له ابن عباس سبب النزول.

ومثله آية: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨] فإن ظاهر لفظ الآية لا يقتضي أن السعي فرض، لأن رفع الجناح يفيد الإباحة لا الوجوب، وذهب بعضهم إلى هذا تمسكا بالظاهر، وقد ردت عائشة على عروة بن الزبير في فهمه ذلك بما ورد في سبب نزولها، وهو أن الصحابة تأثموا من السعي بينهما لأنه من عمل الجاهلية، حيث كان على الصفا أساف، وعلى المروة نائلة، وهما صنمان، وكان أهل الجاهلية إذا سعوا مسحواهما: «عن عائشة أن عروة قال لها: رأيت قول الله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾؟ فما أرى على أحد جناحا أن لا يطوف بهما؟ فقالت عائشة: بش ما قلت يا ابن أخي، إنها لو كانت على ما أولتها كانت: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، ولكنها إنما أنزلت، أن الأنصار قبل أن يسلموا كانوا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها، وكان من أهلها يتحرج أن يطوف بالصفا والمروة في الجاهلية فأنزل الله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية. قالت عائشة: ثم قد بين رسول الله ﷺ الطواف بهما، فليس لأحد أن يدع الطواف بهما» [أخرجه الشيخان وغيرهما].

هـ) ويوضح سبب النزول من نزلت فيه الآية حتى لا تُحمل على غيره بدافع الخصومة والتحامل، كالذي ذكر في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَنْتَعِدَانِي أَنْ أَخْرَجَ وَقَدْ خَلَّتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَفِihanِ اللَّهَ وَتِلْكَ ءَامِنٌ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأحقاف: ١٧].

فقد أراد «معاوية» أن يستخلف «يزيد» وكتب إلى «مروان» عامله على المدينة بذلك، فجمع الناس وخطبهم ودعاهم إلى بيعة «يزيد» فأبى عبد الرحمن بن أبي بكر

أن يبايع، فأراه «مروان» بسوء لولا أن دخل بيت عائشة، وقال مروان: إن هذا الذي أنزل الله فيه: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَّتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي﴾ فردت عليه عائشة وبينت له سبب نزولها، «عن يوسف بن ماهك قال: كان مروان على الحجاز، استعمله معاوية بن أبي سفيان، فخطب فجعل يذكر يزيد بن معاوية لكي يبايع له بعد أبيه، فقال عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً، فقال: خذوه، فدخل بيت عائشة فلم يقدروا عليه، فقال مروان: إن هذا أنزل فيه: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾ فقالت عائشة: «ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن إلا أن الله أنزل عذري» [أخرجه البخاري]، وفي بعض الروايات: «إن مروان لما طلب البيعة ليزيد قال: سنة أبي بكر وعمر، فقال عبد الرحمن: سنة هرقل وقيصر، فقال مروان: هذا الذي قال الله فيه: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾ الآية، فبلغ ذلك عائشة فقالت: كذب مروان، والله ما هو به، ولو شئت أن أسمى الذي نزلت فيه لسميته» [أخرجه عبد بن حميد والنسائي وابن المنذر والحاكم وصححه، وابن مردويه عن عماد بن زياد، قال: لما بايع مروان لابنه قال مروان... إلخ].

س: ما المقصود بقولهم العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؟

ج: إذا اتفق ما نزل مع السبب في العموم، أو اتفق معه في الخصوص، مُجِلَّ العام على عمومته، والخاص على خصوصه.

ومثال الأول قوله تعالى: ﴿وَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْرَضُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. عن أنس قال: «إن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة منهم أخرجوها من البيت، ولم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيوت، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل الله: ﴿وَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ الآية، فقال رسول الله ﷺ: «جامعوهن في البيوت، واصنعوا كل شيء إلا النكاح» [أخرجه مسلم وأهل السنن وغيرهم].

ومثال الثاني قوله: ﴿وَسَيَجْنِبُهَا الْأَتَقَى﴾ (٧) الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى (٨) وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْرَى (٩) إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى (١٠) وَلَسَوْفَ يَرَوْهُ ﴿[الليل: ١٧-٢١]. فإنها نزلت في أبي بكر، والأتقى: أفعال تفضيل مقرون: بـ «ال» العهدية فيختص بمن نزل فيه، وإنما تفيد «ال» العموم إذا كانت موصولة أو معرفة في جمع على الراجح، و«ال» في «الأتقى» ليست موصولة لأنها لا توصل بأفعال التفضيل، و«الأتقى» ليس جمعا، بل هو مفرد، والعهد موجود لا سيما وأن صيغة أفعال تدل على التمييز، وذلك كاف في قصر الآية على من نزلت فيه، ولذا قال الواحدي: الأتقى أبو بكر الصديق في قول جميع المفسرين: «عن عروة أن أبا بكر الصديق أعتق سبعة كلهم يعذب في الله: بلال، وعامر بن فهيرة، والنهدية وابنتها، وأم عيسى، وأمة بني الموثل، وفيه نزلت: ﴿وَسَيَجْنِبُهَا الْأَتَقَى﴾ إلى آخر السورة [أخرجه ابن أبي حاتم]، وروي نحوه عن عامر بن عبد الله بن الزبير وزاد فيه: «فنزلت هذه الآية: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥] إلى قوله: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْرَى﴾ (٩) إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى (١٠) وَلَسَوْفَ يَرَوْهُ﴾ [أخرجه الحاكم وصححه].

أما إذا كان السبب خاصا ونزلت الآية بصيغة العموم فقد اختلف الأصوليون: أتكون العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟

١- فذهب الجمهور إلى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فالحكم الذي يؤخذ من اللفظ العام يتعدى صورة السبب الخاص إلى نظائرها، كآيات اللعان التي نزلت في قذف هلال بن أمية زوجته: «فمن ابن عباس: أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء. فقال النبي ﷺ: «البينة وإلا حد في ظهرك»، فقال: يا رسول الله... إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة؟ فجعل رسول الله ﷺ يقول: «البينة وإلا حد في ظهرك»، فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، ولينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد، ونزل جبريل فأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦]. حتى بلغ: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾

[النور: ٩] [أخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه].

فيتناول الحكم المأخوذ من هذا اللفظ العام: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ غير حادثة هلال دون احتياج إلى دليل آخر.

وهذا هو الرأي الراجح والأصح، وهو الذي يتفق مع عموم أحكام الشريعة، والذي سار عليه الصحابة والمجتهدون من هذه الأمة، فعدوا بحكم الآيات إلى غير صورة سبها، كنزول آية الظهار في أوس بن الصامت، أو سلمة بن صخر - على اختلاف الروايات في ذلك، والاحتجاج بعموم آيات نزلت على أسباب خاصة شائع لدى أهل العلم، قال ابن تيمية: «قد يجيء هذا كثيراً ومن هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لا سيما إن كان المذكور شخصاً كقولهم: إن آية الظهار نزلت في امرأة أوس بن الصامت، وإن آية الكلاله نزلت في جابر بن عبد الله، وأن قوله: ﴿وَأَنَّ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]. نزلت في بني قريظة والنضير، ونظائر ذلك مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة، أو في قوم من اليهود والنصارى، أو في قوم من المؤمنين، فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم، هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق، والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه فلم يقل أحد إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص، فتعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ، والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً أو نهيًا فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزله، وإن كان خبراً يمدح أو يذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزله».

٢- وذهب جماعة إلى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ، فاللفظ العام دليل على صورة السبب الخاص، ولا بد من دليل آخر لغيره من الصور كالقياس ونحوه، حتى يبقى لنقل رواية السبب الخاص فائدة، ويتطابق السبب والمسبب تطابق السؤال والجواب.

س: ما صيغة سبب النزول؟

ج: صيغة سبب النزول إما أن تكون نصًا صريحًا في السببية، وإما أن تكون محتملة.

فتكون نصًا صريحًا في السببية إذا قال الراوي: «سبب نزول هذه الآية كذا»، أو إذا أتى بفاء تعقيبية داخلية على مادة النزول بعد ذكر الحادثة أو السؤال، كما إذا قال: «حدث كذا» أو «سئل رسول الله ﷺ عن كذا فنزلت الآية» - فهاتان صيغتان صريحتان في السببية سيأتي لهما أمثلة [انظر أمثلة تعدد الروايات في سبب النزول التي ستأتي بعد هذه الفقرة].

وتكون الصيغة محتملة للسببية ولما تضمنته الآية من الأحكام إذا قال الراوي: «نزلت هذه الآية في كذا» فذلك يراد به تارة سبب النزول، ويراد به تارة أنه داخل في معنى الآية.

وكذلك إذا قال «أحسب هذه الآية نزلت في كذا» أو «ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في كذا» فإن الراوي بهذه الصيغة لا يقطع بالسبب - فهاتان صيغتان محتملتان السببية وغيرها كذلك، ومثال الصيغة الأولى ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «أنزلت: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. في إتيان النساء في أدبارهن» [أخرجه البخاري].

ومثال الصيغة الثانية ما روي عن عبد الله بن الزبير «أن الزبير خاصم رجلًا من الأنصار قد شهد بدرًا. مع النبي ﷺ إلى رسول الله ﷺ في شراج من الحرة، وكانا يسقيان به كلاهما النخل، فقال الأنصاري، سرح الماء يمر، فأبى عليه، فقال رسول الله ﷺ: «اسق يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك»، فغضب الأنصاري وقال: يا رسول الله، أن كان ابن عمك؟ فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال: «اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر، ثم أرسل الماء إلى جارك». واستوفى رسول الله ﷺ للزبير حقه، وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك أشار على الزبير برأي أراد فيه سعة

له وللأنصاري، فلما أحفظ رسول الله الأنصاري استرعى للزبير حقه في صريح الحكم، فقال الزبير: ما أحسب هذه الآية إلا في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُوكَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] [أخرجه البخاري ومسلم وأهل السنن وغيرهم] قال ابن تيمية: «قولهم: نزلت هذه الآية في كذا يراد به تارة سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية وإن لم يكن السبب، وقد تنازع العلماء في قول الصحابي: «نزلت هذه الآية في كذا» هل يجري مجرى المسند كما لو ذكر السبب الذي أنزلت لأجله أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ فالبخاري يدخله في المسند، وغيره لا يدخله فيه، وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند» [المراد بالإسناد هنا أن يكون مستنداً إلى الرسول ﷺ، بمعنى أن يكون مرفوعاً. وإن كان من قول الصحابي، لأنه لا مجال للاجتهاد فيه] وقال الزركشي في البرهان: «قد عُرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: «نزلت هذه الآية في كذا» فإنه يريد بذلك أنها تتضمن هذا الحكم لا أن هذا كان السبب في نزولها فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لما وقع» [انظر الإتيان ج ١ ص ٣١].

س: ما الموقف تجاه تعدد روايات أسباب النزول؟

ج: قد تتعدد الروايات في سبب نزول آية واحدة، وفي مثل هذه الحالة يكون موقف المفسر منها على النحو الآتي:

أ) إذا لم تكن الصيغ الواردة صريحة مثل: «نزلت هذه الآية في كذا» أو «أحسبها نزلت في كذا» فلا منافاة بينها، إذ المراد التفسير، وبيان أن ذلك داخل في الآية ومستفاد منها، وليس المراد ذكر سبب النزول، إلا إن قامت قرينة على واحدة بأن المراد بها السببية.

إذا كانت إحدى الصيغ غير صريحة كقوله: «نزلت في كذا» وصرح آخر بذكر

سبب مخالف فالمعتمد ما هو نص في السببية، وتُحمل الأخرى على دخولها في أحكام الآية، ومثال ذلك ما ورد في سبب نزول قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]: «عن نافع قال: قرأت ذات يوم: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ فقال ابن عمر: أتدري فيم أنزلت هذه الآية؟ قلت: لا، قال: نزلت في إتيان النساء في أدبارهن» [أخرجه البخاري] فهذه الصيغة من ابن عمر غير صريحة في السببية، وقد جاء التصريح بذكر سبب يخالفه «عن جابر قال: كانت اليهود تقول: إذ أتى الرجل امرأته من خلفها في قبلها جاء الولد أحول، فنزلت: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [أخرجه البخاري] فجابر هو المعتمد لأن كلامه نقل صريح، وهو نص في السبب، أما كلام ابن عمر فليس بنص فيحمل على أنه استنباط وتفسير.

ج) وإذا تعددت الروايات وكانت جميعها نصًا في السببية وكان إسناد أحدها صحيحًا دون غيره فالمعتمد الرواية الصحيحة، مثل: ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جندب البجلي قال: «اشتكى النبي ﷺ فلم يقم ليلتين أو ثلاثًا، فأتته امرأة فقالت: يا محمد، ما أرى شيطانك إلا قد تركك، لم يقربك ليلتين أو ثلاثًا، فأنزل الله: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١-٣]. وأخرج الطبراني وابن أبي شيبة عن حفص بن ميسرة عن أمه عن أمها - وكانت خادم رسول الله ﷺ - أن جرّوا دخل بيت النبي ﷺ، فدخل تحت السرير، فمات، فمكث النبي ﷺ أربعة أيام لا ينزل عليه الوحي، فقال: «يا خولة، ما حدث في بيت رسول الله ﷺ؟ جبريل لا يأتيني» فقلت في نفسي: لو هيأت البيت وكنته، فأهويت بالمكنسة تحت السرير، فأخرجت الجرو، فجاء النبي ﷺ ترعد لحيته، وكان إذا نزل عليه أخذته الرعدة فقال: يا خولة دثرتني فأنزل الله: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿فَرَضَىٰ﴾ قال ابن حجر في شرح البخاري: «قصة إبطاء جبريل بسبب الجرو مشهورة، لكن كونها سبب نزول الآية غريب، وفي إسناده من لا يعرف، فالمعتمد ما في الصحيحين» [انظر الإقتان، ج ١ ص ٣٢].

(د) فإذا تساوت الروايات في الصحة ووُجِد وجه من وجوه الترجيح كحضور القصة مثلاً أو كون إحداها أصح فُدمت الرواية الراجحة، ومثال ذلك ما أخرجه البخاري عن ابن مسعود قال: «كنت أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة، وهو يتوكأ على عسيب فمر بنفر من اليهود، فقال بعضهم: لو سألتموه، فقالوا: حدثنا عن الروح، فقام ساعة ورفع رأسه، فعرفت أنه يوحى إليه، حتى صعد الوحي، ثم قال: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]. وقد أخرج الترمذي وصححه عن ابن عباس قال «قالت قريش لليهود: أعطونا شيئاً نسال عنه هذا الرجل، فقالوا: اسألوه عن الروح، فسألوه فأنزل الله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ الآية، فهذه الرواية تقتضي أنها نزلت بمكة حيث كانت قريش. والرواية الأولى تقتضي أنها نزلت بالمدينة، وترجح الرواية الأولى لحضور ابن مسعود القصة.. ثم لما عليه الأمة من تلقي صحيح البخاري بالقبول وترجيحه على ما صح في غيره.

وقد اعتبر «الزركشي» هذا المثال من باب تعدد النزول وتكرره [انظر البرهان: جا ص ٣٠]، فتكون هذه الآية قد نزلت مرتين: مرة بمكة، ومرة بالمدينة، واستند في ذلك إلى أن سورة «سبحان» مكية بالاتفاق.

وإني أرى أن كون السورة مكية لا ينفي أن تكون آية منها أو أكثر مدنية، وما أخرجه البخاري عن ابن مسعود يدل على أن هذه الآية: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ مدنية، فالوجه الذي اخترناه من ترجيح رواية ابن مسعود على رواية الترمذي عن ابن عباس أولى من حمل الآية على تعدد النزول وتكرره. ولو صح أن الآية مكية وقد نزلت جواباً عن سؤال فإن تكرار السؤال نفسه بالمدينة لا يقتضي نزول الوحي بالجواب نفسه مرة أخرى، بل يقتضي أن يجيب الرسول ﷺ بالجواب الذي نزل عليه من قبل.

(هـ) إذا تساوت الروايات في الترجيح فجمع بينها إن أمكن، فتكون الآية قد نزلت

بعد السبيين أو الأسباب لتقارب الزمن بينها، كآيات اللعان: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦-٩]. فقد أخرج البخاري والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس أنها نزلت في هلال بن أمية، قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء، كما ذكرنا من قبل [انظر صفحة ١٤٨، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السب].

وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن سهل بن سعد قال: «جاء عويمر إلى عاصم ابن عدي، فقال: سل رسول الله ﷺ عن رجل وجد مع امرأته رجلاً أيقته فيقتل به أم كيف يصنع؟...» فجمع بينهما بوقوع حادثة هلال أولاً، وصادف مجيء عويمر كذلك. فنزلت في شأنهما معاً بعد حادثتهما، قال ابن حجر: لا مانع من تعدد الأسباب.

(و) إن لم يمكن الجمع لتباعد الزمن فإنه يُحمل على تعدد النزول وتكرره، ومثاله: ما أخرجه الشيخان عن المسيب قال: لما حضر أبا طالب الوفاة دخل عليه رسول الله ﷺ وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية، فقال: «أي عم، قل: لا إله إلا الله أحاج لك بها عند الله»، فقال أبو جهل وعبد الله: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزالا يكلمانه حتى قال: هو على ملة عبد المطلب، فقال النبي ﷺ: «لأستغفرن لك ما لم أنه عنه»، فنزلت: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣].

وأخرج الترمذي عن علي قال: «سمعت رجلاً يستغفر لأبويه وهما مشركان فقلت: تستغفر لأبويك وهما مشركان؟ فقال: استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت».

وأخرج الحاكم وغيره عن ابن مسعود قال: خرج النبي ﷺ يوماً إلى المقابر، فجلس إلى قبر منها، فناجاه طويلاً ثم بكى، فقال: «إن القبر الذي جلست عنده قبر أمي، وإني استأذنت ربي في الدعاء لها فلم يأذن لي، فأنزل علي: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ فجمع بين الروايات بتعدد النزول.

ومن أمثلته كذلك ما رُوي عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ وقف على حمزة حين استشهد وقد مُثِّل به، فقال: «لَأُمَلِّنَ بِسَبْعِينَ مِنْهُمْ مَكَانَكَ»، فنزل جبريل والنبي ﷺ واقف بخواتيم سورة النحل: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]. إلى آخر السورة» [أخرجه البيهقي والبخاري عن أبي هريرة] فهذا يدل على نزولها يوم أحد.

وجاء في رواية أخرى أنها نزلت يوم فتح مكة [أخرجها الترمذي والحاكم عن أبي بن كعب]، والسورة مكية، فجمع بين ذلك، بأنها نزلت بمكة قبل الهجرة مع السورة، ثم بأحد، ثم يوم الفتح، ولا مانع من ذلك لما فيه من التذكير بنعمة الله على عباده واستحضار شريعته، قال الزركشي في البرهان: «وقد ينزل الشيء مرتين تعظيمًا لشأنه، وتذكيرًا عند حدوث سببه خوف نسيانه، كما قيل في الفاتحة، نزلت مرتين: مرة بمكة، وأخرى بالمدينة».

هذا ما يذكره علماء الفن في تعدد النزول وتكرره، ولا أرى لهذا الرأي وجهًا مستساغًا، حيث لا تتضح الحكمة من تكرار النزول، وإنما أرى أن الروايات المتعددة في سبب النزول ولا يمكن الجمع بينها يتأتى فيها الترجيح. فالروايات الواردة في سبب نزول قوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]. ترجح فيها الرواية الأولى على الروايتين الأخيرتين، لأنها وردت في الصحيحين دونهما، وحسبك برواية الشيخين قوة. فالراجع أن الآية نزلت في أبي طالب. وكذلك الشأن في الروايات التي وردت في سبب نزول خواتيم سورة النحل، فإنها ليست في درجة سواء. والأخذ بأرجحها أولى من القول بتعدد النزول وتكرره. والخلاصة أن سبب النزول إذا تعدد: فإما أن يكون الجميع غير صريح، وإما أن يكون الجميع صريحًا، وإما أن يكون بعضه غير صريح وبعضه صريحًا، فإن كان الجميع غير صريح في السببية فلا ضرر حيث يُحمل على التفسير والدخول في الآية (أ) وإن كان بعضه غير صريح وبعضه الآخر صريحًا فالمعتمد هو الصريح (ب) وإن كان

الجميع صريحًا فلا يخلو، إما أن يكون أحدهما صحيحًا أو الجميع صحيحًا، فإن كان أحدهما صحيحًا دون الآخر فالصحيح هو المعتمد (ج) وإن كان الجميع صحيحًا فالترجيح إن أمكن (د) وإلا فالجمع إن أمكن (هـ) وإلا حمل على تعدد النزول وتكرره (و) وفي هذا القسم الأخير مقال، وفي النفس منه شيء.

س: هل يمكن أن يتعدد النزول مع وحدة السبب؟

ج: قد يتعدد ما ينزل والسبب واحد، ولا شيء في ذلك، فقد ينزل في الواقعة الواحدة آيات عديدة في سور شتى. ومثاله: ما أخرجه سعيد بن منصور وعبد الرزاق والترمذي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وصححه عن أم سلمة قالت: «يا رسول الله، لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء، فأنزل الله: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُمْ مِن بَعْضٍ﴾ [آية آل عمران: ١٩٥].

وأخرج أحمد والنسائي وابن جرير وابن المنذر والطبراني وابن مردويه عن أم سلمة قالت: «قلت: يا رسول الله، ما لنا لا نذكر في القرآن كما يُذكر الرجال؟ فلم يرعني منه ذات يوم إلا نداؤه على المنبر وهو يقول: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] إلى آخر الآية.

وأخرج الحاكم عن أم سلمة أيضًا أنها قالت: تغزو الرجال ولا تغزو النساء، وإنما لنا نصف الميراث؟ فأنزل الله: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا إِنَّمَا أُكْتَسِبَ﴾ [النساء: ٣٢] الآية، وأنزل: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ فهذه الآيات الثلاث نزلت على سبب واحد.

س: هل يمكن أن يتقدم نزول الآية على استنباط الحكم منها؟

ج: ذكر «الزركشي» في كتابه «البرهان» نوعًا يتصل بأسباب النزول يسميه: «تقدم نزول الآية على الحكم» [انظر «البرهان» ج ١ ص ٣٢] والمثال الذي ذكره في ذلك لا يدل

على أن الآية تنزل في حكم خاص ثم لا يكون العمل بها إلا مؤخرًا، وإنما يدل على أن الآية قد تنزل بلفظ مجمل يحتمل أكثر من معنى، ثم يحمل تفسيرها على أحد المعاني فيما بعد فتكون دليلًا على حكم متأخر. جاء في «البرهان»: «واعلم أنه قد يكون النزول سابقًا على الحكم، وهذا قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤]. فإنه يُستدل بها على زكاة الفطر، روى البيهقي بسنده إلى ابن عمر أنها نزلت في زكاة رمضان، ثم أسند مرفوعًا نحوه، وقال بعضهم: لا أدري ما وجه هذا التأويل؟ لأن هذه السورة مكية، ولم يكن بمكة عيدٌ ولا زكاة».

وأجاب البغوي في تفسيره: بأنه يجوز أن يكون النزول سابقًا على الحكم، كما قال: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴿١﴾ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴿٢﴾﴾ [البلد: ١-٢]. فالسورة مكية، وظهر أثر الحل يوم فتح مكة، حتى قال عليه الصلاة والسلام: «أحلت لي ساعة من نهار».

وكذلك نزل بمكة: ﴿سَبِّهْرُمُ الْجَمْعُ وَيَوْلُونَ الذُّبُرُ﴾ [القمر: ٤٥]، قال عمر بن الخطاب: كنت لا أدري: أي الجمع يهزم؟ فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله ﷺ يقول: ﴿سَبِّهْرُمُ الْجَمْعُ وَيَوْلُونَ الذُّبُرُ﴾.

فأنت ترى فيما ذكره صاحب البرهان أن صيغة سبب النزول محتملة للسببية ولما تضمنته الآية من الأحكام «روى البيهقي بسنده إلى ابن عمر أنها نزلت في زكاة رمضان»، والآيات التي ذكرها مجملة تحتل أكثر من معنى، أو جاءت بصيغة الإخبار عما يحدث في المستقبل ﴿سَبِّهْرُمُ الْجَمْعُ وَيَوْلُونَ الذُّبُرُ﴾.

س: وماذا عن تعدد ما نزل بشأن شخص واحد؟

ج: قد يحدث لشخص واحد من الصحابة أكثر من واقعة، ويتنزل القرآن بشأن كل واقعة منها، فيتعدد ما نزل بشأنه بتعدد الوقائع، ومثاله: ما رواه البخاري في كتاب «الأدب المفرد» في بر الوالدين عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «نزلت في أربع آيات من كتاب الله ﷻ: كانت أمي حلفت ألا تأكل ولا تشرب، حتى أفارق

محمدًا ﷺ، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلِيْن جَهْدَاكَ عَلَيَّ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعُهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥].

والثانية: أني كنت أخذت سيفًا فأعجبني فقلت: يا رسول الله هب لي هذا السيف، فنزلت: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١].

والثالثة: أني كنت مرضت فأتاني رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله إنني أريد أن أقسم مالي، أفأوصي بالنصف؟ فقال: لا، فقلت: الثلث، فسكت، فكان الثلث بعد جائزًا.

والرابعة: أني شربت الخمر مع قوم من الأنصار، فضرب رجل منهم أنفي بلحي جمل، فأتيت رسول الله ﷺ فأنزل الله ﷻ تحريم الخمر.

ويعتبر من هذا القبيل موافقات عمر رضي الله عنه فقد نزل الوحي موافقًا لرأيه في عدة آيات. س: كيف يمكن الاستفادة من معرفة أسباب النزول في تحقيق بعض الأهداف التربوية؟

ج: إن سبب النزول إما أن يكون قصة لحادثة وقعت، وإما أن يكون سؤالًا طرح على رسول الله ﷺ لاستكشاف حكم في موضوع، فينزل القرآن إثر الحادثة أو السؤال، فلن يجد المدرس نفسه في حاجة لمعالجة التمهيد للدرس بشيء يبتكره ويختاره، إذ أنه إذا ساق سبب النزول كانت قصته كافية في إثارة انتباه الطلاب، واجتذاب مشاعرهم، واستجماع قواهم العقلية، وتهيئة نفوسهم لتقبل الدرس، وتشويقهم للاستماع إليه، وترغيبهم في الحرص عليه، فهم يتصورون الدرس بمعرفة سبب النزول تصورًا عامًا بما فيه من عناصر القصة المثيرة، فتتوق نفوسهم إلى معرفة ما نزل ملامئًا له وما يتضمنه من أسرار تشريعية وأحكام تفصيلية، تهدي الإنسانية إلى نهج الحياة الأقوم، وصراطها المستقيم، وسبيل عزاها ومجدها وسعادتها.

وعلى المربين في مجال الحياة التربوية التعليمية الخاصة بمقاعد الدرس أو العامة في التوجيه والإرشاد أن يستفيدوا من سياق أسباب النزول في التأثير على الطلاب

الدارسين وجماهير المسترشدين، فذلك أجدى وأنفع وأهدى سبيلاً لتحقيق الأهداف التربوية بأروع معانيها وأرقى صورها.

س: وما فائدة معرفة المناسبات بين الآيات والسور، وأثر ذلك على فهم القرآن؟

ج: كما أن معرفة سبب النزول لها أثرها في فهم المعنى وتفسير الآية، فإن معرفة المناسبة بين الآيات تساعد كذلك على حسن التأويل، ودقة الفهم، ولذا أفرد بعض العلماء هذا المبحث بالتصنيف.

والمناسبة في اللغة: المقاربة، يقال: فلانٌ يناسب فلاناً أي يقرب منه ويشاكله، ومنه المناسبة في العلة في باب القياس، وهي الوصف المقارب للحكم. والمراد بالمناسبة هنا: وجه الارتباط بين الجملة والجملة في الآية الواحدة - أو بين الآية والآية في الآيات المتعددة، أو بين السورة والسورة.

ولمعرفة المناسبة فائدتها في إدراك اتساق المعاني، وإعجاز القرآن البلاغي، وإحكام بيانه، وانتظام كلامه، وروعة أسلوبه ﴿كَتَبَ أَحْكَمَ ءَايَاتِهِ ثُمَّ فَضَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١].

قال الزركشي: «وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء».

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: «ارتباط آي القرآن بعضها ببعض، حتى تكون كالكلمة الواحدة، متسقة المعاني، منتظمة المباني علمٌ عظيم».

ومعرفة المناسبات والربط بين الآيات ليست أمراً توقيفياً، ولكنها تعتمد على اجتهاد المفسر ومبلغ تذوقه لإعجاز القرآن وأسواره البلاغية وأوجه بيانه الفريد، فإذا كانت المناسبة دقيقة المعنى، منسجمة مع السياق، متفقة مع الأصول اللغوية في علوم العربية، كانت مقبولة لطيفة.

ولا يعني هذا أن يلتمس المفسر لكل آية مناسبة، فإن القرآن الكريم نزل منجماً

حسب الوقائع والأحداث، وقد يدرك المفسر ارتباط آياته وقد لا يدركها. فلا ينبغي أن يعتسف المناسبة اعتسافاً، وإلا كانت تكلفاً ممقوتاً، قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «المناسبة علم حسن، ولكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره: فإن وقع على أسباب مختلفة لم يشترط فيه ارتباط أحدهما بالآخر». ثم قال: «ومن ربط بين ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلا برباط ركيك يُصان عنه حسن الحديث فضلاً عن أحسنه، فإن القرآن نزل في نيفٍ وعشرين سنة في أحكام مختلفة، ولأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض».

وقد عني بعض المفسرين ببيان المناسبة بين الجمل، أو بين الآيات، أو بين السور واستنبطوا وجوه ارتباط دقيقة.

فالجمل قد تكون تأكيداً لما قبلها، أو بياناً، أو تفسيراً، أو اعتراضاً تذييلياً - ولهذا أمثلته الكثيرة.

وللآية تعلقها بما قبلها على وجه من وجوه الارتباط يجمع بينها، كالمقابلة بين صفات المؤمنين وصفات المشركين، ووعيد هؤلاء ووعد أولئك، وذكر آيات الرحمة بعد آيات العذاب، وآيات الترغيب بعد آيات التهيب، وآيات التوحيد والتنزيه بعد الآيات الكونية.. وهكذا.

وقد تكون المناسبة في مراعاة حال المخاطبين كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿١٠﴾﴾ [الغاشية: ١٧-٢٠]، فجمع بين الإبل والسماء والجبال مراعاة لما جرى عليه الإلف والعادة بالنسبة إلى المخاطبين في البادية، حيث يعتمدون في معاشهم على الإبل، فتتصرف عنايتهم إليها، ولا يتأتى لهم ذلك إلا بالماء الذي ينبت المرعى وترده الإبل، وهذا يكون بنزول المطر، وهو سبب تقلب وجوههم في السماء، ثم لا بد لهم من مأوى يتحصنون به ولا شيء أمنع كالجبال، وهم يطلبون الكلاً والماء فيرحلون من أرض ويهبطون أخرى، ويتنقلون من مرعى أجذب إلى مرعى أخصب، فإذا سمع أهل البادية هذه الآيات خالطت شغاف قلوبهم بما هو

حاضر لا يغيب عن أذهانهم.

وقد تكون المناسبة بين السورة والسورة، كافتتاح سورة «الأنعام» بالحمد:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

فإنه مناسب لختام سورة «المائدة» في الفصل بين العباد ومجازاتهم: ﴿إِن تَعِدُّهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَعْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]. إلى آخر السورة، كما قال سبحانه: ﴿وَقَضَىٰ بَيْنَهُمُ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥]. وكافتتاح سورة «الحديد» بالترسيخ: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحديد: ١] فإنه مناسب لختام سورة «الواقعة» من الأمر به: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٩٦]. وارتباط سورة ﴿لَا يَلْفُفُ فَرَسِينَ﴾ [قريش: ١]. بسورة «الفيل» فإن هلاك أصحاب الفيل كانت عاقبته تمكين قريش من رحلتها شتاءً وصيفاً، حتى قال الأخفش: اتصالتها بها من باب قوله تعالى: ﴿فَاللَّفِطَّةُ مَالٌ وَرِقْعَةٌ لِيَكُونَ لَهُمُ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

وقد تكون المناسبة بين فواتح السور وخواتمها ومن ذلك ما في سورة القصص فقد بدأت بقصة موسى عليه السلام، وبيان مبدأ أمره ونصره، ثم ما كان منه عندما وجد رجلين يقتتلان. وحكى الله دعاءه: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، ثم ختم الله السورة بتسليية رسولنا صلى الله عليه وسلم بخروجه من مكة والوعد بعودته إليها، ونبيه عن أن يكون ظهيراً للكافرين ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٨٥﴾ وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَن يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَافِرِينَ﴾ [القصص: ٨٥ - ٨٦]. ومن تتبع كتب التفسير وجد كثيراً من وجوه المناسبات.

س: لو ذكرت بعض المصنفات المتخصصة في علم تناسب الآيات والسور؟

ج: ممن صنف فيه أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الأندلسي النحوي الحافظ المتوفى سنة ٨٠٧ هجرية في كتاب سماه «البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن»

(مخطوط)، وللشيخ برهان الدين البقاعي كتاب في هذا سماه «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية وقد طبعته دائرة المعارف العثمانية - الهند ١٣٨٩هـ.

نزول القرآن

س: كيف كان نزول القرآن، وما مراحلها؟

ج: أنزل الله القرآن على رسولنا محمد ﷺ هداية البشرية، فكان نزوله حدثًا جليلًا يؤذن بمكانته لدى أهل السماء وأهل الأرض، فأنزله الأول في ليلة القدر أشعر العالم العلوي من ملائكة الله بشرف الأمة المحمدية التي أكرمها الله بهذه الرسالة الجديدة لتكون خير أمة أخرجت للناس، وتنزله الثاني مفرقًا على خلاف المعهود في إنزال الكتب السماوية قبله أثار الدهشة التي حملت القوم على المماراة فيه، حتى أسفر لهم صبح الحقيقة فيما وراء ذلك من أسرار الحكمة الإلهية، فلم يكن الرسول ﷺ ليتلقى الرسالة العظمى جملة واحدة وقنع بها القوم مع ما هم عليه من صلف وعناد، فكان الوحي ينزل عليه تباعًا تبيّنًا لقلبه، وتسليّة له، وتدرجًا مع الأحداث والوقائع حتى أكمل الله الدين، وأتم النعمة.

س: كيف كان النزول الإجمالي للقرآن؟

ج: يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ويقول: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

ويقول: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبْرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣].

ولا تعارض بين هذه الآيات الثلاث، فالليلة المباركة هي ليلة القدر من شهر

رمضان، إنما يتعارض ظاهرها مع الواقع العملي في حياة رسول الله ﷺ، حيث نزل القرآن عليه في ثلاث وعشرين سنة وللعلماء في هذا مذهبان أساسيان:

١- المذهب الأول: وهو الذي قال به ابن عباس وجماعة وعليه جمهور العلماء - أن المراد بنزول القرآن في تلك الآيات الثلاث نزوله جملة واحدة إلى بيت العزة من السماء الدنيا تعظيمًا لشأنه عند ملائكته، ثم نزل بعد ذلك منجمًا على رسولنا محمد ﷺ في ثلاث وعشرين سنة حسب الوقائع والأحداث منذ بعثته إلى أن توفي صلوات الله وسلامه عليه، حيث أقام في مكة بعد البعثة ثلاث عشرة سنة، وبالمدينة بعد الهجرة عشر سنوات: فعن ابن عباس قال: «بعث رسول الله ﷺ لأربعين سنة، فمكث بمكة ثلاث عشرة سنة يوحى إليه، ثم أمر بالهجرة عشر سنين، ومات وهو ابن ثلاث وستين» [رواه البخاري].

وهذا المذهب هو الذي جاءت به الأخبار الصحيحة عن ابن عباس في عدة روايات:

أ) عن ابن عباس قال: «أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا ليلة القدر. ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة، ثم قرأ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]. ﴿وَفَرَأْنَا أَنَا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [رواه الحاكم والبيهقي والنسائي] [الإسراء: ١٠٦].

ب) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «فصل القرآن من الذكر فوضع في بيت العزة من السماء الدنيا، فجعل جبريل ينزل به على النبي ﷺ» [رواه الحاكم].

ج) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا، وكان بمواقع النجوم، وكان الله ينزله على رسوله ﷺ بعضه في إثر بعض» [رواه الحاكم والبيهقي].

د) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أنزل القرآن في ليلة القدر في شهر رمضان إلى سماء الدنيا جملة واحدة، ثم أنزل نجومًا» [رواه الطبراني].

٢- المذهب الثاني: وهو الذي روي عن الشعبي [الشعبي: هو عامر بن شراحيل، من كبار التابعين - وأكبر شيوخ أبي حنيفة - كان إماماً في الحديث والفقه، وتوفي سنة ١٠٩ هجرية] - أن المراد بنزول القرآن في الآيات الثلاث ابتداء نزوله على رسول الله ﷺ، فقد ابتدأ نزوله في ليلة القدر في شهر رمضان، وهي الليلة المباركة، ثم تتابع نزوله بعد ذلك متدرجاً مع الوقائع والأحداث في قرابة ثلاث وعشرين سنة، فليس للقرآن سوى نزول واحد هو نزوله منجماً على رسول الله ﷺ؛ لأن هذا هو الذي جاء به القرآن: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى حُكْمٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وجادل فيه المشركون الذين نقل إليهم نزول الكتب السماوية السابقة جملة واحدة: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴿٢٣﴾ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٢، ٢٣]. ولا يظهر للبشر مزية لشهر رمضان وليلة القدر التي هي الليلة المباركة إلا إذا كان المراد بالآيات الثلاث نزول القرآن على رسول الله ﷺ، وهذا يوافق ما جاء في قوله تعالى بغزوة بدر: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَفَى الْأَحْمَاقُ وَأَنَّاهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: ٤١]، وقد كانت غزوة بدر في رمضان، ويؤيد هذا ما عليه المحققون في حديث بدء الوحي، عن عائشة قالت: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء فكان يأتي حراء فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة ﷺ فتزوده لمثلها، حتى فاجأه الحق وهو في غار حراء. فجاءه الملك فيه فقال: اقرأ، قال رسول الله ﷺ: «فقلت: ما أنا بقارئ فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾... حتى بلغ: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [رواه البخاري ومسلم وغيرهما] [العلق: ١-٥] فإن المحققين من الشراح على

أن الرسول ﷺ نبي أولاً بالرؤيا في شهر مولده شهر ربيع الأول، ثم كانت مدتها ستة أشهر، ثم أوحى إليه يقظةً في شهر رمضان بـ ﴿أَفْرَأَ﴾، وبهذا تتآزر النصوص على معنى واحد.

٣- وهناك مذهب ثالث: يرى أن القرآن أنزل إلى السماء الدنيا في ثلاث وعشرين ليلة قدر في كل ليلة منها ما يقدر الله إنزاله في كل السنة، وهذا القدر الذي ينزل في ليلة القدر إلى السماء الدنيا لسنة كاملة ينزل بعد ذلك منجماً على رسول الله ﷺ في جميع السنة.

وهذا المذهب اجتهاد من بعض المفسرين، ولا دليل عليه.

أما المذهب الثاني الذي روي عن الشعبي فأدلته - مع صحتها والتسليم بها - لا تتعارض مع المذهب الأول الذي روي عن ابن عباس. فيكون نزول القرآن جملة وابتداء نزوله مفرقاً في ليلة القدر من شهر رمضان، وهي الليلة المباركة. فالراجع أن القرآن الكريم له تنزلان:

الأول: نزوله جملة واحدة في ليلة القدر إلى بيت العزة من السماء الدنيا.

والثاني: نزوله من السماء الدنيا إلى الأرض مفرقاً في ثلاث وعشرين سنة.

وقد نقل القرطبي عن مقاتل بن حيان حكاية الإجماع على نزول القرآن جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا، ونفى ابن عباس التعارض بين الآيات الثلاث في نزول القرآن، والواقع العملي في حياة الرسول ﷺ يشهد بنزول القرآن في ثلاث وعشرين سنة بغير شهر رمضان: عن ابن عباس: «أنه سأله عطية بن الأسود فقال: أوقع في قلبي الشك قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]. وهذا أنزل في شوال، وفي ذي القعدة، وفي ذي الحجة، وفي المحرم وصفر وشهر ربيع، فقال ابن عباس: إنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة، ثم أنزل على مواقع النجوم،

ومثلاً [رسلاً: أي على تودة ورفق] في الشهور والأيام» [أخرجه ابن مردويه والبيهقي في الأسماء والصفات].

وأشار بعض العلماء إلى حكمة ذلك في تعظيم شأن القرآن، وتشريف المنزل عليه، قال السيوطي: «قيل: السر في إنزاله جملة إلى السماء تفخيم أمره وأمر من نزل عليه، وذلك بإعلام سكان السموات السبع أن هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم قد قربناه إليهم لينزله عليهم. ولولا أن الحكمة الإلهية اقتضت وصوله إليهم منجماً بحسب الوقائع لهبط به إلى الأرض جملة كسائر الكتب المنزلة قبله، ولكن الله باين بينه وبينها، فجعل له الأمرين: إنزاله جملة، ثم إنزاله مفزقاً، تشريعاً للمنزول عليه». وقال السخاوي في جمال القراء: «في نزوله إلى السماء جملة تكريم بني آدم وتعظيم شأنه عند الملائكة وتعريفهم عناية الله بهم، ورحمته لهم، ولهذا المعنى أمر سبعين ألفاً من الملائكة أن تشيخ سورة الأنعام [المشيخ من القرآن: ما نزل منه محفوظاً بالملائكة، أخرج الطبراني وأبو عبيد في فضائل القرآن، عن ابن عباس قال: «نزلت سورة الأنعام بمكة ليلاً جملة، حولها سبعون ألف ملك يجارون بالسيخ»]، وزاد سبحانه في هذا المعنى بأن أمر جبريل بإملائته على السفارة الكرام، وإنساخهم إياه، وتلاوتهم له» [انظر «الإتقان» ج ١ ص ٤٠، ٤١].

٤- ومن العلماء من يرى أن القرآن نزل أولاً جملة إلى اللوح المحفوظ مستندلاً بقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿١١١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]. ثم نزل من اللوح المحفوظ جملة كذلك إلى بيت العزة، ثم نزل مفزقاً، فهذه تنزلات ثلاثة. وهذا لا يتعارض مع ما سبق أن رجحناه، فالقرآن الكريم مثبت في اللوح المحفوظ شأن سائر المعانيات المثبتة فيه، والقرآن الكريم نزل جملةً من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة من السماء الدنيا - كما روي عن ابن عباس - في ليلة القدر، والقرآن الكريم بدأ نزوله منجماً - كما يرى الشعبي - على رسول الله ﷺ في الليلة المباركة ليلة القدر من شهر رمضان، إذ لا مانع يمنع من نزوله جملة، ومن ابتداء نزوله على رسول الله ﷺ

مفرقاً في ليلة واحدة، وبهذا ينتفي التعارض بين الأقوال كلها إذا استثنينا المذهب الاجتهادي الثالث الذي لا دليل له.

س: لو تحدثت عن نزول القرآن منجماً بحسب الوقائع؟

ج: يقول تعالى في التنزيل: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾ وَاللَّيْلَةُ الْقَدْرُ ﴿٢﴾ وَالْقَدْرُ الْحَقُّ ﴿٣﴾ وَفِيهَا يُنزَّلُ إِلَيْنَا سُبُوتُ الْمُرْسَلِينَ ﴿٤﴾﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥].

ويقول: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ١٠٢].

ويقول: ﴿تَنْزِيلَ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجاثية: ٢].

ويقول: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

ويقول: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٧].

فهذه الآيات ناطقة بأن القرآن الكريم كلام الله بألفاظه العربية، وأن جبريل نزل به على قلب رسول الله ﷺ، وأن هذا النزول غير النزول الأول إلى سماء الدنيا فالمراد به نزوله منجماً، ويدل التعبير بلفظ التنزيل دون الإنزال على أن المقصود النزول على سبيل التدرج والتنجيم، فإن علماء اللغة يفرقون بين الإنزال والتنزيل، فالتنزيل لما نزل مفرقاً، والإنزال أعم [انظر: مفردات الراغب].

وقد نزل القرآن منجماً في ثلاث وعشرين سنة: منها ثلاث عشرة بمكة على الرأي الراجح، وعشر بالمدينة، وجاء التصريح بنزوله مفرقاً في قوله تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكَبِّ وَتَرْتِلُهُ نُزَيْلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]. أي جعلنا نزوله مفرقاً كي تقرأه على الناس على مهل وثبت، ونزلناه تنزيلاً بحسب الوقائع والأحداث.

أما الكتب السماوية الأخرى - كالتوراة والإنجيل والزيبور - فكان نزولها جملة، ولم تنزل مفرقة، يدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]، فهذه الآية دليل

على أن الكتب السماوية السابقة نزلت جملة، وهو ما عليه جمهور العلماء، ولو كان نزولها مفرقاً لما كان هناك ما يدعو الكفار إلى التعجب من نزول القرآن منجماً، فمعنى قولهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾: هلا أنزل عليه القرآن دفعةً واحدة كسائر الكتب؟ وما له أنزل على التنجيم؟ ولم أنزل مفرقاً؟ ولم يرد الله عليهم بأن هذه سنته في إنزال الكتب السماوية كلها كما رد عليهم في قولهم: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]، وكما رد عليهم في قولهم: ﴿أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤] بقوله: ﴿قُلْ لَوْ كُنَّا فِي الْأَرْضِ مَلَكًا يَشْعُرُ يَشْعُرُونَ مُتَمِّمِينَ لَلَّزْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٥] وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧].

بل أجابه الله تعالى ببيان وجه الحكمة في تنزيل القرآن منجماً بقوله: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ أي: كذلك أنزل مفرقاً لحكمة هي تقوية قلب رسول الله، ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ أي: قدرناه آية بعد آية بعضه إثر بعض، أو بيناه تبييناً، فإن إنزاله مفرقاً حسب الحوادث أقرب إلى الحفظ والفهم، وذلك من أعظم أسباب التثبيت. والذي استقرئ من الأحاديث الصحيحة أن القرآن كان ينزل بحسب الحاجة خمس آيات وعشر آيات وأكثر وأقل، وقد صح نزول العشر آيات في قصة الإفك جملة، وصح نزول عشر آيات في أول المؤمنين جملة، وصح نزول: ﴿عَبْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] وحدها وهي بعض آية [نقل هذا السيوطي عن «مكي بن أبي طالب» المتوفى سنة ٣٦٧ هجرية، في كتاب له يسمى «الناسخ والمنسوخ» - انظر «الإتقان» ج١ ص ٤٢].

س: ما الحكمة من نزول القرآن الكريم منجماً؟

ج: من الحكم التي يمكن أن تتلمسها من النصوص:

١- الحكمة الأولى - تثبيت فؤاد رسول الله ﷺ:

لقد وجه رسول الله ﷺ دعوته إلى الناس، فوجد منهم نفوراً وقسوة، وتصدى له

قوم غلاظ الأكباد فطروا على الجفوة، وجُبلوا على العناد، يتعرضون له بصنوف الأذى والعنت، مع رغبته الصادقة في إبلاغهم الخير الذي يحمله إليهم، حتى قال الله فيه: ﴿فَلَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَّفْسَكَ عَلَيَّ مَا شَرِهْمُ إِنَّ لَنَا يُؤْمِنُونَ بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦٦]. فكان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ فترةً بعد فترة، بما يثبت قلبه على الحق، ويشحذ عزمه للمضي قدمًا في طريق دعوته، لا يبالي بظلمات الجهالة التي يواجهها من قومه، فإنها سحابة صيف عما قريب تنقشع.

يبين الله له سنته في الأنبياء السابقين الذي كذبوا وأوذوا فصبروا حتى جاءهم نصر الله، وأن قومه لم يكذبوه إلا علوًا واستكبارًا، فيجد عليه الصلاة والسلام في ذلك السنة الإلهية في موكب النبوة عبر التاريخ التي يتأسى بها تسلياً له إزاء أذى قومه، وتكذيبهم له، وإعراضهم عنه ﴿مَدَّ نَعْلَهُمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا بِكَذُوبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾ وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ فَاصْبِرْ وَأَعْلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُودُوا حَتَّىٰ أَنَّهُمْ نَصَرْنَا﴾ [الأنعام: ٣٤، ٣٣]، ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤].

ويأمره القرآن بالصبر كما صبر الرسل من قبله: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَرْشِ مِن الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

ويطمئن نفسه بما تكفل الله به من كفايته أمر المكذبين: ﴿وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَأَنْهَرُهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ﴿١٠﴾ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولَى النَّعْمَةِ وَمَهَلْهُمُ قَلِيلًا﴾ [النمل: ١٠، ١١]. وهذا هو ما جاء في حكمة قصص الأنبياء بالقرآن: ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَشِئُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠].

وكلما اشتد ألم رسول الله ﷺ لتكذيب قومه، وداخله الحزن لأذاهم نزل القرآن دعمًا وتسلياً له، يهدد المكذبين بأن الله يعلم أحوالهم، وسيجازيهم على ما كان منهم: ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦]، ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْفِئْرَةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يونس: ٦٥].

كما يبشره الله تعالى بآيات المنعة والغلبة والنصر: ﴿وَاللَّهُ يَعْصُمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيمًا﴾ [الفتح: ٣]، ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّكَ اللَّهُ قَوِيٌّ عَزِيمٌ﴾ [المجادلة: ٢١].

وهكذا كانت آيات القرآن تنزل على رسول الله ﷺ تبعاً تسليية له بعد تسليية، وعزاء بعد عزاء، حتى لا يأخذ منه الحزن مأخذه ولا يستبد به الأسى، ولا يجد اليأس إلى نفسه سبيلاً، فله في قصص الأنبياء أسوة، وفي مصير المكذبين سلوى، وفي العدة بالنصر بُشرى، وكلما عرض له شيء من الحزن بمقتضى الطبع البشرى تكررت التسليية، فثبت قلبه على دعوته، واطمأن إلى النصر.

وهذه الحكمة هي التي رد الله بها على اعتراض الكفار في تنجيم القرآن بقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنُبَيِّنَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢].

قال أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، الفقيه الشافعي، صاحب «الوجيز إلى علوم تتعلق بالقرآن العزيز» المتوفى سنة ٦٦٥ هجرية: (فإن قيل: ما السر في نزوله منجماً؟ وهلا أنزل كسائر الكتب جملة؟ قلنا: هذا سؤال قد تولى الله جوابه، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، يعنون: كما أنزل على من قبله من الرسل، فأجابهم تعالى بقوله: ﴿كَذَلِكَ﴾ أي أنزلناه مفرقاً ﴿لِنُبَيِّنَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ أي: لنقوي به قلبك، فإن الوحي إذا كان يتجدد في كل حادثة كان أقوى للقلب، وأشد عناية بالمرسل إليه، ويستلزم ذلك كثرة نزول الملك إليه، وتجدد العهد به وبما معه من الرسالة الواردة من ذلك الجنب العزيز، فيحدث له من السرور ما تقصر عنه العبارة، ولهذا كان أجود ما يكون في رمضان لكثرة لقياه جبريل» [انظر «الإنتقان» ج ١ ص ٤١].

٢- الحكمة الثانية - التحدي والإعجاز:

فالمشركون تمادوا في غيهم، وبالغوا في عتوهم، وكانوا يسألون أسئلة تعجيز وتحدي يمتحنون بها رسول الله ﷺ في نبوته، ويسوقون له من ذلك كل عجيب من باطلهم،

كعلم الساعة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، واستعجال العذاب: ﴿وَسْتَسْأَلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ [الحج: ٤٧]، فيتنزل القرآن بما يبين وجه الحق لهم، وبما هو أوضح معنى في مؤدى أسئلتهم، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] أي: ولا يأتونك بسؤال عجيب من أسئلتهم الباطلة إلا أتيناك نحن بالجواب الحق، وبما هو أحسن معنى من تلك الأسئلة التي هي مثل في البطلان.

وحيث عجبوا من نزول القرآن منجماً بين الله لهم الحق في ذلك، فإن تحديهم به مفرقاً مع عجزهم عن الإتيان بمثله أدخل في الإعجاز، وأبلغ في الحجة من أن ينزل جملة ويقال لهم: جيئوا بمثله، ولهذا جاءت الآية عقب اعتراضهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ أي: لا يأتونك بصفة عجيبة يطلبونها كنزول القرآن جملة إلا أعطيناك من الأحوال ما يحق لك في حكمتنا وبما هو أبين معنى في إعجازهم، وذلك بنزوله مفرقاً، ويشير إلى هذه الحكمة ما جاء ببعض الروايات في حديث ابن عباس عن نزول القرآن: «فكان المشركون إذا أحدثوا شيئاً أحدث الله لهم جواباً» [أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس].

٣- الحكمة الثالثة - تيسير حفظه وفهمه:

لقد نزل القرآن الكريم على أمة أمية لا تعرف القراءة والكتابة، سجلها ذاكرة حافظة، ليس لها دراية بالكتابة والتدوين حتى تكتب وتدون، ثم تحفظ وتفهم: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَئِي ضَلُّوا سُبُلًا﴾ [الجمعة: ٢]، ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فما كان للأمة الأمية أن تحفظ القرآن كله بيسر لو نزل جملة واحدة، وأن تفهم معانيه وتدبر آياته، فكان نزوله مفرقاً خيراً عوناً لها على حفظه في صدورهم وفهم آياته، كلما نزلت الآية أو الآيات حفظها الصحابة، وتدبروا معانيها، ووقفوا عند أحكامها، واستمر هذا منهجاً للتعليم في حياة التابعين، عن

أبي نضرة قال: «كان أبو سعيد الخدري يعلمنا القرآن خمس آيات بالغداة، وخمس آيات بالعشي، ويخبر: أن جبريل نزل بالقرآن خمس آيات خمس آيات» [أخرجه ابن عسكرا، وعن خالد بن دينار قال: «قال لنا أبو العالية: تعلموا القرآن خمس آيات خمس آيات؛ فإن النبي ﷺ كان يأخذه من جبريل خمسًا خمسًا»] [أخرجه البيهقي].
وعن عمر قال: «تعلموا القرآن خمس آيات خمس آيات؛ فإن جبريل كان ينزل بالقرآن على النبي ﷺ خمسًا خمسًا» [أخرجه البيهقي في شعب الإيمان].

٤- الحكمة الرابعة - مسامرة الحوادث والتدرج في التشريع:

ما كان الناس ليسلس قيادهم طفرة للدين الجديد لولا أن القرآن عاجلهم بحكمه، وأعطاهم من دوائه الناجع جرعات يستطوبون بها من الفساد والرذيلة، وكلما حدثت حادثة بينهم نزل الحكم فيها يجلي لهم صحتها ويرشدهم إلى الهدى، ويضع لهم أصول التشريع حسب مقتضيات أصلًا بعد آخر فكان هذا طبًا لقلوبهم.
لقد كان القرآن الكريم بادئ ذي بدئ يتناول أصول الإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وما فيه من بعث وحساب وجزاء وجنة ونار، وقيم على ذلك الحجج والبراهين حتى يستأصل من نفوس المشركين العقائد الوثنية ويغرس فيها عقيدة الإسلام.

وكان يأمر بمحاسن الأخلاق التي تزكو بها النفس ويستقيم عوجها، وينهي عن الفحشاء والمنكر ليقطع جذور الفساد والشر. ويبين قواعد الحلال والحرام التي يقوم عليها صرح الدين، وترسو دعائمه في المطاعم والمشارب والأموال والأعراض والدماء.
ثم تدرج التشريع بالأمة في علاج ما تأصل في النفوس من أمراض اجتماعية. بعد أن شرع لهم من فرائض الدين وأركان الإسلام ما يجعل قلوبهم عامرة بالإيمان، خالصة لله، تعبده وحده لا شريك له.

كما كان القرآن يتنزل وفق الحوادث التي تمر بالمسلمين في جهادهم الطويل لإعلاء

كلمة الله.

ولهذا كله أدلته من نصوص القرآن الكريم إذا تتبعنا مكية ومدنيه وقواعد تشريعه .
ففي مكة شرعت الصلاة، وشرع الأصل العام للزكاة مقارناً بالربا: ﴿فَكَانَ ذَا
الْفَرْقِ حَقًّا وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ
(٣٨) وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبَا لَيْرَبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَبُّوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ
تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٨، ٣٩].

ونزلت سورة الأنعام - وهي مكية - تبين أصول الإيمان، وأدلة التوحيد، وتندد
بالشرك والمشركين، وتوضح ما يحل وما يحرم من المطاعم، وتدعو إلى صيانة حرمات
الأموال والدماء والأعراض: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا
تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ
وآبَاءَهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ
اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَ وَصَنَّمُ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ
أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا
قُلْتُمْ فَأَعْدِلُوا وَلَا كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكَمُ وَصَنَّمُ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾
[الأنعام: ١٥١، ١٥٢].

ثم نزل بعد ذلك تفصيل هذه الأحكام.

فأصول المعاملات المدنية نزلت بمكة، ولكن تفصيل أحكامها نزل بالمدينة كآية
المداينة وآيات تحريم الربا.

وأسس العلاقات الأسرية نزلت بمكة، أما بيان حقوق كل من الزوجين،
وواجبات الحياة الزوجية، وما يترتب على ذلك من استمرار العشرة أو انفصامها
بالطلاق، أو انتهائها بالموت ثم الإرث - أما بيان هذا فقد جاء في التشريع المدني.
وأصل الزنا حرم بمكة: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾
[الإسراء: ٣٢]. ولكن العقوبات المترتبة عليه نزلت بالمدينة.

وأصل حرمة الدماء نزل بمكة: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾

[الإسراء: ٣٣]، ولكن تفصيل عقوباتها في الاعتداء على النفس والأطراف نزل بالمدينة.

وأوضح مثال لذلك التدرج في التشريع: تحريم الخمر.

فقد نزل قوله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَنحَدُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ٦٧] في مقام الامتنان بنعمه سبحانه - وإذا كان المراد بالسكر ما يسكر من الخمر، وبالرزق ما يؤكل من هاتين الشجرتين كالتمر والزبيب - وهذا ما عليه جمهور المفسرين.

(أ) فإن وصف الرزق بأنه حسن دون وصف السكر يشعر بمدح الرزق والثناء عليه وحده دون السكر.

(ب) ثم نزل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكَبْرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩] فقارنت الآية بين منافع الخمر فيما يصدر عن شربها من طرب ونشوة أو يترتب على الاتجار بها من ربح، ومضارها في إثم تعاطيها وما ينشأ عنه من ضرر في الجسم، وفساد في العقل، وضياح للمال وإثارة لبواعث الفجور والعصيان، ونفرت الآية منها بترجيح المضار على المنافع.

ثم نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣] فاقتضى هذا الامتناع عن شرب الخمر في الأوقات التي يستمر تأثيرها إلى وقت الصلاة، حيث جاء النهي عن قربان الصلاة في حال السكر حتى يزول عنهم أثره ويعلموا ما يقولونه في صلاتهم.

ثم نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩١﴾﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠، ٩١] فكان هذا تحريمًا قاطعًا للخمر في الأوقات كلها:

ويوضح هذه الحكمة ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: إنما نزل أول ما نزل منه

سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا تاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: «لا تشربوا الخمر» لقالوا: لا ندع الخمر أبدًا، ولو نزل: «لا تزنا» لقالوا: لا ندع الزنا أبدًا [أخرجه البخاري].

وهكذا كان التدرج في تربية الأمة وفق ما يمر بها من أحداث، فقد استشار رسول الله ﷺ صحابته في أسرى بدر، فقال عمر: اضرب أعناقهم، وقال أبو بكر: أرى أن تعفو عنهم وأن تقبل منهم الفداء، وأخذ رسول الله ﷺ برأي أبي بكر، فنزل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُنْخَبَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ لَوْلَا كَتَبْنَا مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [من حديث أخرجه أحمد عن أنس] [الأنفال: ٦٧، ٦٨].

وأعجب المسلمون بكثرتهم يوم حنين حتى قال رجل: لن نغلب من قلة، فتلقوا درسًا قاسيًا في ذلك، ونزل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَوْ تَرَوْهَا وَعَدَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [أخرجه البيهقي في الدلائل] [التوبة: ٢٥-٢٧].

ولما توفي عبد الله بن أبي - رأس المنافقين - «دعي رسول الله ﷺ للصلاة عليه، فقام عليه، فلما وقف قال عمر: أعلى عدو الله عبد الله بن أبي القائل كذا وكذا، والقائل كذا وكذا؟ يعدد أيامه. ورسول الله ﷺ يتسم، ثم قال له: «إني قد خيرت، قد قيل لي: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠].

فلو أعلم أي إن زدت على السبعين غفر له لزدت عليها» ثم صلى عليه رسول الله ﷺ، ومشى معه حتى قام على قبره حتى فرغ منه، قال عمر: فعجبت لي ولجراتي على رسول الله ﷺ - والله ورسوله أعلم - فوالله ما كان إلا يسيرًا حتى نزلت هاتان

الآياتان: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّا تَابَ أَبَدًا وَلَا نَفَعٌ عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَسِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا تَعْبُجْكَ أَمْوَانُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴿التوبة: ٣٤، ٣٥﴾ فما صلى رسول الله ﷺ على منافق بعد حتى قبضه الله ﷻ ﴿[أخرجه البخاري وأحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه وغيرهم].

وحين تخلف نفر من المؤمنين الصادقين في غزوة تبوك، وأقاموا بالمدينة، ولم يجد رسول الله ﷺ لديهم عذراً هجرهم وقاطعهم حتى ضاقوا ذرعاً بالحياة ثم نزل القرآن لقبول توبتهم: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ أَتَبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْفُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَهُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَعَلَى الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [من حديث طويل أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، والثلاثة هم: كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن الربيع، وكلهم من الأنصار] [التوبة: ١١٧، ١١٨]. ويشير إلى هذا ما روي عن ابن عباس في نزول القرآن: «ونزله جبريل بجواب كلام العباد وأعمالهم» [أخرجه الطبراني والبخاري عن ابن عباس، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر].

٥- الحكمة الخامسة - الدلالة القاطعة على أن القرآن الكريم تنزيل من حكيم حميد: إن هذا القرآن الذي نزل منجماً على رسول الله ﷺ في أكثر من عشرين عاماً تنزل الآية أو الآيات على فترات من الزمن يقرؤه الإنسان ويتلو سوره فيجده محكم النسخ، دقيق السبك، مترابط المعاني، رصين الأسلوب، متناسق الآيات والسور، كأنه عقد فريد نظمت حباته بما لم يعهد له مثيل في كلام البشر: ﴿كَتَبْنَا أُحْكَمَتًا أَيُنثُنُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]. ولو كان هذا القرآن من كلام البشر قيل في مناسبات متعددة، ووقائع متتالية، وأحداث متعاقبة، لوقع فيه التفكك والانقسام، واستعصى أن يكون بينه التوافق والانسجام: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فأحاديث رسول الله ﷺ - وهي في ذروة الفصاحة والبلاغة بعد القرآن الكريم - لا تنتظم حياتها في كتاب واحد سلس العبارة يأخذ بعضه برقاب بعض في وحدة وترابط بمثل ما عليه القرآن الكريم أو ما يدانيه اتساقاً وانسجاماً. فكيف بكلام سائر البشر وأحاديثهم: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [انظر مناهل العرفان للزرقاني ج١ ص ٥٤] [الإسراء: ٨٨].

الاستفادة من نزول القرآن منجماً في التربية والتعليم

تعتمد العملية التعليمية على أمرين أساسيين: مراعاة المستوى الذهني للطلاب، وتنمية قدراتهم العقلية والنفسية والجسمية بما يوجهها وجهة سديدة إلى الخير والرشاد. ونحن نلاحظ في حكمة نزول القرآن منجماً ما يفيدنا في مراعاة هذين الأمرين على النحو الذي ذكرناه آنفاً، فإن نزول القرآن الكريم تدرج في تربية الأمة الإسلامية تدرجاً فطرياً لإصلاح النفس البشرية، واستقامة سلوكها، وبناء شخصيتها، وتكامل كيانها، حتى استوت على سوقها، وآت أكلها الطيب بإذن ربها لخير الإنسانية كافة.

وكان تنجيم القرآن خير عون لها على حفظه وفهمه ومدارسته وتدبر معانيه، والعمل بما فيه.

وبين نزول القرآن في مطلع الوحي بالقراءة والتعليم بأداة الكتابة: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥].

ونزول آيات الربا والمواريث في نظام المال، أو نزول آيات القتال في المفاصلة

التامة بين الإسلام والشرك - بين ذاك وهذا مراحل تربوية كثيرة لها أساليبها التي تلائم مستوى المجتمع الإسلامي في تدرجه من الضعف إلى القوة، ومن القوة إلى شدة البأس.

جمع القرآن وترتيبه

س: ما المقصود بجمع القرآن؟

ج: يطلق جمع القرآن ويراد به عند العلماء أحد معنيين: المعنى الأول: جمعه بمعنى حفظه، وجماع القرآن: حفظه، وهذا المعنى هو الذي ورد في قوله تعالى في خطابه لنبيه ﷺ، وقد كان يحرك شفثيه ولسانه بالقرآن إذا نزل عليه قبل فراغ جبريل من قراءة الوحي حرصًا على أن يحفظه: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَالْتَفِعْ قُرْآنَهُ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾ [القيامة: ١٦ - ١٩].

عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ يعالج من التنزيل شدة، فكان يحرك به لسانه وشفثيه مخافة أن ينفلت منه، يريد أن يحفظه، فأنزل الله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ قال: يقول إن علينا أن نجمعه في صدرك ثم نقرأه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ﴾ يقول: إذا أنزلناه عليك: ﴿فَالْتَفِعْ قُرْآنَهُ﴾ فاستمع له وأنصت، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ أن نبينه بلسانك. وفي لفظ: علينا أن نقرأه، فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك إذا أتاه جبريل أطرق - وفي لفظ: استمع - فإذا ذهب قرأه كما وعد الله [أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عباس].

المعنى الثاني: جمع القرآن بمعنى: كتابته كله، مفرق الآيات والسور، أو مرتب الآيات فقط، وكل سورة في صحيفة على حدة، أو مرتب الآيات والسور في صحائف مجتمعة تضم السور جميعًا، وقد رتب إحداها بعد الأخرى.

١- (أ) جمع القرآن بمعنى حفظه على عهد النبي ﷺ:

كان رسول الله ﷺ مولعاً بالوحي، يترقب نزوله عليه بشوق، فيحفظه ويفهمه، مصداقاً لوعد الله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧]، فكان بذلك أول الحفاظ، ولصحابته فيه الأسوة الحسنة، شغفاً بأصل الدين ومصدر الرسالة، وقد نزل القرآن في بضع وعشرين سنة، فربما نزلت الآية المفردة، وربما نزلت آيات عدة إلى عشر، وكلما نزلت آية حفظت في الصدور، ووعتها القلوب، والأمة العربية كانت بسجيتها قوية الذاكرة، تستعيز عن أميتها في كتابة أخبارها وأشعارها وأنسابها بسجل صدورها.

وقد أورد البخاري في صحيحه بثلاث روايات سبعة من الحفاظ، هم: عبد الله ابن مسعود، وسالم بن معقل مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد ابن ثابت، وأبو زيد بن السكن، وأبو الدرداء.

١- عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب» [رواه البخاري] وهؤلاء الأربعة: اثنان من المهاجرين هما: عبد الله بن مسعود، وسالم، واثنان من الأنصار هما: معاذ، وأبي.

٢- وعن قتادة قال: «سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: أربعة، كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد، قلت: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومي» [رواه البخاري].

٣- وروي من طريق ثابت عن أنس كذلك قال: «مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد» [رواه البخاري]. وأبو زيد المذكور في هذه الأحاديث جاء بيانه فيما نقله ابن حجر بإسناد على شرط البخاري عن أنس: أن أبا زيد الذي جمع القرآن اسمه: قيس بن السكن، قال: وكان رجلاً منا من بني عدي بن النجار أحد عمومي، ومات ولم يدع عقباً ونحن ورثناه.

وبين ابن حجر في ترجمة سعيد بن عبيد أنه من الحفاظ، وأنه كان يلقب بالقارئ [الإصابة، ج ٢ ص ٢٨].

وذكر هؤلاء الحفاظ السبعة أو الثمانية لا يعني الحصر؛ فإن النصوص الواردة في كتب السير والسنن تدل على أن الصحابة كانوا يتنافسون في حفظ القرآن، ويحفظونه أزواجهم وأولادهم، ويقراءون به في صلواتهم بجوف الليل، حتى يُسمع لهم دوي كدوي النحل، وكان رسول الله ﷺ يمر على بيوت الأنصار، ويستمع إلى ندى أصواتهم بالقراءة في بيوتهم، عن أبي موسى الأشعري: أن رسول الله ﷺ قال له: «لو رأيتني البارحة وأنا أستمع لقراءتك؟ لقد أعطيت مزارًا من مزامير داود» [رواه البخاري، وفي رواية لمسلم بزيادة: «فقلت: لو علمت - والله - يا رسول الله أنك تسمع لقراءتي لخبرته لك تحبيرًا»].

وعن عبد الله بن عمرو قال: جمعت القرآن، فقرأت به كل ليلة، فبلغ النبي ﷺ فقال: «اقرأ في شهر» [أخرجه النسائي بسند صحيح].

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لأعرف رفقة الأشعريين بالليل حين يدخلون، وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن بالليل، وإن كنت لم أر منازلهم حين نزلوا بالنهار» [رواه البخاري ومسلم].

ومع حرص الصحابة على مدارس القرآن واستظهاره فإن رسول الله ﷺ كان يشجعهم على ذلك، ويختار لهم من يعلمهم القرآن، عن عبادة بن الصامت قال: «كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي ﷺ إلى رجلٍ منا يعلمه القرآن، وكان يُسمع لمسجد رسول الله ﷺ ضجة بتلاوة القرآن، حتى أمرهم رسول الله ﷺ أن يخفضوا أصواتهم لئلا يتغالطوا» [مناهل العرفان للزقاني، ج ١ ص ٢٣٤].

فهذا الحصر للسبعة المذكورين من البخاري بالروايات الثلاث الآنفه الذكر محمول على أن هؤلاء هم الذين جمعوا القرآن كله في صدورهم، وعرضوه على النبي ﷺ، واتصلت بنا أسانيدهم، أما غيرهم من حفظة القرآن - وهم كثر - فلم يتوافر فيهم

هذه الأمور كلها، لا سيما وأن الصحابة تفرقوا في الأمصار، وحفظ بعضهم عن بعض، ويكفي دليلاً على ذلك أن الذين قُتلوا في بئر معونة من الصحابة كان يقال لهم: القراء، وكانوا سبعين رجلاً كما في الصحيح؛ قال القرطبي: «قد قتل يوم اليمامة سبعون من القراء - وقتل في عهد النبي ﷺ بئر معونة مثل هذا العدد» وهذا هو ما فهمه العلماء وأولوا به الأحاديث الدالة على حصر الحفاظ في السبعة المذكورين. قال الماوردي [هو أبو الحسن علي بن حبيب الشافعي]: صاحب كتاب «الأحكام السلطانية»، وكتاب «أدب الدنيا والدين»، توفي سنة ٤٥٠ هجرية [معلقاً على رواية أنس] لم يجمع القرآن غير أربعة: «لا يلزم من قول أنس: لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك؛ لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه، وإلا فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد وهذا لا يتم إلا إن كان لقي كل واحد منهم على انفراده، وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع في عهد النبي ﷺ، وهذا في غاية البعد في العادة، وإذا كان المرجع إلى ما في علمه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه، بل إذا حفظ الكل ولو على التوزيع كفى».

والماوردي بهذا ينفي الشبهة التي توهم قلة عدد الحفاظ بأسلوب مقنع، ويبين الاحتمالات الممكنة لصيغة الحصر في حديث أنس بياناً شافياً.

وقد ذكر أبو عبيد [أبو عبيد: هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، من أئمة الحديث واللغة، صاحب كتاب «الأموال»، توفي سنة ٢٢٤ هجرية] في كتاب «القراءات» القراء من أصحاب النبي ﷺ فعده من المهاجرين: الخلفاء الأربعة، وطلحة، وسعداً، وابن مسعود، وحذيفة، وسالمًا، وأبا هريرة، وعبد الله بن السائب، والعبادلة [العبادلة الأربعة المشهورون بالإنشاء هم: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير]، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة. ومن الأنصار: عبادة بن الصامت، ومعاذ الذي يكنى أبا حليمة، ومجمع بن جارية،

وفضالة بن عبيد، ومسلمة بن مخلد، وصرح بأن بعضهم إنما كمله بعد النبي ﷺ [انظر الإتقان ج١ ص١٧٢].

وذكر الحافظ الذهبي في «طبقات القراء» أن هذا العدد من القراء هم الذين عرضوه على النبي ﷺ، واتصلت بنا أسانيدهم، وأما من جمعه منهم ولم يتصل بنا سندهم فكثير.

ومن هذه النصوص يتبين لنا أن حفظه القرآن في عهد الرسول ﷺ كانوا جمعاً غفيراً، فإن الاعتماد على الحفظ في النقل من خصائص هذه الأمة، وقال الإمام محمد ابن محمد الشهير بابن الجزري، صاحب كتاب «النشر في القراءات العشر» المتوفى سنة ٨٣٣ هجرية. شيخ القراء في عصره: «إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على خط المصاحف والكتب أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة».

(ب) جمع القرآن بمعنى كتابته على عهد الرسول ﷺ:

اتخذ رسول الله ﷺ كُتَابًا للوحي من أجلاء الصحابة. كعلي، ومعاوية، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، تنزل الآية فيأمرهم بكتابتها، ويرشدهم إلى موضعها من سورتها، حتى تُظَاهِر الكتابة في السطور، الجمع في الصدور.

كما كان بعض الصحابة يكتبون ما ينزل من القرآن ابتداءً من أنفسهم، دون أن يأمرهم النبي ﷺ، فيخطونه في العسب، واللخاف، والكرانيف، والرقاع، والأقتاب، وقطع الأديم، والأكتاف [العسب: جمع عسيب، وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض، واللخاف: جمع لخرة، وهي صفائح الحجارة، والكرانيف: جمع كرنافة، وهي أصول السعف الغلاظ، والرقاع: جمع رقعة، وقد تكون من جلد أو رق، والأقتاب: جمع قتب، وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه، والأكتاف: جمع كتف، وهو العظم الذي للبعير أو الشاة، كانوا إذا جف كتبوا عليه]، عن زيد ابن ثابت قال: «كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع» [أخرجه الحاكم في

المستدرک بسند على شرط الشيخين، نؤلف القرآن: أي نجمه: لترتيب آياته]. وهذا يدل على مدى المشقة التي كان يتحملها الصحابة في كتابة القرآن، حيث لم تيسر لهم أدوات الكتابة إلا بهذه الوسائل، فأضافوا الكتابة إلى الحفظ. وكان جبريل يعارض رسول الله ﷺ بالقرآن كل سنة في ليالي رمضان، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه جبريل في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فلرسول الله ﷺ حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة» [متفق عليه]. وكان الصحابة يعرضون على رسول الله ﷺ ما لديهم من القرآن حفظًا وكتابة كذلك.

ولم تكن هذه الكتابة في عهد النبي ﷺ مجتمعة في مصحف عام، بل عند هذا ما ليس عند ذلك، وقد نقل العلماء أن نفرًا منهم: علي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود - قد جمعوا القرآن كله على عهد رسول الله ﷺ، وذكر العلماء أن زيد بن ثابت كان عرضه متأخرًا عن الجميع. وقبض رسول الله ﷺ والقرآن محفوظ في الصدور، ومكتوب في الصحف على نحو ما سبق، مفرق الآيات والسور، أو مرتب الآيات فقط وكل سورة في صحيفة على حدة، بالأحرف السبعة الواردة، ولم يجمع في مصحف عام، حيث كان الوحي ينتزل تباعًا فيحفظه القراء، ويكتبه الكتبة، ولم تدع الحاجة إلى تدوينه في مصحف واحد، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يترقب نزول الوحي من حين لآخر، وقد يكون منه الناسخ لشيء نزل من قبل، وكتابة القرآن لم يكن ترتيبها بتدوين النزول بل تكتب الآية بعد نزولها، حيث يشير رضي الله عنه إلى موضع كتابتها بين آية كذا وآية كذا في سورة كذا، ولو جمع القرآن كله بين دفتي مصحف واحد لأدى هذا إلى التغيير كلما نزل شيء من الوحي قال الزركشي: «وإنما لم يكتب في عهد النبي ﷺ مصحف لثلاثي يفضي إلى تغييره في كل وقت، فلهذا تأخرت كتابته إلى أن كمل نزول القرآن بموته رضي الله عنه»

وبهذا يفسر ما روي عن زيد بن ثابت، قال: «قُبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن مُجمع في شيء» أي: لم يكن جمع مرتب الآيات والسور في مصحف واحد، قال الخطابي: «إنما لم يجمع ﷺ القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاة أئمة الخلفاء الراشدين ذلك، وفاءً بوعده الصادق بضممان حفظه على هذه الأمة فكان ابتداء ذلك على يد الصديق بمشورة عمر» [انظر الإتيان ج١ ص ٥٧].

ويسمى هذا الجمع في عهد النبي ﷺ: (أ) حفظًا، (ب) كتابة؛ «الجمع الأول».

س: تحدث عن جمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه؟

ج: قام أبو بكر بأمر الإسلام بعد رسول الله ﷺ، وواجهته أحداث جسام في ارتداد جبهة العرب، فجهز الجيوش وأوفدها لحروب المرتدين، وكانت غزوة أهل اليمامة سنة اثنتي عشرة للهجرة تضم عددًا كبيرًا من الصحابة القراء، فاستشهد في هذه الغزوة سبعون قارئًا من الصحابة، فهال ذلك عمر بن الخطاب، ودخل على أبي بكر رضي الله عنه وأشار عليه بجمع القرآن وكتابته خشية الضياع، فإن القتل قد استحر يوم اليمامة بالقراء - ويخشى إن استحر بهم في المواطن الأخرى أن يضيع القرآن وينسى، فنفر أبو بكر من هذه المقالة وكبر عليه أن يفعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ، وظل عمر يراوده حتى شرح الله صدر أبي بكر لهذا الأمر، ثم أرسل إلى زيد بن ثابت لمكانته في القراءة والكتابة والفهم والعقل، وشهوده العرضة الأخيرة، وقص عليه قول عمر - فنفر زيد من ذلك كما نفر أبو بكر من قبل، وتراجعا حتى طابت نفس زيد للكتابة، وبدأ زيد بن ثابت في مهمته الشاقة معتمدًا على المحفوظ في صدور القراء، والمكتوب لدى الكتبة، وبقيت تلك الصحف عند أبي بكر، حتى إذا توفي سنة ثلاث عشرة للهجرة صارت بعده إلى عمر، وظلت عنده حتى مات - ثم كانت عند حفصة ابنته صدرًا من ولاية عثمان حتى طلبها عثمان من حفصة.

عن زيد بن ثابت قال: «أرسل إليَّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن

الخطاب عنده، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أريد أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف نعمل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هو والله خير، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر - قال زيد: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل لا نهملك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمه، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، فتتبع القرآن أجمعه من العصب واللخاف وصدور الرجال، ووجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع غيره: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾. [التوبة: ١٢٨] حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر» [أخرجه البخاري].

وقد راعى زيد بن ثابت نهاية التثبيت، فكان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة، وقوله في الحديث: «ووجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع غيره» لا ينافي هذا، ولا يعني أنها ليست متواترة، وإنما المراد أنه لم يجدها مكتوبة عند غيره، وكان زيد يحفظها، وكان كثير من الصحابة يحفظونها كذلك؛ لأن زيداً كان يعتمد على الحفظ والكتابة معاً، فكانت هذا الآية محفوظة عند كثير منهم، ويشهدون بأنها كتبت، ولكنها لم توجد مكتوبة إلا عند أبي خزيمة الأنصاري.

أخرج ابن أبي داود، من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: «قدم عمر فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليات به، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعصب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان» وهذا يدل على أن زيداً كان لا يكتفي بمجرد وجدانه مكتوباً حتى يشهد به

من تلقاه سماعًا، مع كون زيد كان يحفظ، فكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط، وأخرج ابن أبي داود أيضًا من طريق هشام بن عروة، عن أبيه: «أن أبا بكر قال لعمر ولزيد: اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه»، ورجاله ثقات مع انقطاعه، قال ابن حجر: «وكان المراد بالشاهدين: الحفظ والكتابة»، وقال الإمام علي بن محمد بن عبد الصمد المشهور بالسخاوي، المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية، في «جمال القراء»: «المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن»، قال أبو شامة: «وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ، لا من مجرد الحفظ، ولذلك قال في آخر سورة التوبة: «لم أجدها مع غيره» أي: لم أجدها مكتوبة مع غيره لأنه كان لا يكتبني بالحفظ دون الكتابة» [انظر الإتيان ج١ ص٥٨].

وقد عرفنا أن القرآن كان مكتوبًا من قبل في عهد النبي ﷺ، ولكنه كان مفرقًا في الرقاع والأكتاف والعسب. فأمر أبو بكر بجمعه في مصحف واحد مرتب الآيات والسور، وأن تكون كتابته غاية في الثبوت، مشتملة على الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، فكان أبو بكر رضي الله عنه أول من جمع القرآن بهذه الصفة في مصحف، وإن وجدت مصاحف فردية عند بعض الصحابة، كمصحف علي، ومصحف أبي، ومصحف ابن مسعود، فإنها لم تكن على هذا النحو، ولم تتل حظها من التحري والدقة، والجمع والترتيب، والاقتصار على ما لم تنسخ تلاوته، والإجماع عليها، بمثل ما نال مصحف أبي بكر، فهذه الخصائص تميز بها جمع أبي بكر للقرآن، ويرى بعض العلماء أن تسمية القرآن بالمصحف نشأت منذ ذلك الحين في عهد أبي بكر بهذا الجمع، وعن علي قال: «أعظم الناس أجرًا في المصاحف أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع كتاب الله». وهذا الجمع هو المسمى بالجمع الثاني.

٢- جمع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه:

اتسعت الفتوحات الإسلامية، وتفرقت القراء في الأمصار، وأخذ أهل كل مصر عن وفد إليهم قراءته، ووجوه القراءة التي يؤدون بها القرآن مختلفة باختلاف الأحرف التي نزل عليها، فكانوا إذا ضمهم مجمع أو موطن من مواطن الغزو عجب البعض من وجوه هذا الاختلاف، وقد يقنع بأنها جميعاً مسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن هذا لا يحول دون تسرب الشك للناسئة التي لم تدرك الرسول، فيدور الكلام حول فصيحها وأفصحها، وذلك يؤدي إلى الملاحظة إن استفاض أمره ومردوا عليه، ثم إلى اللجاج والتأثير، وتلك فتنة لا بد لها من علاج.

فلما كانت غزوة «أرمينية» وغزوة «أذربيجان» من أهل العراق، كان فيمن غزاها «حذيفة بن اليمان» فرأى اختلافاً كثيراً في وجوه القراءة، وبعض ذلك مشوب باللحن، مع إلف كل لقراءته، ووقوفه عندها، ومماراته مخالفة لغيره، وتكفير بعضهم الآخر، حينئذ فزع إلى عثمان رضي الله عنه، وأخبره بما رأى، وكان عثمان قد نعى إليه أن شيئاً من ذلك الخلاف يحدث لمن يقرئون الصبية، فينشأ هؤلاء وبينهم من الاختلاف ما بينهم، فأكبر الصحابة هذا الأمر مخافة أن ينجم عنه التحريف والتبديل، وأجمعوا أمرهم أن ينسخوا الصحف الأولى التي كانت عند أبي بكر، ويجمعوا الناس عليها بالقراءات الثابتة على حرف واحد، فأرسل عثمان إلى حفصة، فأرسلت إليه بتلك الصحف، ثم أرسل إلى زيد بن ثابت الأنصاري، وإلى عبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشيين، فأمرهم أن ينسخوها في المصاحف، وأن يكتب ما اختلف فيه زيد مع رهط القرشيين الثلاثة بلسان قريش فإنه نزل بلسانهم.

عن أنس: «أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال لعثمان: أدرك الأمة قبل أن يختلفوا اليهود والنصارى، فأرسل إلى حفصة

أن أرسلني إلينا الصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن ابن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنه إنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق، قال زيد: آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمه بن ثابت الأنصاري:

﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] فألحقناها في سورتها

في المصحف [رواه البخاري].

ودلت الآثار على أن الاختلاف في وجوه القراءة لم يفزع منه حذيفة بن اليمان وحده، بل شاركه غيره من الصحابة في ذلك، عن ابن جرير قال: «حدثني يعقوب ابن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علي، قال: حدثنا أيوب، عن أبي قلابه، قال: لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل، والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين - قال أيوب: فلا أعلمه إلا قال - حتى كفر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان. فقام خطيباً فقال: «أنتم عندي تختلفون فيه وتلحنون، فمن نأى عني من أهل الأمصار أشد فيه اختلافاً وأشد لحنًا، اجتمعوا يا أصحاب محمد فاكتبوا للناس إمامًا»، قال أبو قلابه: فحدثني أنس بن مالك قال: كنت فيمن يملئ عليهم، قال: فربما اختلفوا في الآية فيذكرون الرجل قد تلقاها من رسول الله ﷺ، ولعله أن يكون غائبًا في بعض البوادي، فيكتبون ما قبلها وما بعدها، ويدعون موضعها، حتى يجيء أو يرسل إليه، فلما فرغ من المصحف كتب عثمان إلى أهل الأمصار: إني قد صنعت كذا وكذا،

ومحوت ما عندي، فاحموا ما عندكم [انظر الجزء الأول من تفسير الطبري، تحقيق وتخريج العلامتين محمد محمد شاكر وأحمد محمد شاكر طبعة دار المعارف ص ٦١-٦٢].

وعن سويد بن غفلة قال: «قال علي: لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا، فوالله ما فعل الذي فعل في المصحف إلا عن ملأ منا. قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ قد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفرًا، قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت» [أخرجه ابن أبي داود بسند صحيح].

وهذا يدل على أن ما صنعه عثمان قد أجمع عليه الصحابة، كتبت مصاحف على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ليجتمع الناس على قراءة واحدة، ورد عثمان الصحف إلى حفصة، وبعث إلى كل أفق بمصحف من المصاحف. واحتبس بالمدينة واحدًا هو مصحفه الذي يسمى الإمام. وتسميته بذلك لما جاء في بعض الروايات السابقة من قوله: «اجتمعوا يا أصحاب محمد فاكتبوا للناس إمامًا»، وأمر أن يحرق ما عدا ذلك من صحيفة أو مصحف، وتلقت الأمة ذلك بالطاعة، وتركت القراءة بالأحرف الستة الأخرى، ولا ضير في ذلك. فإن القراءة بالأحرف السبعة ليست واجبة، ولو أوجب رسول الله ﷺ على الأمة القراءة بها جميعًا لوجب نقل كل حرف منها نقلًا متواترًا تقوم به الحجة ولكنهم لم يفعلوا ذلك فدل هذا على أن القراءة بها من باب الرخصة. وأن الواجب هو تواتر النقل ببعض هذه الأحرف السبعة. وهذا هو ما كان.

قال ابن جرير فيما فعله عثمان: «وجمعهم على مصحف واحد، وحرف واحد، وحرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه، وعزم على كل من كان عنده مصحف «مخالف» المصحف الذي جمعهم عليه، أن يحرقه [انظر هذا النص في تفسير ابن جرير الطبري ج ١ ص ٦٤، ٦٥، وفي التعليق، قال ابن حجر في الفتح ٩ / ١٨ في شرح حديث البخاري: «في رواية الأكثر «أن يحرق» بالخاء المعجمة، وللمروزي بالمهملة، ورواه الأصيلي بالوجهين،

والمعجزة أثبت « وخرق الكتاب أو الثوب: شققه ومزقه]، فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها، طاعة منها له، نظرًا منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها، وتعفت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها، لدثورها وعضو آثارها، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها، من غير جحودٍ منها صحتها وصحة شيء منها، ولكن نظرًا منها لأنفسها ولسائر أهل دينها، فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية.

فإن قال بعض من ضعفت معرفته: وكيف جاز لهم ترك قراءة أقرأهموها رسول الله ﷺ. وأمرهم بقراءتها؟

قيل: إن أمره إياهم بذلك لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنما كان أمر إباحة ورخصة؛ لأن القراءة بها لو كانت فرضًا عليهم لوجب أن يكون العلم بكل حرف من تلك الأحرف السبعة، عند من يقوم بنقله الحجة، ويطمع خبره العذر، ويزيل الشك من قرأة [من قرأة الأمة]، القراءة: جمع قارئ] الأمة، وفي تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدليل على أنهم كانوا في القراءة بها مخيرين، بعد أن يكون في نقلة القرآن من الأمة من تجب بنقله الحجة ببعض تلك الأحرف السبعة.

وإذا كان ذلك كذلك، لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السبع، تاركين ما كان عليهم نقله، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا، إذ كان الذي فعلوا من ذلك، كان هو النظر للإسلام وأهله، فكان القيام بفعل الواجب عليهم، بهم أولى من فعل ما لو فعلوه، كانوا إلى الجناية على الإسلام وأهله أقرب منهم إلى السلامة من ذلك».

س: ما الفرق بين جمع أبي بكر رضي الله عنه وجمع عثمان رضي الله عنه؟

ج: يتبين من النصوص أن جمع أبي بكر يختلف عن جمع عثمان في الباعث والكيفية:

فالباعث لدى أبي بكر رضي الله عنه لجمع القرآن خشية ذهابه بذهاب حملته، حين استحر القتل بالقراء.

والباعث لدى عثمان رضي الله عنه كثرة الاختلاف في وجوه القراءة، حين شاهد هذا الاختلاف في الأمصار وخطأ بعضهم بعضاً.

وجمع أبي بكر للقرآن كان نقلاً لما كان مفرقاً في الرقاع والأكتاف والعسب. وجمعاً له في مصحف واحد مرتب الآيات والسور، مقتصرًا على ما لم تنسخ تلاوته، مشتملاً على الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن.

وجمع عثمان للقرآن كان نسخاً له على حرف واحد من الحروف السبعة، حتى يجمع المسلمين على مصحف واحد. وحرف واحد يقرءون به دون ما عداه من الأحرف الستة الأخرى. قال ابن التين وغيره: «الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان، أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته، لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمعه في صحائف، مرتباً لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءة حتى قرأوه بلغاتهم على اتساع اللغات فأدى ذلك بعضهم إلى تحطئة بعضه، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش، محتجاً بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسع في قراءة بلغة غيرهم رفعا للحرص والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت، فاقصر على لغة واحدة» وقال الحارث المحاسبي: «المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد، على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار، لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات، فأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن فأما السابق إلى جمع الجملة فهو الصديق» [انظر: «الإتقان» ج ١ ص ٥٩، ٦٠].

وهذا قطع عثمان دابر الفتنة، وحسم مادة الخلاف، وحصن القرآن من أن يتطرق إليه شيء من الزيادة والتحريف على مر العصور وتعاقب الأزمان.

وقد اختلف العلماء في عدد المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الآفاق:

(أ) فقيل: كان عددها سبعة. أرسلت إلى: مكة، والشام، والبصرة، والكوفة، واليمن، والبحرين، والمدينة، قال ابن أبي داود: سمعت أبا حاتم السجستاني يقول: كتب سبعة مصاحف، فأرسل إلى مكة، وإلى الشام، وإلى اليمن، وإلى البحرين، وإلى البصرة، وإلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحداً.

(ب) وقيل: كان عددها أربعة: العراقي، والشامي، والمصري، والمصحف الإمام، أو الكوفي، والبصري، والشامي، والمصحف الإمام.

قال أبو عمر الداني في المقنع [هو عثمان بن سعيد، من أئمة القراء، له من الكتب: «التيسير في القراءات السبع» و«المقنع في رسم القرآن» و«المحكم في نقط المصاحف» توفي سنة ٤٤٤ هجرية]: «أكثر العلماء على أن عثمان لما كتب المصاحف جعلها أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية واحدة: الكوفة، والبصرة، والشام، وترك واحداً عنده».

(ج) وقيل: كان عددها خمسة، وذهب السيوطي إلى أن هذا هو المشهور. أما الصحف التي ردت إلى حفصة فقد ظلت عندها حتى ماتت، ثم غسلت غسلًا [تفسير الطبر ج ١ ص ٦١] وقيل: أخذها مروان بن الحكم وأحرقها.

والمصاحف التي كتبها عثمان لا يكاد يوجد منها مصحف واحد اليوم، والذي يروي عن ابن كثير [عماد الدين أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير، صاحب «تفسير القرآن»، و«البداية والنهاية في التاريخ» توفي سنة ٧٧٤ هجرية] في كتابه «فضائل القرآن» أنه رأى واحداً منها بجامع دمشق بالشام، في رق يظنه من جلود الإبل، ويروي أن هذا المصحف الشامي نقل إلى إنجلترا بعد أن ظل في حوزة قياصرة الروس في دار الكتب في لينينجراد فترة، وقيل: إنه احترق في مسجد دمشق سنة ١٣١٠ هجرية. وجمع عثمان للقرآن هو المسمى بالجمع الثالث، وكان سنة ٢٥ هجرية.

س: لو ذكرت الردود على شبهات المشككين في كتابة القرآن؟

ج: هناك شبه يثيرها أهل الأهواء لتوهين الثقة بالقرآن، والتشكيك في دقة جمعه، ونحن نورد أهمها ونرد عليها:

١- قالوا: إن الآثار قد دلت على أن القرآن قد سقط منه شيء لم يكتب في المصاحف التي بأيدينا اليوم:

(أ) عن عائشة قالت: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد فقال: «يرحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا»، وفي رواية: «أسقطتهن من آية كذا وكذا»، وفي رواية: «كنت أنسيتها» [الحديث في الصحيحين بالفاظ متقاربة].

ويجاب عن هذا: بأن تذكير الرسول ﷺ بآية أو آيات قد أنسيها أو أسقطها نسياناً لا يشكك في جمع القرآن، فإن الرواية التي جاء فيها التعبير بالإسقاط تفسرها الرواية الأخرى: «كنت أنسيتها»، وهذا يدل على أن المراد بإسقاطها نسيانها، كما يدل عليه لفظ: «أذكرني» والنسيان جائز على رسول الله ﷺ فيما لا يخل بالتبليغ، وكانت هذه الآيات قد حفظها رسول الله، واستكتبها كتاب الوحي، وحفظها الصحابة في صدورهم، وبلغ حفظها وكتابتها مبلغ التواتر، فنسيان الرسول ﷺ لها بعد ذلك لا يؤثر في دقة جمع القرآن، وهذا هو غاية ما يدل عليه الحديث. ولذا كانت قراءة هذا الرجل - وهو أحد الحفظة الذين يبلغ عددهم حد التواتر - مذكرة لرسول الله ﷺ: «لقد أذكرني كذا وكذا آية».

(ب) وقال تعالى في سورة الأعلى: ﴿سُنْفِرُكَ فَلَا تَنسَىٰ ۖ ۝٦ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦، ٧]. والاستثناء يدل على أن رسول الله ﷺ أنسي بعض الآيات.

ويجاب عن ذلك: بأن الله تعالى قد وعد رسوله بإقراء القرآن وحفظه، وأمنه من النسيان في قوله: ﴿سُنْفِرُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾ ولما كانت الآية توهم لزوم ذلك، والله تعالى فاعل مختار ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] جاء الاستثناء ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ للدلالة على أن هذا الإخبار بإقراء الرسول القرآن وتأمينه من النسيان ليس

خارجًا عن إرادته تعالى، فإنه سبحانه لا يعجزه شيء.

٢- وقالوا: إن في القرآن ما ليس منه، واستدلوا على ذلك بما روي من أن ابن مسعود أنكر أن المعوذتين من القرآن:

ويجاب عن ذلك: بأن ما نقل عن ابن مسعود رضي الله عنه لم يصح، وهو مخالف لإجماع الأمة، قال النووي في شرح المذهب: «وأجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد شيئًا منهما كفر، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح»، وقال ابن حزم: «هذا كذبٌ على ابن مسعود وموضوع».

وعلى فرض صحته، فالذي يحتمل أن ابن مسعود لم يسمع المعوذتين من النبي صلى الله عليه وسلم فتوقف في أمرهما.

وإنكار ابن مسعود لا ينقض إجماع الأمة على أن المعوذتين من القرآن المتواتر. ومثل هذا يجاب به على ما قيل من أن مصحف ابن مسعود قد أسقطت منه الفاتحة، فإن الفاتحة هي أم القرآن، ولا تخفى قرآنتها على أحد.

٣- ويزعم نفر من غلاة الشيعة أن أبا بكر وعمر وعثمان حرفوا القرآن، وأسقطوا بعض آياته وسوره، فحرفوا لفظ: «أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ» [النحل: ٩٢] والأصل: «أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ»، وأسقطوا من سورة «الأحزاب» آيات فضائل أهل البيت وقد كانت في طولها مثل سورة «الأنعام»، وأسقطوا سورة الولاية بتمامها من القرآن.

ويجاب عن ذلك: بأن هذه الأقوال أباطيل لا سند لها، ودعاوى لا بينة عليها، والكلام فيها حق وسفاهة، وقد تبرأ بعض علماء الشيعة من هذا السخف.

والمنقول عن علي رضي الله عنه الذي يدعون التشيع له، يناقضه، ويدل على انعقاد الإجماع بتواتر القرآن الذي بين دفتي المصحف، فقد أثر عنه أنه قال في جمع أبي بكر: «أعظم الناس أجرًا في المصاحف أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع كتاب الله»، وقال في جمع عثمان: «يا معشر الناس، اتقوا الله، وإياكم والغلو في عثمان

وقولكم: حراق مصاحف، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ منا أصحاب رسول الله ﷺ، وقال: «لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان».

فهذا الذي أثار عن علي نفسه يقطع السنة أولئك المقتربين الذين يزعمون نصرته فيعرفون بما لا يعرفون تشييعاً له، وهو منهم براء [انظر: «مناهل العرفان» ج ١ ص ٤٦٤].

ترتيب الآيات والسور

س: هل كان ترتيب آيات سور القرآن توقيفي؟

ج: القرآن سور وآيات منها القصار والطوال، والآية: هي الجملة من كلام الله المدرجة في سورة من القرآن، والسورة: هي الجملة من آيات القرآن ذات المطلع والمقطع. وترتيب الآيات في القرآن الكريم توقيفي عن رسول الله ﷺ، وحكى بعضهم الإجماع على ذلك: منهم: الزركشي في «البرهان»، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الأندلسي، كان من النحاة الحفاظ، المتوفى سنة ٨٠٧ هجرية، في «مناسباته» إذ يقول: «ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف بين المسلمين»، وجزم السيوطي بذلك فقال: «الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك» فقد كان جبريل ينزل بالآيات على رسول الله ﷺ، ويرشده إلى موضعها من السورة أو الآيات التي نزلت قبل، فيأمر الرسول كتبة الوحي بكتابتها في موضعها، ويقول لهم: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا أو كذا، أو ضعوا آية كذا في موضع كذا، كما بلغها أصحابه كذلك.

عن عثمان بن أبي العاص قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ إذ شخص ببصره ثم صوبه، ثم قال: «أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ . . . [النحل: ٩٠] إلى آخرها» [أخرجه أحمد بإسناد حسن].

ووقف عثمان في جمع القرآن عند موضع كل آية من سورتها في القرآن، ولو كانت منسوخة الحكم لا يغيرها، وهذا يدل على أن كتابتها بهذا الترتيب توفيقية، عن ابن الزبير قال: «قلت لعثمان: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُم وَيَدْرُُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٤٠] قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها أو تدعها؟ قال: «يا بن أخي، لا أغير شيئاً من مكانه» [أخرجه البخاري].

وجاءت الأحاديث الدالة على فضل آيات من سور بعينها، ويستلزم هذا أن يكون ترتيبها توفيقياً. إذ لو جاز تغييرها لما صدقت عليها الأحاديث.

عن أبي الدرداء مرفوعاً: «من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال» وفي لفظ: «من قرأ العشر الأواخر من سورة الكهف . . .» [رواه مسلم] كما جاءت الأحاديث الدالة على آية بعينها في موضعها، عن عمر قال: ما سألت النبي ﷺ عن شيء أكثر مما سألته عن الكلاله، حتى طعن بأصبعه في صدري وقال: «تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء» [رواه مسلم].

وثبتت قراءة رسول الله ﷺ لسور عديدة بترتيب آياتها في الصلاة، أو في خطبة الجمعة، كسورة البقرة وآل عمران والنساء، وصح أنه قرأ «الأعراف» في المغرب، وأنه كان يقرأ في صبح الجمعة: ﴿الْعَمَّ﴾ ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَدَيْ رَبِّهِ﴾ [السجدة: ١-٢]، ﴿هَلْ أَرَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان]، وكان يقرأ سورة «ق» في الخطبة، ويقرأ «الجمعة» و«المنافقون» في صلاة الجمعة.

وكان جبريل يعارض رسول الله ﷺ بالقرآن كل عام مرة في رمضان، وعارضه في العام الأخير من حياته مرتين، وكان ذلك العرض على الترتيب المعروف الآن.

وبهذا يكون ترتيب آيات القرآن كما هو في المصحف المتداول في أيدينا توقيفياً، لا وراء في ذلك، قال السيوطي بعد أن ذكر أحاديث السور المخصوصة: «تدل قراءته ﷺ لها بمشهد من الصحابة على أن ترتيب آياتها توقيفي وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيباً سمعوا النبي ﷺ يقرأ على خلافه، فبلغ ذلك مبلغ التواتر» [انظر الإتقان ج١ ص ٦١].

س: وماذا عن ترتيب السور في المصحف؟

ج: اختلف العلماء في ترتيب السور:

(أ) فقيـل: إنه توقيفي، تولاه النبي ﷺ كما أخبره به جبريل عن أمر ربه، فكان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتب السور، كما كان مرتب الآيات على هذا الترتيب الذي لدينا اليوم، وهو ترتيب مصحف عثمان الذي لم يتنازع أحد من الصحابة فيه مما يدل على عدم المخالفة والإجماع عليه.

ويؤيد هذا الرأي: أن رسول الله ﷺ قرأ بعض السور مرتبة في صلاته، روى ابن أبي شيبة، أنه عليه الصلاة والسلام كان يجمع المفصل في ركعة، وروى البخاري عن ابن مسعود أنه قال في بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء: «إنهن من العتاق الأول، وهن من تلادي» فذكرها نسقاً كما استقر ترتيبها.

وروي من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال قال: «سمعت ربيعة يسأل: لم قدمت البقرة وآل عمران وقد نزل قبلهما بضع وثمانون سورة مكية، وإنما أنزلنا بالمدينة؟ فقال: قدمتا وألف القرآن على علم ممن ألفه به، ثم قال: فهذا مما ينتهي إليه ولا يسأل عنه» [أخرجه ابن أشته في كتاب «المصاحف» والمراد بالتأليف: الجمع].

وقال ابن الحصار: «ترتيب السورة ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي، كان رسول الله ﷺ يقول: ضعوا آية كذا في موضع كذا، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله ﷺ، وما أجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصحف» [انظر الإتقان ج١ ص ٦٢].

(ب) وقيل: إن ترتيب السور باجتهاد من الصحابة بدليل اختلاف مصاحفهم في الترتيب.

فمصحف «علي» كان مرتباً على النزول، أوله: اقرأ، ثم المدثر، ثم ن والقلم، ثم المزمّل وهكذا... إلى آخر المكي والمدني.

وكان أول مصحف ابن مسعود: البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران.

وأول مصحف أبي: الفاتحة، ثم البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران.

وقد روى ابن عباس قال: «قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المثين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ووضعتموها في السبع الطوال، فقال: كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا أنزل عليه شيء دعا بعض من يكتب فيقول: ضعوا هذه الآية في السورة التي فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصتها شبيهة بقصتها فظننت أنها منها، فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ووضعتها في السبع الطوال» [أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم].

(ج) وقيل: إن بعض السور ترتيبها توقيفي وبعضها باجتهاد الصحابة: حيث ورد ما يدل على ترتيب بعض السور في عهد النبوة. فقد ورد ما يدل على ترتيب السبع الطوال والحواميم والمفصل في حياته عليه الصلاة والسلام.

روي أن رسول الله ﷺ قال: «اقرأوا الزهراوين: البقرة وآل عمران» [رواه مسلم].

وروي: «أنه كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما، فقرأ: ﴿قُلْ

هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و «المعوذتين» [رواه البخاري].

وقال ابن حجر: «ترتيب بعض السور على بعضها أو معظمها لا يمتنع أن يكون

توقيفياً»، واستدل على ذلك بحديث حذيفة الثقفي حيث جاء فيه: «فقال لنا رسول الله ﷺ: «طراً عليّ حزب من القرآن فأردت أن لا أخرج حتى أفضيه»، فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا: كيف تحزبون القرآن؟ قالوا: «نحزبه ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل من «ق» حتى نختتم [لأخرجه أحمد وأبو داود، انظر الإتيان ج ١ ص ٦٣]». قال ابن حجر: «فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان على عهد رسول الله ﷺ، قال: ويحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذ حزب المفصل خاصة بخلاف ما عداه».

وإذا ناقشنا هذه الآراء الثلاثة يتبين لنا:

أن الرأي الثاني الذي يرى أن ترتيب السور باجتهاد الصحابة لم يستند إلى دليل يعتمد عليه.

فاجتهاد بعض الصحابة في ترتيب مصاحفهم الخاصة كان اختياراً منهم قبل أن يجمع القرآن جمعاً مرتباً، فلما جمع في عهد عثمان بترتيب الآيات والسور على حرف واحد واجتمعت الأمة على ذلك تركوا مصاحفهم، ولو كان الترتيب اجتهادياً لتمسكوا بها.

وحديث سوري: الأنفال والتوبة الذي روي عن ابن عباس يدور إسناده في كل رواياته على «يزيد الفارسي» الذي يذكره البخاري في الضعفاء، وفيه تشكيك في إثبات البسمة في أوائل السور. كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، ولذا قال فيه الشيخ أحمد شاکر في تعليقه عليه بمسند الإمام أحمد: «إنه حديث لا أصل له». وغاية ما فيه أنه يدل على عدم الترتيب بين هاتين السورتين فقط [لوحكي أن البسمة ثابتة لبراءة في مصحف ابن مسعود وفي المستدرک للحاکم أن علي بن أبي طالب سئل لم لم تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ قال: لأنها أمان وبراءة نزلت بالسيف].

أما الرأي الثالث الذي يرى أن بعض السور ترتيبها توقيفي، وبعضها ترتيبه

اجتهادي، فإن أدلته ترتكز على ذكر النصوص الدالة على ما هو توقيفي. أما القسم الاجتهادي فإنه لا يستند إلى دليل يدل على أن ترتيبه اجتهادي. إذ أن ثبوت التوقيفي بأدلته لا يعني أن ما سواه اجتهادي. مع أنه قليل جدًا.

وبهذا يترجح أن ترتيب السور توقيفي كترتيب الآيات، قال أبو بكر بن الأنباري: «أنزل الله القرآن كله إلى سماء الدنيا، ثم فرقه في بضع وعشرين، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث، والآية جوابًا لمستخبر، ويوقف جبريل النبي ﷺ على موضع الآية والسورة فانساق السور كانساق الآيات والحروف كله عن النبي ﷺ، فمن قدم سورة أو أخرها فقد أفسد نظم القرآن».

وقال الكرمانى في «البرهان»: «ترتيب السورة هكذا هو عند الله في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب، وعليه كان ﷺ يعرض على جبريل كل سنة ما كان يجتمع عنده منه، وعرضه عليه في السنة التي توفي فيها مرتين. وكان آخر الآيات نزولاً:

[البقرة: ٢٨١] فأمره جبريل أن يضعها بين آيتي الربا

والدين» [انظر «الإتقان» ج١ ص٦٢].

ومال السيوطي إلى ما ذهب إليه البيهقي قال: «كان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتبًا سورة وآياته على هذا الترتيب إلا الأنفال وبراءة لحديث عثمان».

أقسام سور القرآن وآياته

س: ما أقسام سور القرآن من حيث الطول والقصر؟

ج: سور القرآن أقسام أربعة: ١- الطوال. ٢- والمئين. ٣- والمثاني.

٤- والمفصل .. نوجز أرجح الآراء فيها.

١- فالطوال: سبع: البقرة: وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والسابعة، قيل: هي الأنفال وبراءة معاً لعدم الفصل بينهما بالبسملة. وقيل: هي يونس.

٢- والمئون: التي تزيد آياتها على مائة أو تقاربها.

٣- والمثاني: هي التي تليها في عدد الآيات، سميت بذلك لأنها تثني في القراءة وتكرر أكثر من الطوال والمئين.

٤- والمفصل: قيل: من أول سورة «ق»، وقيل: من أول «الحجرات»، وقيل غير ذلك، وأقسامه ثلاثة: طواله، وأوساطه، وقصاره.

فطواله: من «ق» أو «الحجرات» إلى «عم» أو «البروج»، وأوساطه: من «عم» أو «البروج» إلى «الضحى» أو إلى «لم يكن»، وقصاره: من «الضحى» أو «لم يكن» إلى آخر القرآن. على خلاف في ذلك.

وتسميته بالمفصل لكثرة الفصل بين سوره بالبسملة.

وتعداد السور: مائة وأربع عشرة سورة، وقيل: وثلاث عشرة يجعل الأنفال وبراءة سورة واحدة.

أما تعداد الآيات فسته آلاف ومائتا آية، واختلفوا فيما زاد عن ذلك.

وأطول الآيات آية الدين، وأطول السور سورة البقرة.

وهذه التجزئة تيسر على الناس الحفظ، وتحملهم على الدراسة، وتشعر القارئ

لسورة من السور بأنه قد أخذ قسماً وافياً وطائفة مستقلة من أصول دينه وأحكام شريعته .

الرسم العثماني

س: وماذا عن الرسم العثماني وما حكمه، وهل يجوز كتابة المصاحف بغير الرسم العثماني؟

ج: سبق الحديث عن جمع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه، وقد اتبع زيد بن ثابت والثلاثة القرشيون معه طريقة خاصة في الكتابة ارتضاها لهم عثمان، ويسمى العلماء هذه الطريقة «بالرسم العثماني للمصحف» نسبة إليه، واختلف العلماء في حكمه: ١- فذهب بعضهم إلى أن هذا الرسم العثماني للقرآن توقيفي يجب الأخذ به في كتابة القرآن، وبالغوا في تقديسه، ونسبوا التوقيف فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فذكروا أنه قال لمعاوية - أحد كتبة الوحي: «ألقى الدواة، وحرف القلم، وانصب الباء، وفرق السين، ولا تعور الميم، وحسن الله، ومد الرحمن، وجود الرحيم، وضع قلمك على أذنك اليسرى، فإنه أذكرك» وإسناده وإو لا يثبت ونقل ابن المبارك عن شيخه عبد العزيز الدباغ أنه قال له: «ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من النبي، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها لأسرار لا تهتدي إليها العقول، وهو سر من الأسرار خص الله به كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية، وكما أن نظم القرآن معجز فرسمه أيضاً معجز».

والتمسوا لذلك الرسم أسراراً تجعل للرسم العثماني دلالة على معان خفية دقيقة،

كزيادة «الياء» في كتابة كلمة «أيد» من قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]

إذ كتبت هكذا «بأيد»، وذلك للإيماء إلى تعظيم قوة الله التي بنى بها السماء، وأنها لا تشبهها قوة على حد القاعدة المشهورة، وهي: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى [انظر «مناهل العرفان» للزرقاني ج ٢ ص ٣٧٠ وما بعدها].

وهذا الرأي لم يرد فيه شيء عن رسول الله ﷺ حتى يكون الرسم توقيفياً، وإنما اصطلاح الكتبة على هذا الرسم في زمن عثمان برضا منه، وجعل لهم ضابطاً لذلك بقوله للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن اكتبوه بلسان قريش، فإنه إنما نزل بلسانهم» وحين اختلفوا في كتابة «التابوت» فقال زيد: «التابوه» وقال نفر القرشيون: «التابوت» وترافعوا إلى عثمان قال: «اكتبوا «التابوت» فإنما أنزل القرآن على لسان قريش».

٢- وذهب كثير من العلماء إلى أن الرسم العثماني ليس توقيفياً عن النبي ﷺ، ولكنه اصطلاح ارتضاه عثمان، وتلقته الأمة بالقبول، فيجب التزامه والأخذ به، ولا تجوز مخالفته، قال أشهب: «سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ قال: لا، إلا على الكتبة الأولى» رواه أبو عمرو الداني في «المقنع»، ثم قال: «ولا مخالف له من علماء الأمة»، وقال في موضع آخر: سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف، أترى أن تغير من المصحف إذا وجدا فيه كذلك قال: لا، قال أبو عمرو: يعني الواو والألف المزيديتين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو «أولوا» وقال الإمام أحمد: «تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك» [انظر: «الإتقان» ج ٢ ص ١٦٧، و«البرهان» للزركشي ج ١ ص ٢٧٩].

٣- وذهب جماعة إلى أن الرسم العثماني اصطلاحى، ولا مانع من مخالفته إذا اصطلاح الناس على رسم خاص للإملاء وأصبح شائعاً بينهم.

قال القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه «الانتصار»: «وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئاً. أو لم يأخذ على كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسماً بعينه دون

غيره أوجبه عليهم وترك ما عداه، إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف، وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا في نص السنة ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رسمه بأي وجه سهل؛ لأن رسول الله ﷺ كان يأمر برسمه ولم يبين لهم وجهًا معينًا ولا نهى أحدًا عن كتابته. ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص لعلمه بأن ذلك اصطلاح، وأن الناس لا يخفى عليهم الحال، ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول.

وأن يجعل الكلام على صورة الكاف، وأن تعوج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط والهجاء المحدثه، وجاز أن يكتب بين ذلك، وإذا كانت خطوط المصحف وكثير من حروفها مختلفة متغايرة الصورة، وكان الناس قد أجازوا أن يكتب كل واحد منهم بما هو عادته، وما هو أسهل وأشهر وأولى من غير تأثيم ولا تناكر، علم أنه لم يؤخذ في ذلك على الناس حد محدود مخصوص، كما أخذ عليهم في القراءة، والسبب في ذلك: أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز. فكل رسم دال على الكلمة مقيد لوجه قراءتها تجب صحته وتصويب الكاتب به على أية صورة كانت.

وبالجمله فكل من ادعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه، وأن له ذلك».

وانطلاقًا من هذا الرأي يدعو بعض الناس اليوم إلى كتابة القرآن الكريم وفق القواعد الإملائية الشائعة المصطلح عليها، حتى تسهل قراءته على القارئ من الطلاب والدارسين، ولا يشعر الطالب أثناء قراءته للقرآن باختلاف رسمه عن

الرسم الإملائي الاصطلاحي الذي يدرسه .

والذي أراه أن الرأي الثاني هو الرأي الراجح، وأنه يجب كتابة القرآن بالرسم العثماني المعهود في المصحف .

فهو الرسم الاصطلاحي الذي توارثته الأمة منذ عهد عثمان رضي الله عنه، والحفاظ عليه ضمان قوي لصيانة القرآن من التغيير والتبديل في حروفه، ولو أبيضت كتابته بالاصطلاح الإملائي لكل عصر لأدى هذا إلى تغيير خط المصحف من عصر لآخر، بل إن قواعد الإملاء نفسها تختلف فيها وجهات النظر في العصر الواحد، وتتفاوت في بعض الكلمات من بلد لآخر .

واختلاف الخطوط الذي يذكره القاضي أبو بكر الباقلاني شيء والرسم الإملائي شيء آخر، فاختلاف الخط تغير في صورة الحرف لا في رسم الكلمة .

وحجة تيسير القراءة على الطلاب والدارسين بانتفاء التعارض بين رسم القرآن والرسم الإملائي الاصطلاحي لا تكون مبرراً للتغيير الذي يؤدي إلى التهاون في تحري الدقة بكتابة القرآن .

والذي يعتاد القراءة في المصحف يألف ذلك ويفهم الفوارق الإملائية بالإشارات الموضوعية على الكلمات، والذين يمارسون هذا في الحياة التعليمية أو مع أبنائهم يدركون أن الصعوبة التي توجد في القراءة بالمصحف أول الأمر تتحول بالمران بعد فترة قصيرة إلى سهولة تامة .

قال البيهقي في (شعب الإيمان): «من يكتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغير مما كتبوه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانةً منا، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدرأنا عليهم» [انظر «الإتقان» ج ٢ ص ١٦٧].

س: ما آراء العلماء في حكم نقط المصاحف وشكلها؟

ج: كانت المصاحف العثمانية خالية من النقط والشكل، اعتماداً على السليقة

العربية السليمة التي لا تحتاج إلى الشكل بالحركات ولا إلى الإعجام بالنقط، فلما تطرق إلى اللسان العربي الفساد بكثرة الاختلاط أحس أولو الأمر بضرورة تحسين كتابة المصحف بالشكل والنقط وغيرها مما يساعد على القراءة الصحيحة.

واختلف العلماء في أول جهد بذل في ذلك السبيل:

فيرى كثير منهم أن أول من فعل ذلك أبو الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع ضوابط للعربية بأمر علي بن أبي طالب، ويروى في ذلك أنه سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]. فقرأها بجر اللام من كلمة «رسوله» فأفزع هذا اللحن أبا الأسود وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله، ثم ذهب إلى زياد والي البصرة وقال له: قد أجبتك إلى ما سألت، وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله، فتباطأ في الجواب حتى راعه هذا الحادث، وهنا جد جده، وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، وجعل علامة الكسرة نقطة أسفله، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف، وجعل علامة السكون نقطتين.

ويذكر السيوطي في «الإتقان» أن أبا الأسود الدؤلي أول من فعل ذلك بأمر عبد الملك بن مروان لا بأمر زياد، حيث ظل الناس يقرءون في مصحف عثمان بضماً وأربعين سنة، حتى خلافة عبد الملك، حين كثرت التصحيفات وانتشرت في العراق؛ ففكر الولاة في النقط والتشكيل.

وهناك روايات أخرى تنسب هذا الفعل إلى آخرين: منهم: الحسن البصري، ويحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم الليثي، وأبو الأسود الدؤلي هو الذي اشتهر عنه ذلك، وربما كان للآخرين المذكورين جهود أخرى بذلت في تحسين الرسم وتيسيره. وقد تدرج تحسين رسم المصحف، فكان الشكل في الصدر الأول نقظاً، فالفتحة نقطة على أول الحرف، والضمة على آخره، والكسرة تحت أوله.

ثم كان الضبط بالحركات المأخوذة من الحروف، وهو الذي أخرجه الخليل،

فالفتح شكلة مستطيلة فوق الحرف، والكسر كذلك تحته، والضم واو صغرى فووه، والتنوين زيادة مثلها، وتكتب الألف المحذوفة والمبدل منها في محلها حمراء، والهمزة المحذوفة تكتب همزة بلا حرف حمراء أيضًا، وعلى النون والتنوين قبل الباء علامة الإقلاب حمراء، وقبل الحلق سكون، وتعرب عند الإدغام والإخفاء، ويسكن كل مسكن، ويعرب المدغم ويشدد ما بعده إلا الطاء قبل التاء فيكتب عليها السكون نحو: «فرطت» [انظر «الإتقان» ج ٢ ص ١٧١].

ثم كان القرن الثالث الهجري فجاد رسم المصحف وتحسن، وتنافس الناس في اختيار الخطوط الجميلة وابتكار العلامات المميزة، فجعلوا للحرف المشدد علامة كالقوس، ولألف الوصل جرة فوقها أو تحتها أو وسطها، على حسب ما قبلها من فتحة أو كسرة أو ضمة.

ثم تدرج الناس بعد ذلك في وضع أسماء السور وعدد الآيات، والرموز التي تشير إلى رؤوس الآي، وعلامات الوقف اللازم (م)، والممنوع (لا)، والجائز جوازًا مستوي الطرفين (ج)، والجائز مع كون الوصل أولى (صلي)، والجائز مع كون الوقف أولى (قلي)، وتعانق الوقف بحيث إذا وقف على أحد الموضعين لا يصح الوقف على الآخر (...). والتجزئة، والتحزيب، إلى غير ذلك من وجوه التحسين. وكان العلماء في بداية الأمر يكرهون ذلك خوفًا من وقوع زيادة في القرآن مستندين إلى قول ابن مسعود: «جردوا القرآن، ولا تخلطوه بشيء»، ويفرق بعضهم بين النقط الجائز والأعشار والفواتح التي لا تجوز.

قال الحلبي: «تكره كتابة الأعشار والأخماس، وأسماء السور وعدد الآيات فيه لقول ابن مسعود: «جردوا القرآن» وأما النقط فيجوز؛ لأنه ليس له صورة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنًا، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها».

ثم انتهى الأمر في ذلك إلى الإباحة والاستحباب.

أخرج ابن أبي داود عن الحسن وابن سيرين أنهما قالوا: «لا بأس بنقط المصاحف»، وأخرج عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن: أنه قال «لا بأس بشكله»، وقال النووي: «نقط المصحف وشكله منسحب؛ لأنه صيانة له من اللحن والتحريف» [انظر الإتيان ج ٢ ص ١٧١].

وقد وصلت العناية بتحسين رسم المصحف اليوم ذروتها في الخط العربي.

الفواصل ورءوس الآي

س: ما المقصود بالفواصل ورءوس الآي؟

ج: تميز القرآن الكريم بمنهج فريد في فواصله ورءوس آياته، ونعني بالفاصلة: الكلام المنفصل مما بعده، وقد يكون رأس آية وقد لا يكون، وتقع الفاصلة عند نهاية المقطع الخطابي، سميت بذلك لأن الكلام ينفصل عندها. ونعني برأس الآية: نهايتها التي توضع بعدها علامة الفصل بين آية وآية، ولهذا قالوا: «كل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية، فالفاصلة تعم النوعين، وتجمع الضريبن»؛ لأن رأس كل آية يفصل بينها وبين ما بعدها [انظر «البرهان» للزركشي ج ١ ص ٥٣].

ومثل هذا قد يسمى في كلام الناس سجعا على النحو المعروف في علم البديع، ولكن كثيرا من العلماء [على رأس هؤلاء «الرماني» في كتاب «إعجاز القرآن» والقاضي أبو بكر الباقلاي في كتاب «إعجاز القرآن» كذلك] لا يطلق هذا الوصف على القرآن الكريم سموًا به عن كلام الأدباء، وعبارات الأنبياء، وأسلوب البلغاء، وفرقوا بين الفواصل والسجع، بأن الفواصل في القرآن: هي التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة لذاتها.

أما السجع: فهو الذي يقصد في نفسه ثم يحيل المعنى عليه؛ لأنه: موالة الكلام على وزن واحد.

ورد القاضي أبو بكر الباقلاني على من أثبت السجع في القرآن فقال: «وهذا الذي يزعمونه غير صحيح، ولو كان القرآن سجعاً لكان غير خارج عن أساليب كلامهم، ولو كان داخلياً فيها لم يقع بذلك إعجاز، ولو جاز أن يقال: هو سجعٌ معجزٌ لجاز لهم أن يقولوا: شعرٌ معجزٌ، وكيف؟ والسجع مما كانت كهان العرب تألفه، ونفيه من القرآن أجدر بأن يكون حجة من نفي الشعر؛ لأن الكهانة تخالف النبوات بخلاف الشعر، وما توهموا أنه سجعٌ باطل، لأن مجيئه على صورته لا يقتضي كونه هو؛ لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدي بالسجع، وليس كذلك ما اتفق مما هو في معنى السجع من القرآن؛ لأن اللفظ وقع فيه تابعاً للمعنى، وفرق بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدي المعنى المقصودة فيه، وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللفظ» [البرهان، للزركشي ج ١ ص ٥٨].

والذي أراه: أنه إذا كان المراد بالسجع مراعاة موالة الكلام على وزن واحد دون مراعاة المعنى فإن هذا تكلفٌ ممقوت في كلام الناس فضلاً عن كلام الله. أما إذا روعيت المعاني وجاء الاتفاق في الوزن تابعاً لها دون تكلف فهذا ضربٌ من ضروب البلاغة، قد يأتي في القرآن كما يأتي في غيره، وإذا سمينا هذا في القرآن بالفواصل دون السجع فذلك لتلافي إطلاق السجع على القرآن بالمعنى الأول.

س: وما أنواع الفواصل في القرآن؟

ج: الفواصل في القرآن الكريم أنواع:

(أ) فمنها الفواصل المتماثلة: كقوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ ۝ وَكُنْتُمْ مَسْطُورِ ۝﴾ في رَقِ

مَنْشُورِ ۝ وَالْيَتِيمِ الْمَسْئُورِ ۝ [الطور: ١-٤]، وقوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرِ ۝﴾

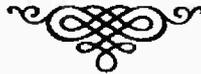
وَالشَّفَعِ وَالنُّوْثِرِ ﴿٤﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ ﴿٥﴾ [الفجر: ١-٤]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْحَنِينِ ﴿١٥﴾ الْجَوَارِ الْكُنِينِ ﴿١٦﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا عَنَسَسَ ﴿١٧﴾ وَالصُّبْحِ إِذَا نَفَسَسَ ﴿١٨﴾ [التكوير: ١٥-١٨].

(ب) ومنها الفواصل المتقاربة في الحروف: كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٢﴾ [الفاتحة: ٤، ٣]، للتقارب بين الميم والنون في المقطع، وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْوَعْدَانِ الْمُجِيدِ ﴿١﴾ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكٰفِرُونَ هَذَا سِحْرٌ عَجِيبٌ ﴿٢﴾ [ق: ١، ٢]، بتقارب مقطعي الدال والباء.

(ت) ومنها المتوازي: وهو أن تتفق الكلمتان في الوزن وحروف السجع، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرٌّ مَّرْفُوعَةٌ ﴿٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴿٤﴾ [الغاشية: ١٣، ١٤].

(ث) ومنها المتوازن: وهو أن يراعى في مقاطع الكلام الوزن فقط، كقوله تعالى: ﴿وَنَارًا مَّصْفُوفَةً ﴿١٥﴾ وَزَرَأٍ مَّبْتُوتَةٌ ﴿١٦﴾ [الغاشية: ١٦، ١٥].

وقد يراعى في الفواصل زيادة حرف كقوله تعالى: ﴿وَتَطْنُونَ بِاللَّهِ الطُّنُونَ ﴿١٠﴾ [الأحزاب: ١٠]، بإلحاق ألف؛ لأن مقاطع فواصل هذه السورة ألفات منقلبة عن تنوين في الوقف، فزيد على النون ألف لتساوي المقاطع، وتناسب نهايات الفواصل، أو حذف حرف، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ ﴿٤﴾ [الفجر: ٤] بحذف الياء؛ لأن مقاطع الفواصل السابقة واللاحقة بالراء، أو تأخير ما حقه التقديم لنكتة بلاغية أخرى كتشويق النفس إلى الفاعل في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴿٦٧﴾ [طه: ٦٧] لأن الأصل في الكلام أن يتصل الفعل بفاعله ويؤخر المفعول، لكن أخر الفاعل هنا وهو «موسى» للنكتة البلاغية السابقة على رعاية الفاصلة.



نزول القرآن على سبعة أحرف

س: ما المقصود بنزول القرآن على سبعة أحرف وما تفسيرها؟

ج: لقد كان للعرب لهجات شتى تنبع من طبيعة فطرتهم في جرسها وأصواتها وحروفها تعرضت لها كتب الأدب بالبيان والمقارنة، فكل قبيلة لها من اللحن في كثير من الكلمات ما ليس للآخرين، إلا أن قريشاً من بين العرب قد تهيأت لها عوامل جعلت للفتها الصدارة بين فروع العربية الأخرى من جوار البيت وسقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام والإشراف على التجارة، فأنزلها العرب جميعاً لهذه الخصائص وغيرها منزلة الأب للغاتهم، فكان طبيعياً أن يتنزل القرآن بلغة قريش على الرسول القرشي تأليفاً للعرب وتحقيقاً لإعجاز القرآن حين يسقط في أيديهم أن يأتوا بمثله أو بسورة منه.

وإذا كان العرب تتفاوت لهجاتهم في المعنى الواحد بوجه من وجوه التفاوت فالقرآن الذي أوحى الله به لرسوله محمد ﷺ يكمل له معنى الإعجاز إذا كان مستجمعاً بحروفه وأوجه قراءته للخالص منها، وذلك مما يسر عليهم القراءة والحفظ والفهم.

ونصوص السنة قد تواترت بأحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، ومن ذلك: عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أقرأني جبريل على حرف فراجعت، فلم أزل أستزیده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف» [أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما].

وعن أبي بن كعب: «أن النبي ﷺ كان عند إضاءة [الإضاءة: الغدير] بني غفار، قال: فأتاه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن

أمي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأبى حرف قرأوا عليه فقد أصابوا» [رواه مسلم].

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم، كدت أساوره في الصلاة، فانتظرت حتى سلم، ثم لبسته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم. قلت له: كذبت، فوالله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها، فانطلقت أقوده إلى رسول الله، فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئها، وأنت أقرأني سورة الفرقان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرأها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اقرأ يا عمر فقرأت القراءة التي أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقراءوا ما تيسر منها» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وأحمد وابن جرير].

والأحاديث في ذلك مستفيضة استقرأ معظمها ابن جرير في مقدمة تفسيره، وذكر السيوطي أنها رويت عن واحد وعشرين صحابياً، وقد نص أبو عبيد القاسم بن سلام على تواتر حديث نزول القرآن على سبعة أحرف [انظر «الإتقان» ج ١ ص ٤١].

واختلف العلماء في تفسير هذه الأحرف اختلافاً كثيراً، حتى قال ابن حبان: «اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً» وأكثر هذه الآراء متداخل، ونحن نورد المهم منها:

(أ) ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب

في المعنى الواحد، على معنى أنه حيث تختلف لغات العرب في التعبير عن معنى من المعاني يأتي القرآن منزلاً بالفاظ على قدر هذه اللغات لهذا المعنى الواحد، وحيث لا يكون هناك اختلاف فإنه يأتي بلفظ واحد أو أكثر.

واختلفوا في تحديد اللغات السبع، فقليل: هي لغات: قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن.

وقال أبو حاتم السجستاني: نزل بلغة قريش، وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر، وروي غير ذلك [انظر (الإتقان) ج ١ ص ٤٧].

(ب) وقال قوم: إن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على معنى أنه في جملته لا يخرج في كلماته عن سبع لغات هي أفصح لغاتهم، فأكثره بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هذيل، أو ثقيف، أو هوازن، أو كنانة، أو تميم، أو اليمن. فهو يشتمل في مجموعه على اللغات السبع. وهذا الرأي يختلف عن سابقه؛ لأنه يعني أن الأحرف السبعة إنما هي أحرف المعاني.

قال أبو عبيد: «ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرقة فيه: فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن. وغيرهم قال: وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً» [انظر (الإتقان) ج ١ ص ٤٧].

(أ) وذكر بعضهم أن المراد بالأحرف السبعة أوجه سبعة: من الأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، والجدل، والقصص، والمثل، أو من: الأمر، والنهي، والحلال، والحرام، والمحكم، والمتشابه، والأمثال.

عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد، وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب، على سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال» [أخرجه الحاكم والبيهقي].

(ج) وذهب جماعة إلى أن المراد بالأحرف السبعة: وجوه التغاير السبعة التي يقع فيها الاختلاف، وهي:

١- اختلاف الأسماء بالإفراد، والتذكير وفروعهما: «الثنية، والجمع، والتأنيث» كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨] قرئ «لأماناتهم» بالجمع، وقرئ «لأمانتهم» بالإفراد. ورسمها في المصحف «لأمتهم» يجتمل القراءتين، لخلوها من الألف الساكنة، ومأل الوجهين في المعنى واحد، فيراد بالجمع الاستغراق الدال على الجنسية، ويراد بالإفراد الجنس الدال على معنى الكثرة، أي: جنس الأمانة، وتحت هذا جزئيات كثيرة.

٢- الاختلاف في وجوه الإعراب: كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]. قرأ الجمهور بالنصب، على أن «ما» عاملة عمل «ليس» وهي لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن، وقرأ ابن مسعود: «ما هذا بشر» بالرفع: على لغة بني تميم، فإنهم لا يعملون «ما» عمل «ليس» وكقوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] - (برفع «آدم» وجر «كلمات» - وقرئ بنصب «آدم» ورفع «كلمات»: «فتلقى آدم من ربه كلمات».

٣- الاختلاف في التصريف: كقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ [سبا: ١٩]. قرئ بنصب «ربنا» على أنه منادى مضاف، و «باعد» بصيغة الأمر، وقرئ «ربنا» بالرفع، و «باعد» بفتح العين على أنه فعل ماضٍ، وقرئ «بعد» بفتح العين مشددة مع رفع «ربنا» أيضًا.

ومن ذلك ما يكون بتغيير حرف، مثل: «يعلمون، وتعلمون» بالياء والتاء، و«الصراط» و«السراط» في قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

٤- الاختلاف بالتقديم والتأخير، إما في الحرف: كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْنَسُوا﴾ [الرعد: ٣١]، وقرئ «أفلم يأيس»، وإما في الكلمة كقوله تعالى: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]، بالبناء للفاعل في الأول، وللمفعول في الثاني، وقرئ

بالعكس، أي بالبناء للمفعول في الأول، وللفاعل في الثاني.

أما قراءة «وجاءت سكرة الحق بالموت» بدلاً من قوله تعالى: ﴿وَيَمَاتُ سَكْرَةً الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] فقراءة أحادية أو شاذة، لم تبلغ درجة التواتر.

٥- الاختلاف بالإبدال: سواء أكان إبدال حرف بحرف: كقوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِئُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، قرئ بالزاي المعجمة مع ضم النون، وقرئ بالراء المهملة مع فتح النون، أو إبدال لفظ بلفظ، كقوله تعالى: ﴿كَأَلَيْهِنِ الْمَنْقُوشِ﴾ [القارعة: ٥] قرأ ابن مسعود وغيره «كالصوف المنقوش»، وقد يكون هذا الإبدال مع التقارب في المخارج كقوله تعالى: ﴿وَوَلَّجَ مَنضُورٍ﴾ [الواقعة: ٢٩]، قرئ «طلع» ومخرج الحاء والعين واحد، فهما من حروف الحلق.

٦- الاختلاف بالزيادة والنقص: فالزيادة كقوله تعالى: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، قرئ «من تحتها الأنهار» بزيادة «من» وهما قراءتان متواترتان، والنقصان كقوله تعالى: «قالوا اتخذ الله ولداً» بدون واو، وقراءة الجمهور: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦] وبالواو، وقد يمثل للزيادة في قراءة الأحاد، بقراءة ابن عباس: «وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا» بزيادة «صالحة»، وإبدال كلمة «أمام» بكلمة «وراء» وقراءة الجمهور: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَرَاكِبٌ يَأْتِدُ كُلُّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، كما يمثل للنقصان بقراءة «والذكر والأنثى» بدلاً من قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: ٣].

٧- اختلاف اللهجات بالتفخيم والترقيق، والفتح والإمالة، والإظهار والإدغام، والهمز والتسهيل، والإشمام ونحو ذلك، كالإمالة وعدمها في مثل قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أُنْتِكَ سَدِيقٌ مُوسَى﴾ [طه: ٩]، قرئ بإمالة «أنتى» و«موسى» وترقيق الراء في قوله: ﴿خَيْرًا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ١٧]، وتفخيم اللام في «الطلاق»، وتسهيل الهمزة في قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، وإشمام الغين ضمة مع الكسر في قوله تعالى: ﴿رَغِيصَ الْمَاءِ﴾ [هود: ٤٤] وهكذا.

(هـ) وذهب بعضهم إلى أن العدد سبعة لا مفهوم له، وإنما رمز إلى ما ألفه العرب من معنى الكمال في هذا العدد، فهو إشارة إلى القرآن في لغته وتركيبه كأنه حدود وأبواب لكلام العرب كله مع بلوغه الذروة في الكمال، فلفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة والكمال في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات، والسبعمائة في المئتين، ولا يراد العدد المعين [انظر «الإتقان» ج١ ص٤٥].

(و) وقال جماعة: إن المراد بالأحرف السبعة، القراءات السبع.

والراجح من هذه الآراء جميعاً هو الرأي الأول. وأن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد. نحو: أقبل وتعال، وهلم، وعجل، وأسرع، فهي ألفاظ مختلفة لمعنى واحد، وإليه ذهب سفيان بن عيينة، وابن جرير، وابن وهب، وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء، ويدل له ما جاء في حديث أبي بكرة: «أن جبريل قال: يا محمد، اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، فقال: على حرفين، حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف، فقال: كلها شاف كاف، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب، كقولك: هلم وتعال وأقبل واذهب وأسرع وعجل» [أخرجه أحمد والطبراني، بإسناد جيد، وهذا اللفظ لأحمد] قال ابن عبد البر: «إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها، وأنها معان متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافاً ينفيه ويضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب» [انظر «الإتقان» ج١ ص٤٧].

ويؤيده أحاديث كثيرة: قرأ رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فغير عليه، فقال: لقد قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يغير علي، قال: فاخصمنا عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، ألم تقرني آية كذا وكذا؟ قال: «بلى» قال: فوقع في صدر عمر شيء، فعرف النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في وجهه، قال: فضرب صدره وقال: «ابعد شيطاناً» - قالها ثلاثاً - ثم قال: «يا عمر، إن القرآن كله صواب ما لم تجعل رحمة عذاباً أو عذاباً

رحمة» [أخرجه أحمد بإسناد رجاله ثقات، وأخرجه الطبري].

وعن بسر بن سعيد: أن أبا جهيم الأنصاري أخبره: أن رجلين اختلفا في آية من القرآن، فقال هذا: تلقيتها من رسول الله ﷺ، وقال الآخر: تلقيتها من رسول الله ﷺ، فسألا رسول الله ﷺ عنها، فقال رسول الله ﷺ: «إن القرآن نزل على سبعة أحرف، فلا تماروا في القرآن، فإن المراء فيه كفر» [رواه أحمد في «المسند» ورواه الطبري، ونقله ابن كثير في «الفضائل»، والهيتمي في «مجمع الزوائد». وقال: رجاله رجال الصحيح].

وعن الأعمش قال: «قرأ أنس هذه الآية: (إن ناشئة الليل هي أشد وطأ وأصوب قبلا) [المزمل: ٦] فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة، إنما هي «وأقوم» فقال: أقوم وأصوب وأهياً واحداً» [رواه الطبري، وأبو يعلى، والبزار، ورجالهم رجال الصحيح]. وعن محمد بن سيرين قال: نبئت أن جبرائيل وميكائيل أتيا النبي ﷺ، فقال له جبرائيل: اقرأ القرآن على حرفين، فقال له ميكائيل: استزده:، قال: حتى بلغ سبعة أحرف، قال محمد: لا تختلف في حلال ولا حرام، ولا أمر ولا نهي، هو كقولك: تعال، وهلم، وأقبل، قال: وفي قراءتنا: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَجِدَةً﴾ [يس: ٢٩، ٥٣]، في قراءة ابن مسعود: (إن كانت إلا زقية واحدة) [رواه الطبري، ومحمد - هو ابن سيرين التابعي - فالحديث مرسل].

ويجاب عن الرأي الثاني (ب) الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على معنى أنه في جملته لا يخرج في كلماته عنها، فهو يشتمل في مجموعه عليها - بأن لغات العرب أكثر من سبع، وبأن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشي من لغة واحدة، وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما. ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، فدل ذلك على أن المراد بالأحرف السبعة غير ما يقصدونه، ولا يكون هذا إلا باختلاف الألفاظ في معنى واحد، وهو ما نرجحه.

قال ابن جرير الطبري بعد أن ساق الأدلة، مبطلاً هذا الرأي: «بل الأحرف

السبعة التي نزل بها القرآن، هن لغات سبع في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإليّ، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك، مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعاني، وإن اختلفت بالبيان به الألسن، كالذي روينا أنّاً عن رسول الله ﷺ، وعمن روينا ذلك عنه من الصحابة، أن ذلك بمنزلة قولك: «هلم وتعال وأقبل»، وقوله: (ما ينظرون إلا زقية) ﴿وإِلَّا صَيِّمَةٌ﴾ .

وأجاب الطبري عن تساؤل مفترض: ففي أي كتاب الله نجد حرفاً واحداً مقروءاً بلغات سبع مختلفات الألفاظ متفقات المعنى؟ - أجب: بأننا لم ندع أن ذلك موجود اليوم - وعن تساؤل مفترض آخر: فما بال الأحرف الأخر الستة غير موجودة؟ - بأن الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخبرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت كما أمرت، ثم دعت الحاجة إلى التزام القراءة بحرف واحد مخافة الفتنة في زمن عثمان، ثم اجتمع أمر الأمة على ذلك، وهي معصومة من الضلالة [انظر «تفسير الطبري» ج ١ ص ٥٧ وما بعدها].

ويجاب عن الرأي الثالث (ج) الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبعة أوجه: من الأمر، والنهي، والحلال، والحرام، والمحكم، والمتشابه، والأمثال - بأن ظاهر الأحاديث يدل على أن المراد بالأحرف السبعة أن الكلمة تقرأ على وجهين أو ثلاثة إلى سبعة توسعة للأمة، والشيء الواحد لا يكون حلالاً وحراماً في آية واحدة، والتوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.

والذي ثبت في الأحاديث السابقة أن الصحابة الذين اختلفوا في القراءة احتكموا إلى النبي ﷺ، فاستقرأ كل رجل منهم، ثم صوب جميعهم في قراءتهم على اختلافها، حتى ارتاب بعضهم لتصويبه إياهم، فقال ﷺ للذي ارتاب منهم عند تصويبه جميعهم: «إن الله أمرني أن أقرأ على سبعة أحرف» .

«ومعلوم أن تماريهم فيما تماروا فيه من ذلك، لو كان تماريًا واختلافًا فيما دلت عليه تلاواتهم من التحليل والتحرير والوعد والوعيد وما أشبه ذلك، لكان مستحيلًا أن يصوب جميعهم، ويأمر كل قارئ منهم أن يلزم قراءته في ذلك على النحو الذي هو عليه، لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحًا وجب أن يكون الله جل ثناؤه قد أمر بفعل شيء بعينه وفرضه - في تلاوة من دلت تلاوته على فرضه - ونهى عن فعل ذلك الشيء بعينه وزجر عنه - في تلاوة الذي دلت تلاوته على النهي والزجر عنه - وأباح وأطلق فعل ذلك الشيء بعينه، وجعل لمن شاء من عباده أن يفعل فعله، ولمن شاء منهم أن يتركه تركه، في تلاوة من دلت تلاوته على التخيير.

وذلك من قائله - إن قاله - إثبات ما قد نفى الله جل ثناؤه عن تنزيله ومحكم كتابه فقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وفي نفي الله جل ثناؤه ذلك عن محكم كتابه أوضح الدليل على أنه لم ينزل كتابه على لسان محمد ﷺ إلا بمحكم واحد متفق في جميع خلقه لا بأحكام فيهم مختلفة» [تفسير الطبري، ج ١ ص ٤٨-٤٩].

ويجاب عن الرأي الرابع (د) الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة وجوه التغير التي يقع فيها الاختلاف - بأن هذا وإن كان شائعًا مقبولًا لكنه لا ينهض أمام أدلة الأول التي جاء التصريح فيها باختلاف الألفاظ مع اتفاق المعنى، وبعض وجوه التغير والاختلاف التي يذكرونها ورد بقراءات الأحاد، ولا خلاف في أن كل ما هو قرآن يجب أن يكون متواترًا، وأكثرها يرجع إلى شكل الكلمة، أو كيفية الأداء مما لا يقع به التغير في اللفظ، كاختلاف في الإعراب، أو التصريف، أو التفضيم والترقيق والفتح والإمالة والإظهار والإدغام والإشمام، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع في اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا.

وأصحاب هذا الرأي يرون أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها، بمعنى أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من هذه الأحرف، فأية: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَضُونَ﴾ [المؤمنون: ٨]. التي تقرأ بصيغة الجمع وتقرأ بصيغة الأفراد جاءت في الرسم العثماني ﴿لِأَمْتِنَتِهِمْ﴾ - موصولة وعليها ألف صغيرة - وآية: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبا: ١٩] جاءت في الرسم العثماني [ابد] - موصولة كذلك وعليها ألف صغيرة، وهكذا..

وهذا لا يسلم لهم في كل وجه من وجوه الاختلاف التي يذكرونها. كالاختلاف بالزيادة والنقص، في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي مَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠] وقرئ: «من تحتها الأنهار» بزيادة «من» وقوله: ﴿رَبَّنَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: ٣]، وقرئ: «والذكر والأنثى» بنقص «ما خلق». والاختلاف بالتقديم والتأخير في مثل قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] وقرئ: «وجاءت سكرت الحق بالموت». والاختلاف بالإبدال في مثل قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] وقرئ: «وتكون الجبال كالصوف المنفوش».

ولو كانت هذه الأحرف تشتمل عليها المصاحف العثمانية لما كان مصحف عثمان حاسماً للنزاع في اختلاف القراءات، إنما كان حسم هذا النزاع يجمع الناس على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ولولا هذا لظل الاختلاف في القراءة قائماً، ولما كان هناك فرق بين جمع عثمان وجمع أبي بكر. والذي دلت عليه الآثار أن جمع عثمان ﷺ للقرآن كان نسخاً له على حرف واحد من الحروف السبعة حتى يجمع المسلمين على مصحف، حيث رأى أن القراءة بالأحرف السبعة كانت لرفع الحرج والمشقة في بداية الأمر، وقد انتهت الحاجة إلى ذلك وترجع عليه حسم مادة الاختلاف في القراءة يجمع الناس على حرف واحد، ووافقه الصحابة على ذلك. فكان إجماعاً. ولم يحتج الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى جمع القرآن على

وجه ما جمعه عثمان؛ لأنه لم يحدث في أيامهما من الخلاف فيه ما حدث في زمن عثمان، وبهذا يكون عثمان قد وفق لأمر عظيم. رفع الاختلاف، وجمع الكلمة، وأراح الأمة.

ويجاب عن الرأي الخامس (هـ) الذي يرى أن العدد سبعة لا مفهوم له - بأن الأحاديث تدل بنصها على حقيقة العدد وانحصاره: «أقراني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف» [أخرجه البخاري ومسلم]، «وإن ربي أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت عليه أن هون على أمتي - فأرسل إلي أن اقرأ على سبعة أحرف» [أخرجه مسلم]. فهذا يدل على حقيقة العدد المعين المحصور في سبعة.

ويجاب عن الرأي السادس (و) الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع - بأن القرآن غير القراءات، فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف في كيفية النطق بألفاظ الوحي، من تخفيف أو تثقيل أو مد أو نحو ذلك، قال أبو شامة: «ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل» [انظر «الإتقان» ج ١ ص ٨٠].

وقال الطبري: «وأما ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف وجره ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة، فمن معنى قول النبي ﷺ: «أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف» بمعزل؛ لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن - مما اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى يوجب المرء به كفر المماري به في قول أحد من علماء الأمة، وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمرء فيه الكفر، من الوجه الذي تنازع فيه المتنازعون إليه، وتظاهرت عنه بذلك الرواية». ولعل الذي أوقعهم في هذا الخطأ الاتفاق في العدد سبعة، فالتبس عليهم الأمر، قال ابن عمار: «لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على

العامة بإيhamه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص على السبعة أو زاد ليزيل الشبهة».

وبهذه المناقشة يتبين لنا أن الرأي الأول (أ) الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد هو الذي يتفق مع ظاهر النصوص، وتسانده الأدلة الصحيحة.

عن أبي بن كعب قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إن الله أمرني أن أقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: رب خفف عن أمي، فأمرني، قال: اقرأ على حرفين، فقلت: رب خفف عن أمي، فأمرني أن أقرأه على سبعة أحرف من سبعة أبواب الجنة، كلها شاف كاف» [رواه مسلم والطبري].

قال الطبري: «والسبعة الأحرف: هو ما قلنا من أنه الألسن السبعة، والأبواب السبعة من الجنة هي المعاني التي فيها، من الأمر والنهي والترغيب والترهيب والقصص والمثل، التي إذا عمل بها العامل، وانتهى إلى حدودها المنتهي، استوجب به الجنة، وليس -والحمد لله- في قول من قال ذلك من المتقدمين خلاف لشيء مما قلناه»، ومعنى: «كلها شاف كاف» كما قال جل ثناؤه في صفة القرآن: ﴿يَتْلُوهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ تَكْمٌ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]. جعله الله للمؤمنين شفاء، يستشفون بمواعظه من الأدواء العارضة لصدورهم من وساوس الشيطان وخطراته، فيكفيهم ويغنيهم عن كل ما عداه من المواعظ ببيان آياته» [انظر الطبري ج ١ ص ٤٧، ٦٧].

س: ما حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف؟

ج: تتلخص حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف في أمور:

١- تيسير القراءة والحفظ على قوم أميين، لكل قبيل منهم لسان ولا عهد لهم بحفظ الشرائع، فضلاً عن أن يكون ذلك مما ألفوه - وهذه الحكمة نصت عليها الأحاديث في عبارات:

عن أبي قال: لقي رسول الله ﷺ عند أحجار المراء فقال: «إني بُعثت إلى أمة أميين، منهم الغلام والخادم والشيخ العاس والمعجوز، فقال جبريل: فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف» [رواه أحمد وأبو داود والترمذي والطبري بإسناد صحيح، وأحجار المراء: موضع بقاء، وعسا الشيخ: كبر وأسن وضعف]، «إن الله أمرني أن أقرأ القرآن على حرف، فقلت: اللهم رب خفف عن أمي»، «إن الله يأمرك أن تقرئ أمك القرآن على حرف، قال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمي لا تطيق ذلك».

٢- إعجاز القرآن للفطرة اللغوية عند العرب - فتعدد مناحي التأليف الصوتي للقرآن تعددًا يكافئ الفروع اللسانية التي عليها فطرة اللغة في العرب حتى يستطيع كل عربي أن يوقع بأحرفه وكلماته على لحنه الفطري ولهجة قومه مع بقاء الإعجاز الذي تحدى به الرسول العرب، ومع اليأس من معارضته لا يكون إعجازًا للسان دون آخر، وإنما يكون إعجازًا للفطرة اللغوية نفسها عند العرب.

٣- إعجاز القرآن في معانيه وأحكامه - فإن قلب الصور اللفظية في بعض الأحرف والكلمات يتبها معه استنباط الأحكام التي تجعل القرآن ملائمًا لكل عصر - ولهذا احتج الفقهاء في الاستنباط والاجتهاد بقراءات الأحرف السبعة.

القراءات والقراء

س: ما تعريف القراءات في اللغة وفي الاصطلاح؟

ج: القراءات: جمع قراءة، مصدر قرأ في اللغة، ولكنها في الاصطلاح العلمي: مذهب من مذاهب النطق في القرآن يذهب به إمام من أئمة القراء مذهبًا يخالف غيره. وهي ثابتة بأسانيدھا إلى رسول الله ﷺ، ويرجع عهد القراء الذين أقاموا الناس على طرائقهم في التلاوة إلى عهد الصحابة، فقد اشتهر بالإقراء منهم: أبي، وعلي،

وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو موسى الأشعري، وغيرهم، وعنهم أخذ كثير من الصحابة والتابعين في الأمصار. وكلهم يسند إلى رسول الله ﷺ.

س: من المشتهرون بإقراء القرآن من الصحابة؟

ج: ذكر الذهبي في «طبقات القراء» أن المشتهرين بإقراء القرآن من الصحابة سبعة: عثمان، وعلي، وأبي، وزيد بن ثابت، وأبو الدرداء، وابن مسعود، وأبو موسى الأشعري، قال: وقد قرأ على «أبي» جماعة من الصحابة منهم: أبو هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن السائب، وأخذ ابن عباس عن زيد أيضًا.

س: ومن المشتهرون بإقراء القرآن بعد عصر الصحابة رضوان الله عليهم؟

ج: أخذ عن الصحابة خلق كثير من التابعين في كل مصر من الأمصار. كان منهم «بالمدينة»: ابن المسيب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان وعطاء ابنا يسار، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ، وعبد الرحمن ابن هُرْمَز الأعرج، وابن شهاب الزهري، ومسلم بن جندب، وزيد بن أسلم. وكان منهم «بمكة»: عبيد بن عمير، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس، ومجاهد، وعكرمة، وابن أبي مليكة.

وكان منهم «بالكوفة»: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمي، وسعيد ابن جبير، والنخعي، والشعبي.

وكان منهم «بالبصرة»: أبو عالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، والحسن وابن سيرين، وقتادة.

وكان منهم «بالشام»: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، صاحب عثمان، وخليفة ابن سعد، صاحب أبي الدرداء.

وفي عهد التابعين على رأس المائة الأولى تجرد قوم واعتنوا بضبط القراءة عناية

تامة، حين دعت الحاجة إلى ذلك، وجعلوها علمًا كما فعلوا بعلوم الشريعة الأخرى، وصاروا أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم. واشتهر منهم ومن الطبقة التي تلتهم الأئمة السبعة الذين تنسب إليهم القراءات إلى اليوم، فكان منهم «بالمدينة»: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم نافع بن عبد الرحمن، وكان منهم «بمكة»: عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، وكان منهم «بالكوفة»: عاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائي، وكان منهم «بالبصرة»: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، ثم يعقوب الحضرمي، وكان منهم «بالشام»: عبد الله بن عامر، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ثم يحيى بن الحارث، ثم شريح بن يزيد الحضرمي.

والأئمة السبعة الذين اشتهروا من هؤلاء في الآفاق هم: أبو عمرو، ونافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، وابن كثير [انظر: «الإتقان» ج ١ ص ٧٢-٧٣].

س: هل القراءات هي نفس الأحرف السبعة؟

ج: القراءات: غير الأحرف السبعة - على أصح الآراء - وإن أُوهم التوافق العددي الوحدة بينهما، لأن القراءات مذاهب أئمة، وهي باقية إجماعًا يقرأ بها الناس، ومنشئوها اختلاف في اللهجات وكيفية النطق وطرق الأداء من تفخيم، وترقيق، وإمالة، وإدغام، وإظهار، وإشباع، ومد، وقصر، وتشديد، وتخفيف... إلخ، وجميعها في حرف واحد هو حرف قريش.

أما الأحرف السبعة فهي بخلاف ذلك على نحو ما سبق لك، وقد انتهى الأمر بها إلى ما كانت عليه العرضة الأخيرة حين اتسعت الفتوحات، ولم يعد للاختلاف في الأحرف وجه خشية الفتنة والفساد، فحمل الصحابة الناس في عهد عثمان على حرف واحد هو حرف قريش وكتبوا به المصاحف كما تقدم.

س: ومن أصحاب القراءات المتممة للعشر؟ وما القراءات الشاذة؟

ج: قراءات أولئك السبع هي المتفق عليها، وقد اختار العلماء من أئمة القراءة

غيرهم ثلاثة صحت قراءتهم وتواترت، وهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وخلف بن هشام. وهؤلاء وأولئك هم أصحاب القراءات العشر. وما عداها فشاذ، كقراءة: اليزيدي، والحسن، والأعمش، وابن جبير، وغيرهم. ولا تخلو إحدى القراءات العشر حتى السبع المشهورة من شواذ، فإن فيها من ذلك أشياء، واختيار القراء السبع إنما هو للعلماء المتأخرين في المائة الثالثة، وإلا فقد كان الأئمة الموثوق بعلمهم كثيرين، وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة ابن عمرو، ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم. وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع، وكان هؤلاء هم السبعة، فلما كان على رأس المائة الثالثة أثبت أبو بكر بن مجاهد اسم الكسائي، وحذف منهم اسم يعقوب.

س: من أول من صنف كتابًا في القراءات، وماذا عن تتابع المؤلفات فيها؟

ج: قال السيوطي: «أول من صنف في القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام، ثم أحمد بن جبير الكوفي، ثم إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون، ثم أبو جعفر ابن جرير الطبري، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الدجوني، ثم أبو بكر بن مجاهد، ثم قام الناس في عصره وبعد بالتأليف في أنواعها جامعًا ومفردًا، وموجزًا ومسهبًا، وأئمة القراءات لا تحصى، وقد صنف طبقاتهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبي، ثم حافظ القراء أبو الخير بن الجزري» [«الإتقان»، ص ٧٣].

وقال الإمام ابن الجزري في «النشر»: «أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئًا، مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة (٢٢٤ هـ) ثم قال: وكان في أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط، وتوفي سنة (٣٢٤ هـ) ثم قال: وإنما أطلنا في هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أن

القراءات الصحيحة هي التي في الشاطبية والتهذيب.

س: وما السبب في الاقتصار على القراء السبعة المشهورين على الرغم من وجود من هم أجل منهم قدرًا؟

ج: السبب في الاقتصار على السبعة مع أنه في أئمة القراء من هو أجل منهم قدرًا أو مثلهم، هو أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيرًا جدًا - فلما تقاصرت الهمم اقتصروا مما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة والأمانة، وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه فأفردوا من كل مصر إمامًا واحدًا، ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة بها، كقراءة يعقوب الحضرمي، وأبي جعفر المدني، وشيبة بن نصاب، وغيرهم. وقد أسهم المؤلفون في القراءات في الاقتصار على عدد معين، لأنهم إذ يؤلفون مقتصرين على عدد مخصوص من أئمة القراء يكون ذلك من دواعي شهرتهم وإن كان غيرهم أجل منهم قدرًا، فيتوهم الناس بعد أن هؤلاء الذين اقتصر التأليف على قراءاتهم هم الأئمة المعتبرون في القراءات. وقد صنف ابن جبر المكي كتابًا في القراءات فاقصر على خمسة، اختار من كل مصر إمامًا، وإنما اقتصر على ذلك لأن المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار. ويقال: إنه وجه سبعة، هذه الخمسة ومصحفًا إلى اليمن ومصحفًا إلى البحرين لكن لما لم يسمع لهذين المصحفين خبر، وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف استبدلوا من مصحف البحرين ومصحف اليمن قارئين كمل بهما العدد - ولذا قال العلماء: إن التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة. وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشر، فلو أن ابن مجاهد مثلاً كتب عن غير هؤلاء السبعة بالإضافة إليهم لاشتهروا. قال أبو بكر بن العربي: «ليست هذه السبعة متعينة للجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش ونحوهم، فإن هؤلاء مثلهم أو فوقهم» وكذا قال غير واحد من أئمة القراء، وقال أبو حيان: «ليس في

كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا النزر اليسير، فهذا أبو عمرو ابن العلاء اشتهر عنه سبعة عشر راويًا، ثم ساق أسماءهم، واقتصر في كتاب ابن مجاهد على اليزيدي، واشتهر عن اليزيدي عشرة أنفس، فكيف يقتصر على السوسي، والدوري، وليس لهما مزية على غيرهما، لأن الجميع مشتركون في الضبط والإتقان والاشترار في الأخذ. قال: ولا أعرف لهذا سببًا إلا ما قضى من نقص العلم» [انظر «الإتقان» ج ١ ص ٨٠-٨١].

س: ما أنواع القراءات؟

ج: ذكر بعض العلماء أن القراءات: متواترة، وآحاد، وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع، والآحاد الثلاث المتممة لعشرها، ثم ما يكون من قراءات الصحابة، وما بقي فهو شاذ. وقيل: العشر متواترة. وقيل: المعتمد في ذلك الضوابط سواء أكانت القراءات من القراءات السبع، أو العشر، أو غيرها. قال أبو شامة في «المرشد الوجيز»: «لا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى أحد السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وأنه أنزلت هكذا إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة - فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا على من تنسب إليه، فإن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءاتهم تركز النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم» [انظر «الإتقان» ج ١ ص ٧٥].

س: ما ضوابط القراءة الصحيحة؟

ج: القياس عندهم في ضوابط القراءة الصحيحة ما يأتي:

- ١- موافقة القراءة للعربية بوجه من الوجوه: سواء أكان أفصح أم فصيحا، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها بالإسناد لا بالرأي.
- ٢- وأن توافق القراءة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا: لأن الصحابة في

كتابة المصاحف العثمانية اجتهدوا في الرسم على حسب ما عرفوا من لغات القراءة، فكتبوا «الصراط» مثلاً في قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]. «بأنصاف» المبدلة بالسين - وعدلوا عن «السين» التي هي الأصل، لتكون قراءة (السين) «السرائ» وإن خالفت الرسم من وجه، فقد أتت على الأصل اللغوي المعروف، فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة لذلك.

والمراد بالموافقة الاحتمالية ما يكون من نحو هذا، كقراءة: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، فإن لفظة «مالك» كتبت في جميع المصاحف بجذب الألف، فتقرأ «ملك» وهي توافق الرسم تحقيقاً، وتقرأ «مالك» وهي توافقه احتمالاً، وهكذا. في غير ذلك من الأمثلة.

ومثال ما يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً: ﴿تَكْلُمُونَ﴾ بالثاء والياء، و﴿يَغْفِرَ لَكُمْ﴾ بالياء والنون، ونحو ذلك، مما يدل تجرده عن النقط والشكل في حذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم في علم الهجاء خاصة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم.

ولا يشترط في القراءة الصحيحة أن تكون موافقة لجميع المصاحف، ويكفي الموافقة لما ثبت في بعضها، وذلك كقراءة ابن عامر: ﴿وَبِالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] بدون الباء في الكلمتين]. بإثبات الباء فيهما، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي.

٣- وأن تكون القراءة مع ذلك صحيحة الإسناد: لأن القراءة سنة متبعة يعتمد فيها على سلامة النقل وصحة الرواية، وكثيراً ما ينكر أهل العربية قراءة من القراءات لخروجها عن القياس، أو لضعفها في اللغة، ولا يحفل أئمة القراء بإنكارهم شيئاً.

س: وما أركان القراءة الصحيحة؟

تلك هي ضوابط القراءة الصحيحة، فإن اجتمعت الأركان الثلاثة:

١- موافقة العربية. ٢- ورسم المصحف.

٣- وصحة السند، فهي القراءة الصحيحة، ومتى اختل ركن منها أو أكثر أطلق عليها أنها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة.

س: وهل مخالفة بعض القراءات للقواعد النحوية يجعلنا نحكم عليها بالشذوذ؟
ج: يذهب بعض النحاة إلى تخطئة القراءة الصحيحة التي تتوافر فيها تلك الضوابط مجرد مخالفتها لقواعدهم النحوية التي يقيسون عليها صحة اللغة، فإنه ينبغي أن نجعل القراءة الصحيحة - حكمًا على القواعد اللغوية والنحوية. لا أن نجعل هذه القواعد حكمًا على القرآن. إذ القرآن هو المصدر الأول الأصيل لاقتباس قواعد اللغة، والقرآن يعتمد على صحة النقل والرواية فيما استند إليه القراء. على أي وجه من وجوه اللغة. قال ابن الجزري معلقًا على الشرط الأول من ضوابط القراءة الصحيحة: «فقولنا - في الضابط: «ولو بوجه» نريد به وجهًا من وجوه النحو، وسواء أكان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم، وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، كإسكان ﴿بَارِيكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ وخفض: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ ونصب ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾. والفصل بين المضافين في: ﴿قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ وغير ذلك».

وقال أبو عمرو الداني: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأثني في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها».

وعن زيد بن ثابت قال: «القراءة سنة متبعة» [أخرجه سعيد بن منصور في سننه]. قال البيهقي: «أراد أن اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغًا في اللغة».

واستخلص بعض العلماء أنواع القراءات فجعلها ستة أنواع:

الأول - المتواتر: وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه - وهذا هو الغالب في القراءات.

الثاني - المشهور: وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة المتواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط، ولا من الشذوذ - وذكر العلماء في هذا النوع أنه يقرأ به.

الثالث - الأحاد: وهو ما صح سنده، وخالف الرسم، أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور. وهذا لا يقرأ به، ومن أمثله ما روي عن أبي بكرة: «أن النبي ﷺ قرأ: «متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان» [أخرجه الحاكم - (والآية من سورة الرحمن: ٧٦) بلفظ: ﴿مُتَكِّينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾]. وما روي عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [أخرجه الحاكم - (والآية من سورة التوبة: ١٢٨)] - بفتح الفاء.

الرابع - الشاذ: وهو ما لم يصح سنده. كقراءة «ملك يوم الدين» [الفاتحة: ٤]، بصيغة الماضي. ونصب «يوم».

الخامس - الموضوع: وهو ما لا أصل له.

السادس - المدرج: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير - كقراءة ابن عباس: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج، فإذا أفضتم من عرفات» [أخرجها البخاري - (والآية من سورة البقرة: ١٩٨) بدون عبارة: «في مواسم الحج»] فقوله: «في مواسم الحج» تفسير مدرج في الآية. والأنواع الأربعة الأخيرة لا يقرأ بها.

والجمهور على أن القراءات السبع متواترة. وأن غير المتواتر المشهور لا تجوز القراءة به في الصلاة ولا في غيرها: قال «النوي» في «شرح المهذب»: «لا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة، لأنها ليست قرآناً، لأن القرآن لا يثبت

إلا بالتواتر والقراءة الشاذة ليست متواترة، ومن قال غيره فغالط أو جاهل، فلو خالف وقرأ بالشاذ أنكر عليه قراءته في الصلاة وغيرها، وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة من قرأ بالشواذ، ونقل ابن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا يجوز القراءة بالشواذ، ولا يصلح خلف من يقرأ بها.

س: اذكر بعض فوائد الاختلافات في القراءات الصحيحة؟

ج: لاختلاف القراءات الصحيحة فوائد منها:

١- الدلالة على صيانة كتاب الله وحفظه من التبديل والتحريف مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة.

٢- التخفيف عن الأمة وتسهيل القراءة عليها.

٣- إعجاز القرآن في إيجازه، حيث تدل كل قراءة على حكم شرعي دون تكرار اللفظ كقراءة: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] بالنصب والخفض في «وأرجلكم» ففي قراءة النصب بيان لحكم غسل الرجل، حيث يكون العطف على معمول فعل الغسل: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ وقراءة الجر بيان لحكم المسح على الخفين عند وجود ما يقتضيه، حيث يكون العطف على معمول فعل المسح: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ فنستفيد الحكمين من غير تطويل، وهذا من معاني الإعجاز في الإيجاز بالقرآن.

٤- بيان ما يحتمل أن يكون مجملاً في قراءة أخرى كقراءة: «يطهرن» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، قرئ بالتشديد والتخفيف فقراءة التشديد مبينة لمعنى قراءة التخفيف عند الجمهور، فالحائض لا يحل وطؤها لزوجها بالظهر من الحيض أي بانقطاع الدم، حتى تتطهر بالماء - وقراءة: «فامضوا إلى ذكر الله» فإنها تبين أن المراد بقراءة «فاسعوا» الذهاب لا المشي السريع في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وقراءة «والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما» [المائدة: ٣٨] بلفظ «أيديهما» بدلاً من

«أيديهما» فقد بينت ما يقطع - وقراءة: «وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما السدس» [النساء: ١٢ بدون عبارة: «من أم»] فقد بينت أن المراد الإخوة لأم، ولذا قال العلماء: «باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام».

قال أبو عبيد في «فضائل القرآن»: المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبين معانيها، كقراءة عائشة وحفصة: «والصلاة الوسطى صلاة العصر» [البقرة: ٢٣٨ بدون عبارة: «صلاة العصر»]، وقراءة ابن مسعود: «فاقطعوا أيماهما»، وقراءة جابر: «فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم» [النور: ٣٣ بدون عبارة: «لهن»]... قال: «فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة، فهو أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل» [انظر «الإتقان» ج١ ص ٨٢].

س: عرفنا بالقراء السبعة المشهورين والذين اعتمدت قراءاتهم؟

ج: القراء السبعة المشهورون الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد وخصهم بالذكر لما اشتهروا به عنده من الضبط والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة واتفاق الآراء على الأخذ عنهم هم:

١- أبو عمرو بن العلاء شيخ الرواة: وهو زياد بن العلاء بن عمار المازني البصري، وقيل اسمه يحيى، وقيل اسمه كنيته، وتوفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة (١٥٤هـ) وراويه:

الدوري، والسوسي، فأما الدوري: فهو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري النحوي، والدور: موضع ببغداد، توفي سنة ست وأربعين ومائتين (٢٤٦هـ).

وأما السوسي: فهو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله السوسي، توفي سنة إحدى وستين ومائتين (٢٦١هـ).

٢- ابن كثير: هو عبد بن كثير المكي، وهو من التابعين، وتوفي بمكة سنة عشرين ومائة (١٢٠هـ) وراويه:

البيزي، وقنبل، أما البيزي: فهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة المؤذن المكي، ويكنى أبا الحسن، وتوفي بمكة سنة خمسين ومائتين (٢٥٠هـ).
وأما قنبل: فهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المكي المخزومي، ويكنى أبا عمرو، ويلقب قنبلًا، ويقال: هم أهل البيت بمكة، يعرفون بالقنابلة، وتوفي بمكة سنة إحدى وتسعين ومائتين (٢٩١هـ).

٣- نافع المدني: هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أصله من أصفهان، وتوفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة (١٦٩هـ) وراويه:

قالون، وورش، أما قالون: فهو عيسى بن مينا «بالمدة والقصر» المدني معلم العربية، ويكنى أبا موسى، وقالون لقب له أيضًا، يروى أن نافعًا لقبه به لجودة قراءته، لأن «قالون» بلسان الروم «جيد». وتوفي بالمدينة سنة عشرين ومائتين (٢٢٠هـ).

وأما وورش: فهو عثمان بن سعيد المصري، ويكنى أبا سعيد، وورش لقب له، لقب به فيما يقال لشدة بياضه، وتوفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة (١٩٧هـ).

٤- ابن عامر الشامي: هو عبد الله بن عامر اليحصبي قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك. ويكنى أبا عمران، وهو من التابعين، وتوفي بدمشق سنة ثمان عشرة ومائة (١١٨هـ) وراويه:

هشام، وابن ذكوان، فأما هشام: فهو هشام بن عمار بن نصير القاضي الدمشقي، ويكنى أبا الوليد، وتوفي بها سنة خمس وأربعين ومائتين (٢٤٥هـ).

وأما ابن ذكوان: فهو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الدمشقي، ويكنى أبا عمرو، ولد سنة ثلاث وسبعين ومائة (١٧٣هـ) وتوفي بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومائتين (٢٤٢هـ).

٥- عاصم الكوفي: هو عاصم بن أبي النجود، ويقال له ابن بهدلة، أبو بكر، وهو من التابعين، وتوفي بالكوفي سنة ثمان وعشرين ومائة (١٢٨هـ) وراويه: شعبة، وحفص، فأما شعبة: فهو أبو بكر شعبة بن عباس بن سالم الكوفي، وتوفي بالكوفة سنة ثلاثة وتسعين ومائة (١٩٣هـ).

وأما حفص: فهو حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز الكوفي، ويكنى أبا عمرو، وكان ثقة، قال ابن معين: هو أقرأ من أبي بكر، وتوفي سنة ثمانين ومائة (١٨٠هـ).
٦- حمزة الكوفي: هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيادات الفرضي التيمي، ويكنى أبا عمارة وتوفي بجلوان في خلافة أبي جعفر المنصور سنة ست وخمسين ومائة (١٥٦هـ) وراويه:

خلف، وخلاد، فأما خلف: فهو خلف بن هشام البزاز، ويكنى أبا محمد توفي ببغداد سنة تسع وعشرين ومائتين (٢٢٩هـ).

وأما خلاد، فهو خلاد بن خالد، ويقال ابن خلود، الصيرفي الكوفي، ويكنى أبا عيسى، وتوفي بها سنة عشرين ومائتين (٢٢٠هـ).

٧- الكسائي الكوفي: هو علي بن حمزة إمام النحاة الكوفيين، ويكنى أبا الحسن، وقيل له «الكسائي» من أجل أنه أحرم في كساء ٠ توفي بـ «رنبوية» قرية من قرى الريّ حين توجه إلى خراسان مع الرشيد سنة تسع وثمانين ومائة (١٨٩هـ) وراويه: أبو الحارث، وحفص الدوري: فأما أبو الحارث فهو الليث بن خالد البغدادي، توفي سنة أربعين ومائتين (٢٤٠هـ).

وأما حفص الدوري: فهو الراوي عن أبي عمرو، وقد سبق ذكره.

س: ومن القراء الثلاث تكملة العشرة؟

ج: أما الثلاثة تكملة العشرة فهم:

- أبو جعفر المدني: هو يزيد بن القعقاع، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وعشرين ومائة

(١٢٨هـ) - وقيل (١٣٢هـ) - وراويه:

ابن وردان، وابن جاز: فأما ابن وردان: فهو أبو الحارث عيسى بن وردان المدني، وتوفي بالمدينة في حدود الستين ومائة (١٦٠هـ).

وأما ابن جاز: فهو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جاز المدني، توفي بها بُعيد السبعين ومائة (١٧٠هـ).

- يعقوب البصري: هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، وتوفي بالبصرة سنة خمس ومائتين (٢٠٥هـ) - وقيل (١٨٥هـ) - وراويه: رويس، وروح، فأما رويس: فهو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، ورويس لقب له، وتوفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين (٢٣٨هـ).

وأما روح: فهو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن البصري النحوي، وتوفي سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين (٢٣٤هـ) - أو (٢٣٥هـ).

- خلف: هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار البغدادي، وتوفي سنة تسع وعشرين ومائتين (٢٢٩هـ) - وقيل: لم يوقف على تاريخ وفاته - وراويه:

إسحاق، وإدريس، أما إسحاق: فهو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان الوراق المروزي ثم البغدادي، توفي سنة ست وثمانين ومائتين (٢٨٦هـ).

وأما إدريس: فهو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم البغدادي الحداد، توفي يوم الأضحى سنة اثنتين وتسعين ومائتين (٢٩٢هـ).

س: ومن القراء المكملون للأربعة عشر؟

ج: يزيد بعضهم أربع قراءات على هاتيك العشر، وهن:

١- قراءة الحسن البصري، مولى الأنصار، أحد كبار التابعين المشهورين بالزهد، توفي سنة ١١٠ هجرية.

٢- وقراءة محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن محيصن، توفي سنة ١٢٣ هجرية،

وكان شيخًا لأبي عمرو.

- ٣- وقراءة يحيى بن المبارك اليزيدي النحوي، من بغداد، أخذ عن أبي عمرو وحمزة، وكان شيخًا للدوري والسوسي. توفي سنة ٢٠٢ هجرية.
- ٤- وقراءة أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي، توفي سنة ٣٨٨ هجرية.

الوقف والابتداء

س: ما أهمية معرفة الوقف والابتداء؟

ج: لمعرفة الوقف والابتداء أهمية كبرى في كيفية أداء القرآن حفاظًا على سلامة معاني الآيات. وبعدها عن اللبس والوقوع في الخطأ. وهذا يحتاج إلى دراية بعلوم العربية، وعلم القراءات، وتفسير القرآن، حتى لا يفسد المعنى. ولهذا أمثلته:

فيجب الوقف مثلًا على قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عَوَجًا﴾ [الكهف: ١] ثم يبتدئ: ﴿قِيمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] لئلا يتوهم أن قوله: «قِيمًا» صفة لقوله «عوجًا» إذ العوج لا يكون قِيمًا.

وعلى ما آخره هاء سكت في مثل قوله تعالى: ﴿يَلْبِسُنِي لَمْرُوتًا كِنَانِيَّةً﴾ ﴿٧٥﴾ ﴿وَلَمْ أَذِرْ مَا حَسَابِيَّةً﴾ [الحاقة: ٢٥-٢٦]، وقوله: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي﴾ ﴿٧٨﴾ ﴿هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةً﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩]، فإنك في غير القرآن تثبت هذه الهاء إذا وقفت وتحذفها إذا وصلت، وهي مكتوبة في المصحف بـ «الهاء»، فلا يوصل؛ لأنه يلزم في حكم العربية إسقاط «الهاء» في الوصل. فإثباتها إذا وصلت مخالفة للعربية، وحذفها مخالفة للمصحف، وفي الوقف عليها اتباع للمصحف والعربية معًا. وجواز الوصل بـ «الهاء» إنما يكون على نية الوقف.

ويجب الوقف مثلًا على قوله: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩]، ثم

يبتدئ: ﴿إِنَّ أَلَمْرَةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]. كي يستقيم المعنى لأنه إذا وصل أوهم هذا أن القول الذي يحزونه ﴿إِنَّ أَلَمْرَةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ وليس كذلك.

ولا شك أن معرفة الوقف والابتداء لها فائدتها في فهم المعاني وتدبر الأحكام، عن ابن عمر قال: «لقد عشنا برهة من دهرنا وإن ألدنا ليؤق الإيمان قبل القرآن، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤق أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده، وكل حرف منه ينادي: أنا رسول الله إليك لتعمل بي. وتتعض بمواعظي» [انظر هامش «البرهان» ج١ ص ٣٤٢].

س: ما أقسام الوقف؟

ج: اختلف العلماء في أقسام الوقف: فقيل: ينقسم الوقف إلى ثمانية أضرب: تام، وشبيه به، وناقص، وشبيه به، وحسن، وشبيه به، وقبيح، وشبيه به.

وقيل: ينقسم إلى ثلاثة: تام، وجائز، وقبيح.

وقيل: ينقسم إلى قسمين: تام، وقبيح.

والمشهور أنه ينقسم إلى أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.

١- فالتام: هو الذي لا يتعلق بشيء مما بعده، وأكثر ما يوجد عند رءوس الآي، كقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥٥]، ثم يبتدئ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦]، وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَةَ أَهْلِهَا أَدْلَةً﴾ [النمل: ٣٤]، حيث انتهى بهذا كلام بلقيس، ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]. وهو رأس الآية.

٢- والكافي الجائز: هو الذي يكون اللفظ فيه منقطعاً، ويكون المعنى متصلًا.

ومن أمثلته: كل رأس آية بعدها لام كي: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ

مُبينٌ ﴿١٦﴾ لِيُنذَرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [يس: ٦٩-٧٠].

٣- والحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به في اللفظ والمعنى كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿٢﴾﴾ [الفاتحة: ٢-٣].

٤- والقبیح: هو الذي لا يفهم منه المراد، كالوقوف على قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة: ١٧، ٧٢] والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧، ٧٢] لأن المعنى على الابتداء يكون كفرًا، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثَةٌ﴾ [المائدة: ٧٣] فلا يقف على «قالوا» وهكذا.

الأدوات والقواعد التي يحتاج إليها المفسر

س: لو وضحت بعض الأدوات والقواعد التي يحتاج إليها المفسر على سبيل الإجمال؟

ج: لا بد في تناول أي علم من العلوم من معرفة أسسه العامة ومميزاته الخاصة حتى يكون الطالب له على بصيرة، وبقدر ما يتمكن الإنسان من آلة العلم بقدر ما يجرز من نصر فيه، حيث يلج فصوله من أبوابها وقد أعطي مفاتيحها، وإذا كان القرآن الكريم قد نزل بلسان عربي مبين: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، فإن القواعد التي يحتاج إليها المفسر في فهم القرآن تركز على قواعد العربية، وفهم أسسها، وتذوق أسلوبها، وإدراك أسرارها، ولذلك كله فصول متناثرة، ومباحث مستفيضة في فروع العربية وعلومها، إلا أننا نستطيع أن نجتمع موجزًا لأهم ما يجب معرفته في الأمور الآتية: الضمائر، التعريف، والتكثير، الأفراد والجمع، مقابلة الجمع بالجمع أو بالمفرد، ما يظن أنه مترادف وليس من المترادف، السؤال والجواب، الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل، العطف.

الضمائر

س: لو ألقيت الضوء على الضمائر في القرآن والتصانيف التي صنفت في ذلك؟
 ج: للضمائر قواعد اللغوية التي استنبطها علماء اللغة، من القرآن الكريم، ومن مصادر العربية الأصيلة، ومن الحديث النبوي، ومن كلام العرب الذين يستشهد بكلامهم نظماً ونثراً، وقد ألف أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، المتوفى سنة ٣٢٨ هجرية. في بيان الضمائر الواقعة في القرآن كتاباً في مجلدين.

س: ما أصل وضع الضمير؟ وماذا يفيد؟

ج: أصل وضع الضمير للاختصار، فهو يغني عن ذكر ألفاظ كثيرة، ويحل محلها مع سلامة المعنى وعدم التكرار، فقد قام في قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، مقام عشرين كلمة لو أتى بها مظهرة، هي المذكورة في صدر الآية: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّامِتِينَ وَالصَّامِتَاتِ وَالْحَافِظِينَ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥].

والأصل تقديم مفسر لضمير الغائب .. ويعمل النحاة هذا الأصل بأن ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة، وضمير الغائب عار عن هذا الوجه من التفسير، فكان الأصل تقديم معاده ليعلم المراد بالضمير قبل ذكره. ولذلك قالوا: يحتج عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، واستثنوا من هذه القاعدة مسائل يرجع فيها الضمير إلى ما استغنى عن ذكره بما يدل عليه من قرائن في نفس اللفظ، أو أحوال أخرى تحف بمقام الخطاب، قال ابن مالك في «التسهيل»: «الأصل تقديم

مفسر ضمير الغائب، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل، وهو إما مصرح به بلفظه، أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حساً أو علماً، أو بذكر ما هو له جزء أو كل أو نظير أو مصاحب بوجه ما».

وعلى هذا فالمرجع الذي يعود إليه ضمير الغيبة. يكون ملفوظاً به سابقاً عليه مطابقاً له - وهذا هو الكثير الغالب - كقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ [هود: ٤٢] أو يكون ما سبق متضمناً له، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا ءَاعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].
فإن ضمير «هو» يعود على العدل الذي يتضمنه لفظ «اعدلوا» أي: أن العدل أقرب للتقوى، أو دالاً عليه بالتزام كقوله: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَالتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] فالضمير في «إليه» يعود على العافي الذي يستلزمه «عفي».

وقد يكون المرجع متأخراً لفظاً لا رتبة كقوله: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّؤْمِنٍ﴾ [طه: ٦٧]، أو لفظاً ورتبة كما في باب ضمير الشأن والقصة ونعم وبس كقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقوله: ﴿يُنسَرُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، وقوله: ﴿سَاءَ مَثَلًا لِّلْقَوْمِ﴾ [الأعراف: ١٧٧] أو متأخراً دالاً عليه كقوله: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الخَلْقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، فضمير الرفع مضمم يدل عليه «الخلقوم»، والتقدير: فلولا إذا بلغت الروح الخلقوم - أو مفهوماً من السياق كقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] أي: على الأرض، وقوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] أي: القرآن، وقوله ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [عبس: ١]، أي: النبي ﷺ، وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ﴾ [هود: ١٣]، فالواو في «يقولون» للمشركين، وفاعل «افتري» للنبي ﷺ، ومفعوله للقرآن.

وربما عاد الضمير على اللفظ دون المعنى كقوله: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَسُ مِنْ نُقْصَةٍ﴾ [فاطر: ١١]، فالضمير في «عمره» المراد به عمر معمر آخر، قال

الفراء: يريد آخر غير الأول، فكفى عنه بالضمير كأنه الأول، لأن لفظ الثاني لو ظهر كان كالأول، كأنه قال: ولا ينقص من عمر معمر، فالكناية في عمره ترجع إلى آخر غير الأول، ومثله قولك: عندي درهم ونصفه، أي نصف آخر.

وربما عاد الضمير على المعنى فقط كقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أُمَّرَأًا هَلَكَ لَيْسَ لَهَا وَلَدٌ وَلَهَا أُخْتُ فَلَهَا نِصْفٌ مَّا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، فالضمير في «كانتا» لم يتقدم لفظ تثنية يعود عليه؛ لأن الكلاله تقع على الواحد والاثنين والجمع، فثنى الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى، وقوله: ﴿وَأَتَوْنَا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، فالضمير في «منه» يعود على معنى الصدقات؛ لأنه في معنى الصداق، أو ما أصدق، كأنه قيل: وآتوا النساء صداقهن، أو ما أصدقتموهن.

وقد يؤتى بالضمير أولاً ثم يخبر عنه بما يفسره، كقوله: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩].

وقد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرج من أحدهما، وهو الملح دون العذب؛ لأنه إذا خرج من أحدهما فقد خرج منهما، وبهذا قال الزجاج وغيره.

وقد يعود على ملابس ما هو له كقوله: ﴿لَوْ يَلْتَمِسُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى﴾ [النازعات: ٤٦]، أي: ضحى يومها لا ضحى العشية، لأن العشية لا ضحى لها.

وقد يراعى في الضمير اللفظ أولاً، ثم يراعى المعنى ثانياً، كقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، أفرد الضمير في «يقول» باعتبار لفظ «من» ثم جمع فيه «وما هم» باعتبار معناه.

التعريف والتكثير

س: ما مقامات التكثير؟

ج: للتكثير مقامات: منها: إرادة الوحدة كقوله: ﴿وَحَاةٌ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠]، أي: رجل واحد - أو إرادة النوع كقوله: ﴿وَلَنَجْذِثَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ﴾ [البقرة: ٩٦]، أي نوع من الحياة، وهو طلب الزيادة في المستقبل، لأن الحرص لا يكون على الماضي ولا على الحاضر - أو هما معاً كقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾ [النور: ٤٥]، أي: كل نوع من أنواع الدواب من أنواع الماء، وكل فرد من أفراد الدواب وكل فرد من أفراد النطف - أو التعظيم كقوله: ﴿فَأَذِنُوا يَحْرِبِ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، أي: حرب عظيمة - أو التكثير كقوله: ﴿أَيْنَ لَنَا لَآجِرٌ﴾ [الشعراء: ٤١] أي: أجرًا وافرًا - أو هما معاً كقوله: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] أي: رسل عظام ذوو عدد كثير - أو التحقير كقوله: ﴿مِن أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [عبس: ١٨] أي: من شيء هين حقير مهين - أو التقليل كقوله: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكَنٌ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَّرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، أي: رضوان قليل منه أكبر من الجنات لأنه رأس كل سعادة.

س: وما مقامات التعريف؟

ج: أما التعريف فله مقامات تختلف باختلاف كل نوع من أنواع التعريف. ويكون بالإضمار لأن المقام مقام المتكلم، أو الخطاب، أو الغيبة وبالعلمية لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً يخصصه - أو لتعظيمه كقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، أو إهانته كقوله: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، وبالإشارة

ليبان حاله في القرب كقوله: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [لقمان: ١١]، أو لبيان حاله في البعد كقوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]. أو لقصد تحقيره بالقرب كقوله: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، أو لقصد تعظيمه بالبعد كقوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، أو التنبيه على أن المشار إليه المعقب بأوصاف جدير بما يرد بعده من أجلها كقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُقْتِرُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٣﴾ وَأُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٢-٥].

وبالموصول لكرامة ذكره باسمه سترًا عليه، أو غير ذلك كقوله: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَدِيَ أَنِّي لَأَكْمَأُ ﴿١٧﴾﴾ [الأحقاف: ١٧]، وقوله: ﴿وَرَزَوْدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٢٣]، أو لإرادة العموم كقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، أو الاختصار كقوله: ﴿بِأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادَا مَوْسَىٰ فَبَرَأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾ [الأحزاب: ٦٩]، إذ لو عدد أسماء القائلين لطال الكلام - وبالألف واللام للإشارة إلى معهود ذكرى، كقوله: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَيْفَ تَكُونُ فِيهَا مِصْبَاحٌ أَنِصَابٌ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]، أو معهود ذهني كقوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، أو معهود حضوري كقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، أو لاستغراق الأفراد كقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٣]، بدليل الاستثناء - أو لاستغراق خصائص الأفراد كقوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢]، أي: الكتاب الكامل في الهداية الجامع لجميع صفات الكتب المنزلة بخصائصها، أو لتعريف الماهية والحقيقة والجنس، كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وإذا ذكر الاسم مرتين فله أربع أحوال: لأنه إما أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو الأولى نكرة والثاني معرفة، أو بالعكس.

- ١- فإن كانا معرفتين فالثاني هو الأول غالبًا كقوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [البقرة: ١٧].
- ٢- وإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول غالبًا كقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]، فإن المراد بالضعف الأول النطفة، والثاني الطفولية، وبالثالث الشيخوخة، وقد اجتمع القسمان في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥٦﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥٦]، ولذلك روي عن ابن عباس: «لن يغلب عسر يسرين»، لأن العسر الثاني أعاده بـ «ال»، فكان عين الأول، ولما كان اليسر الثاني غير الأول لم يعده بـ «ال».
- ٣- وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة، فالثاني هو الأول حملًا على العهد. كقوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [الزمل: ١٥، ١٦].
- ٤- وإن كان الأول معرفة، والثاني نكرة توقف المراد على القرائن، فتارة تقوم قرينة على التغاير، كقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُسْأَلُنَا عَنَّا سَاعَةً﴾ [الروم: ٥٥]، وتارة تقوم قرينة على الاتحاد، كقوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨].

الإفراد والجمع

س: تحدث عن الإفراد والجمع في القرآن؟

ج: بعض ألفاظ القرآن يكون إفراده لمعنى خاص، وجمعه لإشارة معينة، أو يؤثر جمعه على إفراده أو العكس.

فمن ذلك أننا نرى بعض الألفاظ لم يأت في القرآن إلا مجموعًا، وعند الاحتياج إلى صيغة المفرد، يستعمل مرادفه، كلفظة «اللُب» فإنها لم ترد إلا مجموعة كقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٢١]، ولم يحن في القرآن مفرده، بل جاء مكانه «القلب» كقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]. ولفظة

«الكوب» لم تأت مفردة، وقد أتى الجمع: ﴿وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٤].
وعكس هذا النوع ألفاظ لم تأت إلا مفردة في كل موضع من مواضع القرآن، ولما
أريد جمعها جمعت في صورة من الروعة ليس لها مثال، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ
سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، ولم يقل سبحانه: (وسبع أرضين) لما في
ذلك من الخشونة واختلال النظم.

ومن ذلك: لفظة «السماء» ذكرت تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة الإفراد، لنتك
مناسبة: فحيث أريد العدد، أتى بصيغة الجمع الدالة على سعة العظمة والكثرة،
كقوله: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]، وحيث أريد الجهة أتى
بصيغة الإفراد كقوله: ﴿مَنْ آمَنُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ [الملك: ١٦].

ومن ذلك: «الريح» ذكرت مجموعة ومفردة، فتذكر مجموعة في سياق الرحمة وتفرد
في سياق العذاب، وذكر في حكمة ذلك: أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمنافع،
ويقابل بعضها الآخر أحياناً، لينشأ ریح لطيفة تنفع الحيوان والنبات، فكانت في
الرحمة رياحاً، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحد، ولا معارض لها ولا دافع،
وقد أخرج ابن أبي حاتم وغيره عن أبي بن كعب قال: كل شيء في القرآن من الرياح
فهو رحمة، وكل شيء من الريح فهو عذاب.

ومن ذلك: إفراد «النور» وجمع «الظلمات»، وإفراد «سبيل الحق» وجمع «سبيل
الباطل»؛ لأن طريق الحق واحدة، وطرق الباطل متشعبة متعددة. ولهذا وحد «ولي
المؤمنين» وجمع «أولياء الكافرين» لتعدددهم، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَأَنْبِيَاؤُهُ
يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ النَّارُ يُخْرِجُهُمْ مِنَ
النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا
تَتَّبِعُوا أَسْبَابَ مَنَفَرَةٍ يَتَّبِعُونَ سَبِيلَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

ومن ذلك: «المشرق والمغرب» بالإفراد والتثنية والجمع.
فالإفراد: باعتبار الجهة والإشارة إلى ناحيتي الشرق والغرب، كقوله: ﴿رَبِّ
الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴿ [المزمل: ٩].

والثنية: باعتبار مطلعي ومغربي الشتاء والصيف، كقوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ

الْمَغْرِبَيْنِ ﴿ [الرحمن: ١٧].

والجمع: باعتبار مطلع كل يوم ومغربه، أو مطلع كل فصل ومغربه، كقوله:

﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴿ [المعارج: ٤٠].

س: هل صنف في الإفراد والجمع في القرآن كتابًا مفردًا.

ج: ألف أبو الحسين الأخفش - كتابًا في الإفراد والجمع، ذكر فيه جميع ما وقع

في القرآن مفردًا، ومفرد ما وقع جمعًا. [انظر «الإتقان» (١/١٩٣)].

مقابلة الجمع بالجمع أو بالمفرد

س: وضح الغرض من مقابلة الجمع بالجمع، والجمع بالمفرد؟

ج: مقابلة الجمع بالجمع تارة يقتضي مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا،

كقوله: ﴿وإِنِّي كَلِمًا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أُصْغَعَهُمْ فِيءَ إِذَانِهِمْ وَأَسْتَفْسَهُوا بِآيَاتِهِمْ ﴿ [نوح: ٧]،

أي: استغشى كل منهم ثوبه. وقوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴿ [البقرة: ٢٣٣]،

أي: كل واحدة ترضع ولدها. وتارة يقتضي ثبوت الجميع لكل فرد من أفراد المحكوم

عليه كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿ [النور: ٤]،

أي: اجلدوا كل واحدة منهم ذلك العدد. وتارة يحتمل الأمرين فيحتاج إلى دليل

يعين أحدهما.

أما مقابلة الجمع بالمفرد، فالغالب ألا يقتضي تعميم المفرد وقد يقتضيه كما في قوله

تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ ذِيئَةَ طَعَامِ مَسْكِينٍ ﴿ [البقرة: ١٨٤] أي: على كل

واحد لكل يوم طعام مسكين.

ما يظن أنه مترادف وليس من المترادف

س: وضح بعض الألفاظ التي يظنها الناس مترادفة وهي ليست كذلك؟

ج: من ذلك: «الخوف والخشية» فالخشية أعلى من الخوف، وهي أشد منه لأنها مأخوذة من قولهم: شجرة خشية: أي يابسة. والخوف من قولهم: ناقة خوفاء: أي بها داء. وهو نقص وليس بفوات. كما أن الخشية تكون من عظم المخشي وإن كان الخاشي قويًا. فهي خوف يشوبه تعظيم. والخوف من ضعف الخائف، وإن كان المخوف أمرًا يسيرًا، ومادة الخشية: الخاء والشين والياء في تصاريفها تدل على العظمة، فالشيخ: السيد الكبير، والخيش: الغليظ من اللباس، ولذا وردت الخشية غالبًا في حق الله تعالى، كقوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ رِسَالَتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، وأما قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قَوْفِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، فقد جاء في وصف الملائكة بعد ذكر قوتهم وشدة خلقهم، فالتعبير عنهم بالخوف لبيان أنهم وإن كانوا غلاظًا شدادًا فهم بين يديه تعالى ضعفاء، ثم أردفه بالفوقية الدالة على العظمة، فجمع بين الأمرين اللذين تتضمنهما الخشية دون إخلال بقوة بأسهم، وهما خوفهم من ربهم مع تعظيمه سبحانه.

ومن ذلك: «الشح والبخل» فالشح أشد من البخل؛ لأنه بخل مع حرص، وذلك فيما يكون عادة.

ومن ذلك: «السييل والطريق» فالسييل أغلب وقوعًا في الخير، أما الطريق فلا يكاد يراد به الخير إلا مقترنًا بما يدل على ذلك من وصف أو إضافة كقوله: ﴿يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠] قال الراغب في مفرداته: السبيل: الطريق الذي فيه سهولة، فهو أخص.

ومن ذلك: «مد وأمد» قال الراغب: أكثر ما جاء الإمداد في المحبوب كقوله: ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفِكَهَمِهِ﴾ [الطور: ٢٢]، والمد في المكروه كقوله: ﴿وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩].

السؤال والجواب

س: ما الأصل في الجواب؟

ج: الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، وقد يعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال تنبيهاً على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك، وهو المسمى بأسلوب الحكيم، ويمثلون له بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

فقد سألوا رسول الله ﷺ عن الهلال: لم يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يزيد قليلاً حتى يمتلئ، ثم لا يزال يتقص حتى يعود كما بدأ؟ فأجيبوا ببيان حكمة ذلك تنبيهاً على أن الأهم السؤال عن ذلك لا ما سألوا عنه.

وقد يجيء الجواب أعم من السؤال للحاجة إليه كقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُجِيبُكُمْ بِمَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٤] في جواب: ﴿مَنْ يُجِيبُكُمْ مِنْ طُلُوعِ النَّوْمِ وَالنَّوْمِ﴾ [الأنعام: ٦٣]، وقد يجيء أنقص لاقتضاء الحال ذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥] في جواب: ﴿أَتَتْ بِقَرْنٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا نَوْءٍ﴾ [يونس: ١٥] لأن التبديل أسهل من الاختراع، وقد نفي إمكانه فلا اختراع أولى.

والسؤال إذا كان لطلب معرفة تعدى إلى المفعول الثاني تارة بنفسه وتارة بـ «عن» وهو أكثر كقوله: ﴿وَوَسَّوْا لَهُمْ زَوْجًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، وإذا كان لاستدعاء مال ونحوه فإنه يتعدى بنفسه أو بـ «من»، وب نفسه أكثر كقوله: ﴿وَوَسَّوْا لَهُمْ زَوْجًا﴾ [المتحنة: ١٠]، وقوله: ﴿وَوَسَّوْا لَهُمْ زَوْجًا﴾ [النساء: ٣٢].

الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل

س: ما دلالة الاسم في الخطاب، وما دلالة الفعل؟

ج: الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث، ولكل منهما موضعه الذي لا يصلح له الآخر، فيأتي التعبير مثلاً في النفقة بالفعل كقوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، ولم يقل: «المنفقون»، ويأتي التعبير في الإيمان بالاسم كقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١٥] لأن النفقة أمرٌ فعلي شأنه الحدوث والتجدد بخلاف الإيمان فإنه له حقيقة تقوم بدوام مقتضاها، والمراد بالتجدد في الماضي الحصول مرة بعد أخرى، وفي المضارع أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى، ومضمر الفعل في ذلك كمظهره ولهذا قالوا: إن سلام إبراهيم عليه السلام أبلغ من سلام الملائكة في قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا﴾ [الذاريات: ٢٥]، فالنصب على أنه مصدر سد مسد الفعل، وأصله: نسلم عليك سلامًا، وهذه العبارة مؤذنة بحدث التسليم منهم، بخلاف رده: ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥]، فإنه معدول به إلى الرفع على الابتداء، وخبره محذوف والمعنى: عليكم سلام. للدلالة على إثبات السلام، كأنه قصد أن يجيئهم بأحسن مما حيوه به، أخذًا بأدب الله تعالى وهو أيضًا من إكرامه لهم.

العطف

س: ما أقسام العطف؟

ج: هو ثلاثة أقسام:

١- عطف على اللفظ: وهو الأصل.

٢- وعطف على المحل: وجعل منه الكسائي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٦٩]، فجعل «الصابئون» عطفًا على محل «إن» واسمها، ومحلها الرفع بالابتداء.

٣- وعطف على المعنى: ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقْتُ وَأَكُنَّ﴾ [المنافقون: ١٠]، في قراءة غير أبي عمرو بجزم «أكن»، وخرجه في قراءة غير الخليل وسيبويه على أنه عطف على التوهم [هذه العبارة هي التي حكاها سيبويه عن الخليل، وهي المقولة في كتب التفسير: إنه جزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني، ولفظ «التوهم» غير لائق في تفسير القرآن والأولى أن يقال: عطف على المعنى، كما هو صريح العبارة بعد]، لأن معنى «لولا أخرتني فأصدق» ومعنى «أخرني أصدق» واحد، كأنه قيل: إن أخرتني أصدق وأكن، كما خرج الفارسي عليه قراءة قبل: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، بسكون الراء، لأن «من» الموصولة فيها معنى الشرط.

٤- واختلف في جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، فمنعه الأكثرون، وأجازه جماعة مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣]، عطف على «تؤمنون» في الآية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْكَرُ عَلَىٰ يَحْزَنُ نَسِجَكَ مِّنْ عَنَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: ١٠، ١١]، وخرجه الآخرون على أن «تؤمنون» بمعنى آمنوا، فهو خبر بمعنى الإنشاء، فصح عطف الإنشاء عليه. «وبشر» كأنه قيل: آمنوا وجاهدوا يثبتكم الله وينصركم، وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك، وفائدة التعبير بالخبر في موضع الأمر: الإيذان بوجوب الامتثال، أي: كأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين.

واختلف أيضًا في جواز العطف على معمولي عاملين، واستدل المجيزون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِن دَابَّةٍ ءَايَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَأَخْتَلَفَ أَيْلٌ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِن السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَنَصْرَفِ الْرِيحِ ءَايَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الحاشية: ٣-٥]، فقوله: ﴿وَأَخْتَلَفَ أَيْلٌ وَالنَّهَارِ﴾، ﴿ءَايَاتٍ

لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١﴾ من العطف على معمولي عاملين سواء نصبت أو رفعت، فالعاملان إذا نصبت «إن» و «في» أقيمت الواو مقامهما، فعملت الواو الجر في: ﴿وَأَخْتَلَفَ الْأَيْلُ وَالنَّهَارُ﴾ والنصب في «آيات»، وإذا رفعت فالعاملان «الابتداء» و «في» عملت الواو الرفع في «آيات» والجر في «اختلاف» ذكر هذا الزمخشري.

واختلف أيضًا في جواز العطف على الضمير الجرور من غير إعادة الجار، وخرج عليه المجيزون قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، بجر الأرحام عطفًا على الضمير، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَصَدَّقْنَا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، على أن (المسجد) معطوف على ضمير «به».

الفرق بين الإيتاء والإعطاء

س: ما الفرق بين الإيتاء والإعطاء في القرآن؟

ج: هناك فرق بين الإيتاء والإعطاء في القرآن، قال الجويني: «إن الإيتاء أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله، لأن الإعطاء له مطاوع، يقال: أعطاني فعطوت، ولا يقال في الإيتاء: آتاني فأتيت، وإنما يقال: آتاني فأخذت، والفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الذي لا مطاوع له، لأنك تقول: قطعته فانقطع، فيدل على أن فعل الفاعل كان موقوفًا على قبول المحل، لولاه لما ثبت المفعول، ولذا يصح: قطعته فما انقطع، ولا يصح فيما لا مطاوع له ذلك، فلا يجوز أن يقال: ضربته فانضرب أو ما انضرب، ولا قتلته فانقتل أو ما انقتل، لأن هذه أفعال إذا صدرت من الفاعل ثبت لها المفعول في المحل، والفاعل مستقل بالأفعال التي لا مطاوع لها، فالإيتاء إذن أقوى من الإعطاء».

ولهذا شواهد، فقد قال تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، لأن الحكمة إذا ثبتت في المحل دامت، وهي

عظيمة الشأن، وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا سَبْعًا مِنَ السَّمَانِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، وقال: ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَوْثَرِ﴾ [الكوثر: ١]، لأن بعد الكوثر منازل أعلى، حيث يكون الانتقال إلى ما هو أعظم منه في الجنة، وقال: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، لأن الجزية موقوفة على قبول منا، وهم لا يؤتونها إيتاء عن طيب قلب، وإنما عن كره، وقد عبر بالإيتاء في جانب المسلمين بالنسبة إلى الزكاة، وفي ذلك إشارة إلى أن المؤمن ينبغي أن يكون إعطاؤه للزكاة بقوة، لا يكون كإعطاء الجزية.

لفظ «فعل»

س: لأي غرض يجيء لفظ «فعل»، وماذا يفيد؟

ج: يجيء لفظ «فعل» كناية عن أفعال متعددة لا للدلالة على فعل واحد.

يفيد بهذا الاختصار، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩] فإنها تشمل كل منكر لا يتناهون عنه، وقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا بسورة من مثله.

وحيث أطلقت في كلام الله فهي محمولة على الوعيد الشديد كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَحِبِّ أَلْفِيلٍ﴾ [الفيل: ١]، وقوله: ﴿وَبَيِّنْ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

لفظ «كان»

س: ما الأغراض التي وردت لأجلها لفظ «كان» في القرآن الكريم؟

ج: وردت «كان» في الإخبار عن ذات الله وصفاته بالقرآن كثيراً.

س: هل تدل كان على الانقطاع؟

ج: اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدل على الانقطاع على مذاهب:

أحدها: أنها تفيد الانقطاع لأنها فعل يشعر بالتجديد.
والثاني: لا تفيده، بل تقتضي الدوام والاستمرار، وبه جزم ابن معطى في ألفيته،
حيث قال:

وكان للماضي الذي ما انقطعا

وقال الراغب في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٧]، نبه
بقوله: «كان» على أنه لم يزل منذ أوجد منظومًا على الكفر.

والثالث: أنه عبارة عن وجود شيء في زمان ماض على سبيل الإبهام. وليس فيه
دليل على عدم سابق، ولا على انقطاع طارئ، ومنه قوله تعالى:

﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٠]، قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ
حَيْرًا أُمَّةً أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، عند تفسيره للآية في «الكشاف».

وذكر ابن عطية في سورة الفتح أنها حيث وقعت في صفات الله فهي مسلوبة
الدلالة على الزمان.

والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري، وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التي
تليها بالزمن الماضي لا غير، ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقاءه،
بل إن أفاد الكلام شيئًا من ذلك كان لدليل آخر.

وعلى هذا يحمل معناها فيما وقع في القرآن من إخبار الله تعالى عن صفاته وغيرها
بلفظ «كان» كثيرًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿وَكَانَ
اللَّهُ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ١٣٠]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩]،
﴿وَمَنْ يَكْفُرْ يَكْفُرْ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ [الأنبياء: ٨١]، ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ يَكْفُرْ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وحيث أخبر الله بها عن صفات الأدميين فالمراد التنبيه على أنها فيهم غريزة
وطبيعة مركوزة في النفس كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ١١] وقوله:
﴿يَوْمَ تَأْتِي سَأَلَ سَأِلِينَ﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وقد تتبع أبو بكر الرازي استعمال «كان» في القرآن، واستنبط وجوه استعمالها

فقال: «كان» في القرآن على خمسة أوجه:

- بمعنى: الأزل والأبد، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧٠].
 وبمعنى: المعنى المنقطع، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةً رَهْطًا﴾ [النمل: ٤٨].
 وهو الأصل في معاني «كان» كما تقول: كان زيد صالحًا أو فقيرًا أو مريضًا أو نحوه.
 وبمعنى: الحال، كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقوله: ﴿إِنَّ
 الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].
 وبمعنى: الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَتْ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧].
 وبمعنى: «صار» كقوله: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

وتأتي «كان» في النفي ويكون المراد بها نفي صحة الخبر لا نفي وقوعه، ولذا تقول
 بمعنى «ما صح وما استقام» كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِيَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى
 يُنْزَخَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقوله: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾
 [التوبة: ١٧]، وقوله: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ [النور: ١٦].

لفظ «كاد»

س: ما مذاهب العلماء في لفظ «كاد»؟

ج: للعلماء في «كاد» مذاهب: أحدها: أنها كسائر الأفعال نفيًا وإثباتًا، فإثباتها
 إثبات ونفيها نفي؛ لأن معناها المقاربة، فمعنى كاد يفعل: قارب الفعل، ومعنى ما
 كاد يفعل: لم يقاربه، فخيرها منفي دائمًا، ولكن النفي في الإثبات مستفاد من
 معناها؛ لأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفًا عدم حصوله، وإلا لم يتجه الإخبار
 بقربه، أما إذا كانت منفية فلأنه إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلاً عدم حصوله،
 ويدل له قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ بِرَبِّهَا﴾ [النور: ٤٠] ولهذا كان أبلغ من
 قوله: «لم يرها» لأن من لم ير قد يقارب الرؤية.

والثاني: أنها تختلف عن سائر الأفعال إثباتاً ونفيًا، فإثباتها نفي، ونفيها إثبات، ولذا قالوا: إنها إذا أثبتت نفت، وإذا نفت أثبتت، فإذا قيل: كاد يفعل فمعناه: أنه لم يفعله بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣].

لأنهم لم يفتنوه، وإذا قيل: لم يكذب يفعل، فمعناه أنه فعله بدليل قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، لأنهم فعلوا الذبح.

والثالث: أنها في النفي تدل على وقوع الفعل بعسر وشدة كقوله: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

والرابع: التفصيل في النفي بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي، ونفي الماضي إثبات، يدل على الأول قوله: ﴿أَمْ يَكْفُرُونَ بِهَا﴾ مع أنه لم ير شيئًا، ويدل على الثاني قوله: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ مع أنهم فعلوا.

والخامس: أنها في النفي تكون للإثبات إذا كان ما بعدها متصلًا بما قبلها ومتعلقًا به، كقولك: ما كدت أصل إلى مكة حتى طفت بالبيت الحرام، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

لفظ «جعل»

س: ما المعاني التي تأتي لأجلها لفظ «جعل» في القرآن؟

ج: «جعل» تأتي في القرآن لعدة معان: أحدها: بمعنى «سمى» كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] أي: سموه كذبًا، وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، على قول، ويشهد له قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُونَ الْمَلَائِكَةَ سُمِيَةً الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢٧].

الثاني: بمعنى «أوجد» وتتعدى إلى مفعول واحد، والفرق بينها وبين الخلق، أن الخلق فيه معنى التقدير، ويكون عن عدم سابق حيث لا يتقدم مادة ولا سبب

محسوس، بخلاف الجعل بمعنى الإيجاد، قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وإنما الظلمات والنور تنشأ عن أجرام توجد بوجودها، وتعدم بعدمها.

الثالث: بمعنى النقل من حال إلى حال والتصيير، فتعدى إلى مفعولين: إما حسًا كقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وإما عقلاً كقوله: ﴿أَجَعَلَ الْأُلْهَةَ إِلَهًا وَحِدًا﴾ [سورة ص: ٥].

الرابع: بمعنى الاعتقاد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، الخامس: بمعنى الحكم بالشيء على الشيء، حقًا كان أو باطلاً، فالحق كقوله تعالى: ﴿إِنَّا رَأَوُنَا رَبَّنَا بِأَعْيُنِنَا﴾ [القصص: ٧]، والباطل كقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾ [الأنعام: ١٣٦].

«لعل» و «عسى»

س: وضع استعمالات «لعل» و «عسى»؟

ج: تستعمل «لعل» و «عسى» للرجاء والطمع في كلام المخلوقين حيث يشك الخلق في الأمور الممكنة ولا يقطعون على الكائن منها، أما بالنسبة إلى الله تعالى: (أ) فقليل: هما يدلان على الحصول والوجوب؛ لأن نسبة الأمور إلى الله نسبة قطع ويقين.

(ب) وقيل: إنهما للترجي على باهما، ولكن الترجي يكون بالنسبة إلى المخاطبين.

(ج) وقيل: إن «عسى» و «لعل» في كثير من المواضع تكون للتعليل.

قال تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّخْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وقال سبحانه:

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ١٠٠].

الفرق بين المحكم والمتشابه

س: ما تعريف المحكم؟

ج: المحكم لغة: مأخوذ من حكمت الدابة وأحكمت: بمعنى منعت، والحكم: هو الفصل بين الشيتين، فالحاكم يمنع الظالم ويفصل بين الخصمين، ويميز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، ويقال: حكمت السفية وأحكمتها: إذا أخذت على يديه، وحكمت الدابة وأحكمتها: إذا جعلت لها حكمة: وهي ما أحاط بالحنك من اللجام لأنها تمنع الفرس عن الاضطراب، ومنه الحكمة: لأنها تمنع صاحبها عما لا يليق، وإحكام الشيء: إتقانه، والمحكم: المتقن.

فإحكام الكلام: إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، والرشد من الغي في أوامره، والمحكم منه: ما كان كذلك.

وقد وصف الله القرآن كله بأنه محكم على هذا المعنى فقال: ﴿الرَّ كِتَابٌ أَحْكَمٌ مَّا بِنْتُهُ ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١]، وقال: ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، فالقرآن كله محكم: أي أنه كلام متقن فصيح يميز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، وهذا هو الإحكام العام.

س: وما تعريف المتشابه؟

ج: المتشابه لغة: مأخوذ من التشابه: وهو أن يشبه أحد الشيتين الآخر، والشبهة: هي ألا يتميز أحد الشيتين من الآخر لما بينهما من التشابه عيناً كان أو معنى، قال تعالى: ﴿وَأَتَوْنَا بِهِ مَنَشَبَهَا﴾ [البقرة: ٢٥] أي: يشبه بعضه بعضاً لونا لا طعماً وحقيقة، وقيل: متماثلاً في الكلام والجودة.

وتشابه الكلام: هو تماثله وتناسبه بحيث يصدق بعضه بعضاً، وقد وصف الله

القرآن كله بأنه متشابه على هذا المعنى فقال: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا مَثَانِي﴾ [الزمر: ٢٣] فالقرآن كله متشابه: أي أنه يشبه بعضه بعضًا في الكمال والجودة، ويصدق بعضه بعضًا في المعنى وبماثله، وهذا هو التشابه العام.

وكل من المحكم والمتشابه بمعناه المطلق المتقدم لا ينافي الآخر، فالقرآن كله محكم بمعنى الإتيان، وهو مماثل يصدق بعضه بعضًا، فإن الكلام المحكم المتقن تتفق معانيه وإن اختلفت ألفاظه، فإذا أمر القرآن بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، وإنما يأمر به أو بنظيره، وكذلك الشأن في نواحيه وأخباره، فلا تضاد فيه ولا اختلاف: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

الإحكام الخاص والتشابه الخاص

س: ما المقصود بالإحكام الخاص والتشابه الخاص؟

ج: هناك إحكام خاص وتشابه خاص ذكرهما الله في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، وفي معناهما وقع الاختلاف على أقوال أهمها:

(أ) المحكم: ما عرف المراد منه. والمتشابه: ما استأثر الله بعلمه.

(ب) المحكم: ما لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا، والمتشابه: ما احتمل أوجهًا.

(ت) المحكم: ما استقل بنفسه ولم يحتاج إلى بيان، والمتشابه:

ما لا يستقل بنفسه واحتاج إلى بيان برده إلى غيره.

ويمثلون للمحكم في القرآن بناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه ووعدته

ووعيده. وللمتشابه: بمنسوخه وكيفيات أسماء الله وصفاته التي في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ

عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴿٥﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]
 وقوله: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾
 [الأنعام: ١٨]، وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله: ﴿وَعَصَبَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ﴾
 [الفتح: ٦]، وقوله: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [البينة: ٨]، وقوله: ﴿فَأَتَّبِعُنِي يَجْنِبْكُمْ اللَّهُ﴾
 [آل عمران: ٣١]، إلى غير ذلك، وأوائل السور المفتحة بمجروف المعجم وحقائق
 اليوم الآخر وعلم الساعة.

التأويل المذموم

س: ما المقصود بالتأويل المذموم وما حكمه؟

ج: التأويل المذموم بمعنى: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال
 المرجوح لدليل يقترن به، وإنما لجأ إليه كثير من المتأخرين مبالغة منهم في تنزيه الله
 تعالى عن مماثلته للمخلوقين كما يزعمون. وهذا زعم باطل أوقعهم في مثل ما هربوا
 منه أو أشد، فهم حين يؤولون اليد بالقدرة مثلاً إنما قصدوا الفرار من أن يشبوا
 للخالق يداً لأن للمخلوقين يداً، فاشتبه عليهم لفظ اليد فأولوها بالقدرة، وذلك
 تناقض منهم؛ لأنهم يلزمهم في المعنى الذي أثبتوه نظير ما زعموا أنه يلزم في المعنى
 الذي نفوه؛ لأن العباد لهم قدرة أيضاً، فإن كان ما أثبتوه من القدرة حقاً ممكناً كان
 إثبات اليد لله حقاً ممكناً أيضاً، وإن كان إثبات اليد باطلاً ممتنعاً لما يلزمه من
 التشبيه في زعمهم كان إثبات القدرة باطلاً ممتنعاً كذلك. فلا يجوز أن يقال: إن هذا
 اللفظ مؤول بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح.

وما جاء عن أئمة السلف وغيرهم من ذم للمتأولين إنما هو لمثل هؤلاء الذين
 تأولوا ما يشبه عليهم معناه على غير تأويله وإن كان لا يشبهه على غيرهم.

س: ما تعريف العام؟

ج: العام: هو اللفظ المستغرق لما يصلح له من غير حصر.
وقد اختلف العلماء في معنى العموم، أله في اللغة صيغة موضوعة له خاصة به
تدل عليه أم لا؟

فذهب أكثر العلماء إلى أن هناك صيغاً وضعت في اللغة للدلالة حقيقة على
العموم، وتستعمل مجازاً فيما عداها، واستدلوا على ذلك بأدلة نصية، وإجماعية، ومعنوية.
(أ) فمن الأدلة النصية: قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ
وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَبْنَوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴿[هود: ٤٥، ٤٦]،
ووجه الدلالة: أن نوحاً ﷺ توجه بهذا النداء تمسكاً منه بقوله تعالى: ﴿قَلْنَا أحمِلْ
فِيهَا مِنْ كُلِّ زوجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ ﴿[هود: ٤٠]. وأقره الله تعالى على هذا النداء،
وأجابه بما دل على أنه ليس من أهله، ولولا أن إضافة الأهل إلى نوح للعموم لما
صح ذلك.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ
الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا
لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴿[العنكبوت: ٣١، ٣٢]، ووجه
الدلالة: أن إبراهيم فهم من قول الملائكة: ﴿أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ العموم، حيث ذكر
«لوطاً» فأقره الملائكة على ذلك، وأجابوه بتخصيص لوط وأهله بالاستثناء، واستثناء
امراته من الناجين، وذلك كله يدل على العموم.

(ب) ومن الأدلة الإجماعية: إجماع الصحابة على إجراء قوله تعالى: ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي
فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴿[النور: ٢]، وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
أَيْدِيَهُمَا ﴿[المائدة: ٣٨]، ونحو ذلك على العموم في كل زان وسارق.

(ت) ومن الأدلة المعنوية: أن العموم يفهم من استعمال ألفاظه، ولو لم تكن هذه
الألفاظ موضوعة له لما تبادر إلى الذهن فهمه منها، كالألفاظ الشرط والاستفهام
والموصول.

(ث) وإننا ندرك الفرق بين «كل» و «بعض» ولو كان «كل» غير مفيد للعموم لما تحقق الفرق.

ولو قال قائل في النكرة المنفية: «لا رجل في الدار» فإنه يعد كاذبًا إذا قدر أنه رأى رجلًا ما، كما ورد قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ﴾ [الأنعام: ٩١]، تكذيبًا لمن قال: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، وهذا يدل على أن النكرة بعد النفي للعموم، ولو لم تكن للعموم لما كان قولنا: «لا إله إلا الله» توحيدًا لعدم دلالاته على نفي كل إله سوى الله تعالى.

وبناء على هذا فللعموم صبغة التي تدل عليه:

منها: «كل» كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقوله: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦، الزمر: ٦٢]. ومثلها «جميع».

ومنها: المعرف بـ «ال» التي ليست للعهد كقوله: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ﴾ [العصر: ١، ٢]، أي: كل إنسان، بدليل قوله بعد: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العصر: ٣]. وقوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقوله: ﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، ومنها: النكرة في سياق النفي والنهي كقوله: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وقوله: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهَا أُنْثَىٰ وَلَا تَنْهَرُهَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

أو في سياق الشرط كقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

ومنها: «الذي» و «التي» وفروعهما، كقوله: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَلَدَيْهِ أَيُّ لَكُمْ﴾ [الأحقاف: ١٧]، أي: كل من قال ذلك بدليل قوله بعد بصيغة الجمع: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ [الأحقاف: ١٨]،

وقوله: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَادَّوْهُمَا﴾ [النساء: ١٦].

وقوله: ﴿وَالَّتِي بَيْنَ مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبَيْتُمْ فَعَدْتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْصَنَّ وَأَوْلَتْ الْأَحْمَالِ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمَلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وأسماء الشرط كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، للعموم في العاقل.

وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، للعموم في غير العاقل.

وقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠]، للعموم في المكان.

وقوله: ﴿إِنَّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، للعموم في الأسماء.

ومنها: اسم الجنس المضاف إلى معرفة كقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾

[النور: ٦٣]، أي: كل أمر لله، وقوله: ﴿يُؤْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١].

س: ما أقسام العام؟

ج: العام على ثلاثة أقسام: الأول: الباقي على عمومه، وقد قال القاضي جلال

الدين البلقيني:

ومثاله عزيز، إذ ما من عام إلا ويتخيل فيه التخصيص، وذكر الزركشي في

«البرهان» أنه كثير في القرآن. وأورد منه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَكْفُلُ سَيْءَ عِلْمِهِ﴾

[النساء: ١٧٦].

وقوله: ﴿وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. فإنه لا خصوص فيها.

الثاني: العام المراد به الخصوص، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ

قَدْ جَعَلُوا لَكُمْ فَاخْشَوهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، فالمراد بالناس الأولى: نعيم بن مسعود،

والمراد بالناس الثانية: أبو سفيان لا العموم في كل منهما، يدل على هذا قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، فوقعت الإشارة بقوله: ﴿ذَلِكُمْ﴾ إلى واحد

بعينه، ولو كان المعنى به جمعاً لقال: ﴿إِنَّمَا أَوْلَاتُكُمْ الشَّيْطَانُ﴾، وكقوله تعالى: ﴿فَتَادَتْهُ

الْمَلَكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴿ آل عمران: ٣٩ ﴾، والمنادي جبرائيل كما في قراءة ابن مسعود، وقوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، والمراد بالناس: إبراهيم، أو سائر العرب غير قريش.

الثالث: العام المخصوص، وأمثله في القرآن كثيرة وستأتي.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

س: ما الفرق بين العام المراد به الخصوص والعام المخصوص؟

ج: الفرق بين العام المراد به الخصوص والعام المخصوص من وجوه، أهمها:

١- أن العام المراد به الخصوص لا يراد شموله لجميع الأفراد من أول الأمر، لا من جهة تناول اللفظ، ولا من جهة الحكم، بل هو ذو أفراد استعمل في فرد واحد منها أو أكثر.

أما العام المخصوص فأريد عمومه وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لا من جهة الحكم، فالناس في قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ وإن كان عامًا إلا أنه لم يرد به لفظًا وحكمًا سوى فرد واحد، أما لفظ الناس في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فهو عام أريد به ما يتناوله اللفظ من الأفراد، وإن كان حكم وجوب الحج لا يتناول إلا المستطيع منهم خاصة.

٢- والأول مجاز قطعًا، لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلي واستعماله في بعض أفراد، بخلاف الثاني، فالأصح فيه أنه حقيقة، وعليه أكثر الشافعية، وكثير من الحنفية، وجميع الحنابلة، ونقله إمام الحرمين عن جميع الفقهاء، وقال الشيخ أبو حامد الغزالي: إنه مذهب الشافعي وأصحابه، وصححه السبكي؛ لأن تناول اللفظ للبعض الباقي بعد التخصيص كتناوله له بلا تخصيص، وذلك تناول حقيقي اتفاقًا، فليكن هذا تناول حقيقيًا أيضًا.

٣- وقرينة الأول عقلية غالبًا ولا تنفك عنه، وقرينة الثاني لفظية وقد تنفك.

س: ما تعريف الخاص؟

ج: الخاص: يقابل العام، فهو الذي لا يستغرق الصالح له من غير حصر.

والتخصيص: هو إخراج بعض ما تناوله اللفظ العام.

س: وما أنواع المخصص؟

ج: المخصص: إما متصل: وهو الذي لم يفصل فيه بين العام والمخصص له

بفاصل، وإما منفصل: وهو بخلافه، والمتصل خمسة:

أحدها: الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَأُولَئِكَ فِي سُلْبِ اللَّهِ وَلَاقُوا اللَّهَ فِي الْعَذَابِ عَظِيمًا﴾ [النور: ٤، ٥].

وقوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣، ٣٤].

الثاني: الصفة: كقوله تعالى: ﴿وَرَبِّبِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، فقوله: ﴿اللَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ صفة لـ «نساءكم» والمعنى: أن الربيبة من المرأة المدخول بها محرمة على الرجل حلال له إذا لم يدخل بها.

الثالث: الشرط: كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، فقوله: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ أي: مالا، شرط في الوصية.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتُغُونَ الْكِنَابَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، أي: قدرة على الأداء، أو أمانة وكسبا.

الرابع: الغاية: كقوله: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].
وقوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

الخامس: بدل البعض من الكل: كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فقوله: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ بدل من «الناس»، فيكون وجوب الحج خاصًا بالمستطيع.

والمخصص المنفصل: ما كان في موضع آخر من آية أو حديث أو إجماع أو قياس. فما خص بالقرآن: كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فهو عام في كل مطلقة حاملاً كانت أو غير حامل، مدخولاً بها أو غير مدخول بها، خص بقوله: ﴿وَأَوْلَتْ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] وبقوله: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ نَزَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدْوٍ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، وما خص بالحديث: كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، خص من البيع البيوع الفاسدة التي ذكرت في الحديث، كما في البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل»، وفي الصحيحين عن ابن عمر: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحبل» وكان بيعاً تبتاعه الجاهلية، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها - واللفظ للبخاري، إلى غير ذلك من الأحاديث.

ورخص من الربا العرايا الثابتة بالسنة فإنها مباحة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق» [متفق عليه].

وما خص بالإجماع آية الموارث: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، خص منها بالإجماع الرقيق لأن الرق مانع من الإرث.
وما خص بالقياس آية الزنا: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، خص منها العبد بالقياس على الأمة التي نص تخصيصها عموم الآية في قوله تعالى:

﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

س: هل يخصص القرآن بالسنة، وما مثاله؟

ج: قد يخصص القرآن بالسنة، ويمثلون لذلك بما روى عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت» [أخرجه أبو داود، والترمذي، وحسنه واللفظ له] فهذا الحديث خص بقوله: ﴿وَمِنْ أَصْرَائِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئَةً إِلَى جِزِينَ﴾ [النحل: ٨].

س: ما صحة الاحتجاج بالعام بعد تخصيصه فيما بقي؟

اختلف العلماء في صحة الاحتجاج بالعام بعد تخصيصه فيما بقي، والمختار عند المحققين صحة الاحتجاج به فيما وراء صور التخصيص. واستدلوا على ذلك بأدلة إجماعية، وأدلة عقلية.

(أ) فمن أدلة الإجماع: أن فاطمة رضي الله عنها احتجت على أبي بكر رضي الله عنه في ميراثها من أبيها بعموم قوله تعالى: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي زُكُوتِكُمْ وَاللَّذِكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، مع أنه مخصص بالكافر والقاتل، ولم ينكر أحد من الصحابة صحة احتجاجها مع ظهوره وشهرته، فكان إجماعاً على صحة احتجاجها، ولذا عدل أبو بكر رضي الله عنه في حرمانها إلى الاحتجاج بقوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة» [الحديث في الصحيحين وغيرهما].

(ب) ومن الأدلة العقلية: أن العام قبل التخصيص حجة في كل واحد من أقسامه إجماعاً، والأصل بقاء ما كان قبل التخصيص بعده، إلا أن يوجد له معارض، وليس هناك معارض فيما وراء صور التخصيص، فيظل العام بعد التخصيص حجة فيما بقي.

ما يشمله الخطاب

س: ما الرأي الراجح في الخطاب الخاص بالرسول هل يشمل الأمة أم لا؟
 ج: اختلف في الخطاب الخاص بالرسول ﷺ، كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١].

وقوله: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٤١]، هل يشمل الأمة أم لا يشملها؟

(أ) فذهب قوم إلى أنه يشملها باعتباره قدوة لها.

(ب) وذهب آخرون إلى أنه لا يشملها لأن الصيغة تدل على اختصاصه بها.

واختلفوا أيضًا في الخطاب من الله تعالى: ب «يا أيها الناس» كقوله: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدٍ﴾ [النساء: ١]، هل يشمل الرسول أم لا؟ والصحيح في ذلك أنه يشمله لعمومه وإن كان الخطاب قد ورد على لسانه ليلعب غيره. وقد فصل بعضهم فقال: إن اقترن الخطاب ب «قل» لم يشمل لأن ظاهره البلاغ كقوله: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وإلا شمله.

وما ورد في الخطاب مضافًا إلى الناس أو المؤمنين كقوله: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]، وقوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠]. فالخيار في الأول: أنه يشمل الكافر والعبد والأثني.

والخيار في الثاني: أنه يشمل الأخيرين فقط لمراعاة التكليف بالنسبة إلى الجميع، وخروج العبد عن بعض الأحكام كوجوب الحج والجهاد إنما هو لأمر عارض كفقره واشتغاله بخدمة سيده.

ومتى اجتمع المذكر والمؤنث غلب التذكير، وأكثر خطاب الله تعالى في القرآن بلفظ التذكير، والنساء يدخلن في جملة. وقد يأتي ذكرهن بلفظ مفرد تبييناً وإيضاحاً. وهذا لا يمنع دخولهن في اللفظ العام الصالح لهن، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ﴾ [النساء: ١٢٤].

الناسخ والمنسوخ

س: ما تعريف النسخ لغة واصطلاحاً؟

ج: النسخ لغة: يطلق بمعنى الإزالة، ومنه يقال: نسخت الشمس الظل: أي أزالته. ونسخت الريح أثر المشي - ويطلق بمعنى نقل الشيء من موضع إلى موضع، ومنه نسخت الكتاب: إذا نقلت ما فيه. وفي القرآن: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَمْلُكُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]، والمراد به نقل الأعمال إلى الصحف.

والنسخ في الاصطلاح: رفع الحكم الشرعي بخطاب شرعي - فخرج بالحكم رفع البراءة الأصلية، وخرج بقولنا: «بخطاب شرعي» رفع الحكم بموت أو جنون أو إجماع أو قياس.

ويطلق الناسخ على الله تعالى، كقوله: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وعلى الآية وما يعرف به النسخ، فيقال: هذه الآية ناسخة لآية كذا، وعلى الحكم الناسخ لحكم آخر.

والمنسوخ هو الحكم المرتفع، فأية الموارث مثلاً أو ما فيها من حكم ناسخ لحكم الوصية للوالدين والأقربين كما سيأتي.

س: ما شروط النسخ؟

ج: يشترط في النسخ:

١- أن يكون الحكم المنسوخ شرعياً.

٢- أن يكون الدليل على ارتفاع الحكم خطاباً شرعياً متراحياً عن الخطاب المنسوخ حكمه.

٣- وألا يكون الخطاب المرفوع حكمه مقيداً بوقت معين. وإلا فالحكم ينتهي بانتهاء وقته ولا يعد هذا نسخاً. قال «مكي بن أبي طالب»:

«ذكر جماعة أن ما ورد من الخطاب مشعراً بالتوقيت والغاية مثل قوله في البقرة: ﴿فَاعْمُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾ [البقرة: ١٠٩]، محكم غير منسوخ، لأنه مؤجل بأجل، والمؤجل بأجل لا نسخ فيه».

س: ما الأمور التي يقع فيها النسخ؟

ج: النسخ لا يكون إلا في الأوامر والنواهي - سواء أكانت صريحة في الطلب أو كانت بلفظ الخبر الذي بمعنى الأمر أو النهي، على أن يكون ذلك غير متعلق بالاعتقادات التي ترجع إلى ذات الله تعالى وصفاته وكتبه ورسله واليوم الآخر، أو الآداب الخلقية، أو أصول العبادات والمعاملات؛ لأن الشرائع كلها لا تخلو عن هذه الأصول. وهي متفقة فيها، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وقال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وقال: ﴿وَإِذْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ [الحج: ٢٧].

وقال في القصاص: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقال في الجهاد: ﴿وَكَايِنَ مِن نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

وفي الأخلاق: ﴿وَلَا تُصَغِّرْ حَدْكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا﴾ [لقمان: ١٨].

كما لا يدخل النسخ الخبر الصريح الذي ليس بمعنى الطلب كالوعد والوعيد.

س: ما أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ؟

ج: لمعرفة الناسخ والمنسوخ أهمية كبيرة عند أهل العلم من الفقهاء والأصوليين والمفسرين حتى لا تختلط الأحكام، ولذلك وردت آثار كثيرة في الحث على معرفته، فقد روي أن علياً عليه السلام مر على قاضٍ فقال له: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، فقال: هلكت وأهلكت. وعن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] قال: «ناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه ومقدمه ومؤخره، وحرامه وحلاله» [أخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس].

س: ما طرق معرفة الناسخ والمنسوخ؟

ج: لمعرفة الناسخ والمنسوخ طرق:

- ١- النقل الصريح عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي كحديث: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها» [رواه الحاكم].
 - ٢- إجماع الأمة على أن هذا ناسخ وهذا منسوخ.
 - ٣- معرفة المتقدم من المتأخر في التاريخ.
- ولا يعتمد في النسخ على الاجتهاد، أو قول المفسرين، أو التعارض بين الأدلة ظاهراً، أو تأخر إسلام أحد الراويين.

س: ما أقوال الناس في النسخ وجواز وقوعه؟

ج: الناس في النسخ على أربعة أقسام:

- ١- اليهود: وهؤلاء ينكرونه لأنه يستلزم في زعمهم البداء، وهو الظهور بعد الخفاء، وهم يعنون بذلك: أن النسخ إما أن يكون لغير حكمة، وهذا عبث محال على الله، وإما أن يكون لحكمة ظهرت ولم تكن ظاهرة من قبل، وهذا يستلزم البداء

وسبق الجهل، وهو محال على الله تعالى.

واستدلّاهم هذا فاسد، لأن كلاً من حكمة الناسخ وحكمة المنسوخ معلوم لله تعالى من قبل، فلم يتجدد علمه بها. وهو سبحانه ينقل العباد من حكم إلى حكم لمصلحة معلومة له من قبل بمقتضى حكمته وتصرفه المطلق في ملكه.

واليهود أنفسهم يعترفون بأن شريعة موسى ناسخة لما قبلها.

وجاء في نصوص التوراة النسخ، كتحریم كثير من الحيوان على بني إسرائيل بعد حله، قال تعالى في إخباره عنهم: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [آل عمران: ٩٣].

وقال: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] الآية.

وثبت في التوراة أن آدم كان يزوج من الأخت، وقد حرم الله ذلك على موسى، وأن موسى أمر بني إسرائيل أن يقتلوا من عبد منهم العجل ثم أمرهم برفع السيف عنهم.

٢- الروافض: وهؤلاء غلوا في إثبات النسخ وتوسعوا فيه، وأجازوا البداء على الله تعالى، فهم مع اليهود على طرفي نقيض، واستدلوا على ذلك بأقوال نسبوها إلى عليّ عليه السلام زوراً وبهتاناً، ويقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، على معنى أنه يظهر له المحو والإثبات.

وذلك إغراق في الضلال، وتحريف للقرآن. فإن معنى الآية: ينسخ الله ما يستصوب نسخه ويثبت بدله ما يرى المصلحة في إثباته، وكل من المحو والإثبات موجود في كثير من الحالات، كمحو السيئات بالحسنات: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، ومحو كفر التائبين ومعاصيهم بالتوبة وإثبات إيمانهم وطاعتهم. ولا يلزم من ذلك الظهور بعد الخفاء، بل يفعل الله هذا مع علمه به قبل كونه.

٣- أبو مسلم الأصفهاني المعتزلي صاحب كتاب «جامع التأويل في التفسير المتوفى

سنة ٣٢٢ هجرية: وهو يجوز النسخ عقلاً و يمنع وقوعه شرعاً، وقيل: يمنع في القرآن خاصة محتجاً بقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢] على معنى أن أحكامه لا تبطل أبداً، ويحمل آيات النسخ على التخصيص.

ورد عليه بأن معنى الآية أن القرآن لم يتقدمه ما يبطله من الكتب ولا يأتي بعده ما يبطله.

٤- وجهور العلماء: على جواز النسخ عقلاً ووقوعه شرعاً لأدلة:

١- لأن أفعال الله لا تعلل بالأغراض، فله أن يأمر بالشيء في وقت وينسخه بالنهي عنه في وقت، وهو أعلم بمصالح العباد.

٢- ولأن نصوص الكتاب والسنة دالة على جواز النسخ ووقوعه:

(أ) قال تعالى: ﴿وَإِذَا تَدَنَّاتُ نَبِيَّةٌ مَّكَانَ نَبِيِّهِ﴾ [النحل: ١٠١] وقال: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخُ نَسَخًا فَآتِ بِهَا شَرَاهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

(ب) وفي الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال عمر رضي الله عنه: أقرؤنا أبي، وأقضانا، وإنا لننسخ من قول أبي، وذاك أن أياً يقول: لا أَدع شيئاً سمعته من رسول الله ﷺ، وقد قال الله ﷻ: ﴿مَنْ نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخُ نَسَخًا﴾.

س: ما أقسام النسخ؟

ج: النسخ أربعة أقسام:

القسم الأول: نسخ القرآن بالقرآن: وهذا القسم متفق على جوازه ووقوعه من القائلين بالنسخ، فأية الاعتداد بالحول مثلاً نسخت بآية الاعتداد بأربعة أشهر وعشراً، كما سيأتي في الأمثلة.

القسم الثاني: نسخ القرآن بالسنة: وتحت هذا نوعان:

(أ) نسخ القرآن بالسنة الأحادية، والجمهور على عدم جوازه؛ لأن القرآن متواتر

يفيد اليقين، والآحادي مظنون، ولا يصح رفع المعلوم بالمظنون.
 (ب) ونسخ القرآن بالسنة المتواترة. وقد أجازته مالك وأبو حنيفة وأحمد في رواية؛
 لأن الكل وحي. قال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنَّ هُوَ إِلَّا رَجْمٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:
 ٣-٤].

وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] والنسخ نوع
 من البيان - ومنعه الشافعي وأهل الظاهر وأحمد في الرواية الأخرى، لقوله تعالى:
 ﴿مَا نَسَخَ مِنْ مَّآيَةٍ أَوْ نُنسَخُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، والسنة ليست
 خيراً من القرآن ولا مثله.

القسم الثالث: نسخ السنة بالقرآن، ويميزه الجمهور، فالتوجه إلى بيت المقدس
 كان ثابتاً بالسنة، وليس في القرآن ما يدل عليه، وقد نسخ بالقرآن في قوله: ﴿قَوْلٍ
 وَجْهَكَ سَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ووجوب صوم يوم عاشوراء كان ثابتاً
 بالسنة ونسخ بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [أخرج البخاري ومسلم عن عائشة
 قالت: «كان رسول الله ﷺ أمر بصيام يوم عاشوراء فلما فرض رمضان كان من شاء صام ومن
 شاء أفطر»] [البقرة: ١٨٥].

ومنع هذا القسم الشافعي في إحدى روايته، وقال: «وحيث وقع بالسنة فعها
 قرآن، أو بالقرآن فعها سنة عاضدة تبين توافق الكتاب والسنة» [انظر الإتيان ج٢ ص ٢١].

القسم الرابع: نسخ السنة بالسنة، وتحت هذا أربعة أنواع:

- ١- نسخ متواترة بمتواترة، ٢- ونسخ آحاد بآحاد، ٣- ونسخ آحاد بمتواترة،
- ٤- ونسخ متواترة بآحاد - أما النوع الرابع ففيه الخلاف الوارد في نسخ القرآن بالسنة
 الآحادية، والجمهور على عدم جوازه.
- ٢- أما نسخ كل من الإجماع والقياس والنسخ بهما فالصحيح عدم جوازه.

س: ما أنواع النسخ في القرآن؟

ج: النسخ في القرآن ثلاثة أنواع:

النوع الأول: نسخ التلاوة والحكم معاً، ومثاله: ما رواه مسلم وغيره عن عائشة قالت: «كان فيما أنزل: عشر رضعات معلومات يحرمن، فنسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ من القرآن»، وقولها: «وهن مما يقرأ من القرآن» ظاهره بقاء التلاوة، وليس كذلك، فإنه غير موجود في المصحف العثماني. وأجيب بأن المراد: قارب الوفاة [رواه البخاري تعليقاً عن عمر].

والأظهر أن التلاوة نسخت، ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ، فتوفي وبعض الناس يقرأها.

وحكى القاضي أبو بكر في «الانتصار» عن قوم: إنكار هذا القسم؛ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال القرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها تفيد القطع، ولكنها ظنية.

ويجاب على ذلك: بأن ثبوت النسخ شيء، وثبوت نزول القرآن شيء آخر، فثبوت النسخ يكفي فيه الدليل الظني بخبر الآحاد، أما ثبوت نزول القرآن فهو الذي يشترط فيه الدليل القطعي بالخبر المتواتر، والذي معنا ثبوت النسخ لا ثبوت القرآن فيكفي فيه أخبار الآحاد، ولو قيل: إن هذه القراءة لم تثبت بالتواتر لصح ذلك.

النوع الثاني: نسخ الحكم وبقاء التلاوة، ومثاله: نسخ حكم آية العدة بالحول مع بقاء تلاوتها، وهذا النوع هو الذي ألفت فيه الكتب، وذكر المؤلفون فيه الآيات المتعددة، والتحقيق أنها قليلة، كما بين ذلك القاضي أبو بكر بن العربي [هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعافري، أحد فقهاء إشبيلية وعلمائها، رحل إلى المشرق، ثم عاد إلى المغرب، وتوفي سنة ٥٤٤ هجرية].

وقد يقال: ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة؟

والجواب من وجهين:

أحدهما: أن القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه، والعمل به، فإنه يتلى كذلك لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه، فتركت التلاوة لهذه الحكمة.

وثانیهما : أن النسخ غالبًا يكون للتخفيف ، فأبقيت التلاوة تذكيرًا بالنعمة في رفع المشقة .

وأما حكمة النسخ قبل العمل ، كالصدقة عند النجوى ، فيثاب على الإيمان به ، وعلى نية طاعة الأمر .

النوع الثالث : نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ، وقد ذكروا له أمثلة كثيرة ، منها آية الرجم : «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله ، والله عزيز حكيم» .

ومنها : ما روي في الصحيحين عن أنس في قصة أصحاب بئر معونة الذين قتلوا وقتل الرسول يدعو على قاتليهم ، قال أنس : ونزل فيهم قرآنًا قرأناه حتى رفع : «أن بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا» ثم نسخت تلاوته - وبعض أهل العلم ينكر هذا النوع من النسخ ؛ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد ، قال ابن الحصار : «إنما يرجع في النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله ﷺ ، أو عن صحابي يقول : آية كذا نسخت كذا ، قال : وقد يحكم به عند وجود التعارض المقطوع به مع علم التاريخ ليعرف المتقدم والمتأخر ، قال : ولا يعتمد في النسخ على قول عوام المفسرين ، بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صريح ، ولا معارضة بينة ؛ لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرر في عهده ﷺ ، والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد ، قال : والناس في هذا بين طرفي نقيض ، فمن قائل : لا يقبل في النسخ أخبار الآحاد العدول ، ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسر أو مجتهد ، والصواب خلاف قولهما» [انظر الإقتان ، ج ١ ص ٢٤] .

وقد يقال : إن الآية والحكم المستفاد منها متلازمان ؛ لأن الآية دليل على الحكم ، فإذا نسخت الآية نسخ حكمها ، وإلا وقع الناس في لبس .
ويجاب عن ذلك : بأن هذا التلازم يسلم لو لم ينصب الشارع دليلًا على نسخ

التلاوة، وعلى إبقاء الحكم، أما وقد نصب الدليل على نسخ التلاوة وحدها، وعلى إبقاء الحكم واستمراره فإن التلازم يكون باطلاً، ويتنفي اللبس بهذا الدليل الشرعي الذي يدل على نسخ التلاوة مع بقاء الحكم.

س: لو ذكرت بعضاً من حكم وقوع النسخ؟

ج: من حكم النسخ:

١- مراعاة مصالح العباد.

٢- تطور التشريع إلى مرتبة الكمال حسب تطور الدعوة وتطور حال الناس.

٣- ابتلاء المكلف واختباره بالامتثال وعدمه.

٤- إرادة الخير للأمة والتيسير عليها؛ لأن النسخ إن كان إلى أشق ففيه زيادة

الثواب، وإن كان إلى أخف ففيه سهولة ويسر.

س: هل يشترط في النسخ أن يكون إلى بدل؟

ج: النسخ يكون إلى بدل وإلى غير بدل، والنسخ إلى بدل: إما إلى بدل أخف،

وإما إلى بدل مماثل، وإما إلى بدل أثقل.

١- فالنسخ إلى غير بدل: كنسخ الصدقة بين يدي نجوی رسول الله ﷺ في قوله

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَانِكُمْ صَدَقَةٌ﴾ [المجادلة: ١٢]،

نسخت بقوله: ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَانِكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ

فَأَقِمْوَا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [المجادلة: ١٣].

وأنكر بعض المعتزلة والظاهرية ذلك، وقالوا: إن النسخ بغير بدل لا يجوز

شرعاً؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾

[البقرة: ١٠٦]، حيث أفادت الآية أنه لا بد أن يؤق مكان الحكم المنسوخ بحكم آخر

خير منه مثله.

ويجاب عن ذلك: بأن الله تعالى إذا نسخ حكم الآية بغير بدل فإن هذا يكون

بمقتضى حكمته، رعاية لمصلحة عباده، فيكون عدم الحكم خيراً من ذلك الحكم المنسوخ في نفعه للناس، ويصح حينئذ أن يقال: إن الله نسخ حكم الآية السابقة بما هو خيرٌ منها حيث كان عدم الحكم خيراً للناس.

٢- والنسخ إلى بدل أخف: يمثلون له بقوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ تَيْلَةَ الصَّيَاوِ الرَّفَثِ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، الآية - فهي ناسخة لقوله: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]؛ لأن مقتضاها الموافقة لما كان عليه السابقون من تحريم الأكل والشرب والوطء إذا صلوا العتمة أو ناموا إلى الليلة التالية، كما ذكروا ذلك، فقد روى ابن أبي حاتم عن ابن عمر قال: أنزلت: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ كتب عليهم إذا صلى أحدهم العتمة أو نام حرم عليه الطعام والشراب والنساء إلى مثلها، وروى مثله أحمد والحاكم وغيرهما، وفيه: «فأنزل الله ﷻ: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ تَيْلَةَ الصَّيَاوِ الرَّفَثِ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ ... الآية».

٣- النسخ إلى بدل مماثل: كنسخ التوجه إلى بيت المقدس بالتوجه إلى الكعبة في قوله: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ تَطَّرَ النَّسَاجِدَ الْعَرَابِيَّةَ﴾ [البقرة: ١٤٤].

٤- والنسخ إلى بدل أثقل: كنسخ الحبس في البيوت في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ عَمَلَةَ مِّنْ بَنِيكُم مَّا كَانُوا فِيهَا يَسْتَفْتُونَ﴾ [النساء: ١٥] الآية، بالجلد في قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢] الآية. أو الرجم في قوله: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة».

س: لم ذكرت بعض الآيات المنسوخة في القرآن؟

ج: قد ذكر السيوطي في الإتقان إحدى وعشرين آية اعتبرها من قبيل النسخ نذكر منها ما يأتي ونعلق عليه:

١- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَّكُم مِّنْ أَسْبَابِ عَذَابِكُمْ إِحْدَىٰ عَشْرَةَ آيَةً﴾ [البقرة: ١١٥] منسوخة بقوله: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ تَطَّرَ النَّسَاجِدَ الْعَرَابِيَّةَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقد قيل - وهو الحق -: إن الأولى غير منسوخة لأنها في صلاة التطوع في السفر على الراحلة وكذا في

حال الخوف والاضطراب، وحكمها باق، كما في الصحيحين، والثانية في الصلوات الخمس، والصحيح أنها ناسخة لما ثبت في السنة من استقبال بيت المقدس.

٢- قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، قيل: منسوخة بآية الموارث، وقيل: مجديث: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث». [رواه أبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح].

٣- قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، نسخت بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، لما في الصحيحين من حديث سلمة بن الأكوع أنه قال: لما نزلت ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مِسْكِينٍ﴾ كان من أراد أن يفطر يفتدي، حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها.

وذهب ابن عباس إلى أنها محكمة غير منسوخة: روى البخاري عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقرأ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مِسْكِينٍ﴾ قال ابن عباس: «ليست بمنسوخة، هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان كل يوم مسكيناً» - وليس معنى «يطيقونه» على هذا: يستطيعونه، وإنما معناه: يتحملونه بمشقة وكلفة.

وبعضهم جعل الكلام على تقدير «لا» النافية، أي: وعلى الذين لا يطيقونه.

٤- قوله: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] نسخت بقوله: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا بَقُلْتُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وقيل: يحمل عموم الأمر بالقتال على غير الأشهر الحرم فلا نسخ.

٥- قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، نسخت بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وقيل: إن الآية الأولى محكمة لأنها في مقام الوصية للزوجة إذا لم تخرج ولم تتزوج، أما الثانية فهي لبيان العدة، ولا تنافي بينهما.

٦- قوله: ﴿وَلِإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] نسخت بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٧- قوله: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨] نسخت بآية الموارث وقيل - وهو الصواب - : إنها غير منسوخة وحكمها باقٍ على الندب.

٨- قوله: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَةُ مِنْ بَنَاتِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾ وَالَّذَانِ يَأْتِيَهُمَا مِنْكُمْ فَتَاذُهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ [النساء: ١٥، ١٦]، نسختنا بآية الجلد للبكر في سورة النور:

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] وبالجلد للبكر وبالرجم للثيب الوارد في السنة: «... البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» [رواه مسلم من حديث عبادة بن الصامت].

٩- قوله: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبْرُونَ يَغْلِبُوا بِأَثْنَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥] نسخت بقوله: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا بِأَثْنَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦].

١٠- قوله: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، نسخت بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَىٰ﴾ [التوبة: ٩١] الآية، وبقوله: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢].

وقيل: إنه من باب التخصيص لا النسخ. وقد مر ذكر أمثلة أخرى.

س: وماذا عن المصنفات في الناسخ والمنسوخ؟

ج: صنف في الناسخ والمنسوخ جماعة من العلماء: منهم أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو داود السجستاني، وأبو جعفر النحاس، وابن الأنباري، ومكي بن أبي طالب، وابن العربي، وآخرون، [انظر الإتيان - للسيوطي (٢/٢٠)].

تعريف المطلق والمقيد

س: ما تعريف المطلق؟

ج: المطلق: هو ما دل على الحقيقة بلا قيد، فهو يتناول واحدًا لا بعينه من الحقيقة، وأكثر مواضعه النكرة في الإثبات كلفظ «رقبة» في مثل: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ فإنه يتناول عتق إنسان مملوك- وهو شائع في جنس العبيد مؤمنهم وكافرهم على السواء- وهو نكرة في الإثبات، لأن المعنى: فعلية تحرير رقبة، وكقوله عليه الصلاة والسلام: «لا نكاح إلا بولي» [رواه أحمد والأربعة].

وهو مطلق في جنس الأولياء سواء أكان رشيدًا أو غير رشيد.

ولهذا عرفه بعض الأصوليين: بأنه عبارة عن النكرة في سياق الإثبات، فقولنا: «نكرة» احتراز عن أسماء المعارف وما مدلوله واحد معين، وقولنا: «في سياق الإثبات» احتراز عن النكرة في سياق النفي فإنها تعم جميع ما هو من جنسها. [انظر «الإنفاق» (٣١/٢)].

س: ما تعريف المقيد؟

ج: المقيد: هو ما دل على الحقيقة بقيد، كالرقبة المقيدة بالإيمان في قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

س: ما أقسام المطلق والمقيد؟

ج: للمطلق والمقيد صور عقلية نذكر منها الأقسام الواقعية فيما يلي:

١- أن يتحد السبب والحكم: كالصيام في كفارة اليمين: جاء مطلقًا في القراءة المتواترة بالمصحف: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَيْدِنَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ومقيدًا بالتتابع في قراءة ابن مسعود: «فصيام ثلاثة أيام متتابعات»-

فمثل هذا يحمل المطلق فيه على المقيد لأن السبب الواحد لا يوجب المتنافين - ولهذا قال قوم بالتتابع، وخالفهم من يرى أن القراءة غير المتواترة - وإن كانت مشهورة - ليست حجة، فليس هنا مقيد حتى يحمل عليه المطلق.

٢- أن يتحد السبب ويختلف الحكم: كالأيدي في الوضوء والتميم، قيد غسل الأيدي في الوضوء بأنه إلى المرافق، قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهُمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، وأطلق المسح في التيمم قال تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]، فقيل: لا يحمل المطلق على المقيد لاختلاف الحكم.

ونقل الغزالي عن أكثر الشافعية حل المطلق على المقيد هنا لاتحاد السبب وإن اختلف الحكم.

٣- أن يختلف السبب ويتحد الحكم، وفي هذا صورتان:

(أ) الأولى: أن يكون التقييد واحداً. كعتق الرقبة في الكفارة، ورد اشتراط الإيمان في الرقبة بتقيدها بالرقبة المؤمنة في كفارة القتل الخطأ، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، وأطلقت في كفارة الظهار، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَأَ﴾ [المجادلة: ٩٢]، وفي كفارة اليمين، قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتَهُ: إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، فقال جماعة منهم المالكية وكثير من الشافعية: يحمل المطلق على المقيد من غير دليل، فلا تجزئ الرقبة الكافرة في كفارة الظهار واليمين، وقال آخرون - وهو مذهب الأحناف: لا يحمل المطلق على المقيد إلا بدليل، فيجوز إعتاق الكافرة في كفارة الظهار واليمين.

وحجة أصحاب الرأي الأول: أن كلام الله تعالى متحد في ذاته، لا تعدد فيه، فإذا نص على اشتراط الإيمان في كفارة القتل، كان ذلك تنصيصًا على اشتراطه في كفارة الظهار، ولهذا حمل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ على قوله في أوله الآية: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، من غير دليل خارج، أي: والذاكرات الله كثيرًا، والعرب من مذهبها استحباب الإطلاق اكتفاء بالقيود وطلبًا للإيجاز والاختصار، وقد قال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]، والمراد: «عن اليمين قعيد»، ولكن حذف لدلالة الثاني عليه [انظر (الأحكام) للآمدي ج ٣ ص ٥، و«البرهان» للزركشي، ج ٢ ص ١٦].

وأما حجة أصحاب أبي حنيفة: فإنهم قالوا: إن حمل ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ على: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ جاء بدليل.

ودليله: أن قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ معطوف على قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ولا استقلال له بنفسه، فوجب رده إلى ما هو معطوف عليه ومشارك له في حكمه، ومثله العطف في قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ وإذا امتنع التقيد من غير دليل، فلا بد من دليل، ولا نص من كتاب أو سنة يدل على ذلك، والقياس يلزم منه رفع ما اقتضاه المطلق من الخروج عن العهدة بأي شيء كان، مما هو داخل تحت اللفظ المطلق، فيكون نسخًا، ونسخ النص لا يكون بالقياس.

ويجاب عن ذلك من أصحاب الرأي الأول: بأننا لا نسلم أنه يلزم من قياس المطلق على المقيد نسخ النص المطلق، بل تقييده ببعض مسمياته، فتقيد «الرقبة» بأن تكون مؤمنة، فيكون الإيمان شرطًا في الخروج عن العهدة.

كما أنكم تشترطون فيها صفة السلامة، ولم يدل على ذلك نص من كتاب أو سنة.

(ب) الثانية: أن يكون التقيد مختلفًا، كالكفارة بالصوم، قيد الصوم بالتابع في كفارة القتل، قال تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٢]، وفي كفارة الظهار، قال تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ

مُتَّاعِينَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمَاسَّآ ﴿ [المجادلة: ٤]، وجاء تقييده بالتفريق في صوم المتمتع بالحج .
قال تعالى : ﴿فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي لَيْلٍ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ثم
جاء الصوم مطلقاً دون تقييد بالتتابع أو التفريق في كفارة اليمين قال تعالى : ﴿فَمَنْ لَمْ
يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وفي قضاء رمضان قال تعالى : ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ
مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فالمطلق في هذا لا يحمل على
المقيد؛ لأن القيد مختلف، فحمل المطلق على أحدهما ترجيح بلا مرجح .

٤- أن يختلف السبب ويختلف الحكم: كاليد في الوضوء، والسرقة . قيدت في
الوضوء إلى المرافق، وأطلقت في السرقة، قال تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فلا يحمل المطلق على المقيد للاختلاف سبباً وحكماً، وليس في
هذا شيء من التعارض .

قال صاحب البرهان [(١٥/٢)]: «إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه، وإلا
فلا، والمطلق على إطلاقه، والمقيد على تقييده؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب،
والضابط أن الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً نظر،
فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجب تقييده به، وإن كان له أصل
غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر .

تعريف المنطوق وأقسامه

س: ما تعريف المنطوق؟

ج: المنطوق: هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق- أي أن دلالاته تكون من مادة
الحروف التي ينطق بها .

ومنه: النص، والظاهر، والمؤول .

فالنص: هو ما يفيد بنفسه معنى صريحاً لا يحتمل غيره، كقوله تعالى : ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ

أَيَّامٍ فِي الْحَيْضِ وَسَمِعَ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةَ كَامِلَةً ﴿ [البقرة: ١٩٦] فإن وصف عشرة بـ «كاملة» قطع احتمال العشرة لما دونها مجازاً. وهذا هو الغرض من النص - وقد نقل عن قوم أنهم قالوا بندرة النص جدًّا في الكتاب والسنة، وبالغ إمام الحرمين في الرد عليهم فقال: «لأن الغرض من النص الاستقلال بإفادة المعنى على القطع مع انحسار جهات التأويل والاحتمال، وهذا وإن عز حصوله بوضع الصيغ ردًّا إلى اللغة، فما أكثره مع القرائن الحالية والمقالية».

والظاهر: هو ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنى مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً، فهو يشترك مع النص في أن دلالة في محل النطق، ويختلف عنه في أن النص يفيد معنى لا يحمّل غيره، والظاهر يفيد معنى عند الإطلاق مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فإن الباغي يطلق على الجاهل، ويطلق على الظالم، ولكن إطلاقه على الظالم أظهر وأغلب، فهو إطلاق راجح، والأول مرجوح، وكقوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فانقطاع الحيض يقال فيه: طهر، والوضوء والغسل يقال فيهما: طهر، ودلالة الطهر على الثاني أظهر، فهي دلالة راجحة، والأولى مرجوحة.

والمؤول: هو ما حمل لفظه على المعنى المرجوح للدليل يمنع من إرادة المعنى الراجح، فهو يخالف الظاهر في أن الظاهر يحمل على المعنى الراجح، حيث لا دليل يصرفه إلى المعنى المرجوح، أما المؤول فإنه يحمل على المعنى المرجوح؛ لوجود الدليل الصارف عن إرادة المعنى الراجح، وإن كان كل منهما يدل عليه اللفظ في محل النطق، كقوله تعالى: ﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، فإنه محمول على الخضوع والتواضع وحسن معاملة الوالدين. لاستحاله أن يكون للإنسان أجنحة.

دلالة الاقتضاء ودلالة الإشارة

قد تتوقف صحة دلالة اللفظ على إضمار، وتسمى بدلالة الاقتضاء، وقد لا تتوقف على إضمار ويدل اللفظ على ما لم يقصد به قصدًا أوليًا، وتسمى: دلالة الإشارة.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: فأفطر فعدة؛ لأن قضاء الصوم على المسافر إنما يجب إذا أفطر في سفر، أما إذا صام في سفره فلا موجب للقضاء خلافًا للظاهرية، وكقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فإنه يتضمن إضمار الوطء ويقتضيه، أي: وطء أمهاتكم؛ لأن التحريم لا يضاف إلى الأعيان، فوجب لذلك إضمار فعل يتعلق به التحريم وهو الوطء، وهذا النوع يقرب من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو من باب إيجاز القصر في البلاغة- وسمي «اقتضاء» لاقتضاء الكلام شيئًا زائدًا على اللفظ.

والثاني: وهو دلالة الإشارة، كقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَاغِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَّاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَّاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ مَخْتَلَتُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْتَمَنَ بَيْنَهُمْ وَأَتَعَوْا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فإنه يدل على صحة صوم من أصبح جنبًا؛ لأنه يبيح الوطء إلى طلوع الفجر بحيث لا يتسع الوقت للغسل، وهذا يستلزم الإصباح على جنابة، وإباحة سبب الشيء إباحة للشيء نفسه، فإباحة الجماع إلى آخر جزء من الليل لا يتسع معه الغسل قبل الفجر إباحة للإصباح على جنابة.

وهاتان الدالتان- الاقتضاء والإشارة- أخذاً من المنطوق أيضاً، فهما من أقسام المنطوق، فالمنطوق على هذا يشمل: ١- النص، ٢- والظاهر، ٣- والمؤول، ٤- والاقتضاء، ٥- والإشارة.

س: ما تعريف المفهوم؟

ج: المفهوم: هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق.

س: وما أقسام المفهوم؟

ج: المفهوم ينقسم إلى قسمين: ١- مفهوم موافقة. ٢- مفهوم مخالفة.

١- مفهوم الموافقة: هو ما يوافق حكمه المنطوق، وهو نوعان:

(أ) النوع الأول: فحوى الخطاب: وهو ما كان المفهوم فيه أولى بالحكم من المنطوق، كفهم تحريم الشتم والضرب من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا آفٍ﴾ [الإسراء: ٢٣]؛ لأن منطوق الآية تحريم التأفف، فيكون تحريم الشتم والضرب أولى لأنهما أشد.

(ب) النوع الثاني: لحن الخطاب: وهو ما ثبت الحكم فيه للمفهوم كنبوته للمنطوق على السواء، كدلالة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ تُلْمَةً إِيَّاهُمْ يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠] على تحريم إحراق أموال اليتامى أو إضاعتها بأي نوع من أنواع التلف؛ لأن هذا مساوٍ للأكل في الإتلاف.

وتسمية هذين بمفهوم الموافقة؛ لأن المسكوت عنه يوافق المنطوق به في الحكم وإن زاد عليه في النوع الأول، وساواه في الثاني، والدلالة فيه من قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى، أو بالأعلى على الأدنى، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، فالجملة الأولى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ من التنبيه على أنه يؤدي إليك الدينار وما تحته، والجملة الثانية: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَّا يُؤَدِّهِ﴾

إِيَّاكَ ﴿ من التثنية على أنك لا تأمنه بقنطار.

٢- مفهوم المخالفة: هو ما يخالف حكمه المنطوق، وهو أنواع:

(أ) مفهوم صفة: والمراد بها الصفة المعنوية، كالمشتق: في قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ زَوْجٌ مِّنْكَ فَزَوِّجْهُ فَجَزَاءُ مَا فَتِنَاكَ فَمَا فَتَنَكَ بِ«فاسق» أن غير الفاسق لا يجب الثبوت في خبره، ومعنى هذا أنه يجب قبول خبر الواحد العدل. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مِّتْعِدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فهو يدل على انتفاء الحكم في المخطئ؛ لأن تخصيص العمد بوجوب الجزاء به يدل على نفي وجوب الجزاء في قتل الصيد خطأ، وكالعدد في قوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، مفهومه: أن الإحرام بالحج في غير أشهره لا يصح، وقوله: ﴿فَأَجِدُوهُمْ مِّنْ ذُنُوبٍ جَدِيدَةٍ﴾ [النور: ٤] مفهومه: ألا يجلد أقل أو أكثر.

(ب) مفهوم شرط: كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلٌ فَلَا تُنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦]،

فمعناه: أن غير الحوامل لا يجب الإنفاق عليهن.

(ج) مفهوم غاية: كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، مفهوم هذا: أنها تحل للأول إذا نکحت غيره بشروط النكاح.

(د) مفهوم حصر: كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]،

مفهومه: أن غيره سبحانه لا يعبد ولا يستعان به، ولذلك كانت دالة على إفراده تعالى بالعبادة والاستعانة.

وقد اختلف في الاحتجاج بهذه المفاهيم، والأصح في ذلك أنها حجة بشروط،

منها:

(أ) ألا يكون المذكور خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم للحجور في قوله تعالى:

﴿وَرَبِّكُمْ أَلْتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لأن الغالب كون الربائب في حجور

الأزواج.

(ب) ومنها ألا يكون المذكور لبيان الواقع، فلا مفهوم لقوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]؛ لأن الواقع أن أي إله لا برهان عليه، وقوله: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ صفة لازمة جيء بها للتوكيد والتهمك بمدعى إله مع الله لا أن كون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتِكُمْ عَلَى الْإِغْيَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ مَحْصَنًا﴾ [النور: ٢٣]. فلا مفهوم له يدل على إباحة إكراه السيد لأمتة على البناء إن لم ترد التحصن، وإنما قال: ﴿إِنْ أَرَدْتُمْ مَحْصَنًا﴾؛ لأن الإكراه لا يتأق إلا مع إرادة التحصن.

وعن جابر بن عبد الله قال: «كان عبد الله بن أبي يقول لجارية له: اذهبي فأبعينا شيئا، وكانت كارهة، فأنزل الله: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتِكُمْ عَلَى الْإِغْيَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ مَحْصَنًا لِنَبْتِئُوا عَرْضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ عَفْوٌ رَجِيمٌ﴾ [النور: ٢٣]. وعن جابر أيضا: «أن جارية لعبد الله بن أبي، يقال لها: «مُسيكة» وأخرى يقال لها: «أميمة»، فكان يريدنها على الزنا، فشكنا ذلك إلى النبي ﷺ فأنزل الله: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتِكُمْ﴾» [أخرجهما مسلم وغيره].

والأمر في الاحتجاج بمفهوم الموافقة أيسر، فقد اتفق العلماء على صحة الاحتجاج به سوى الظاهرية. أما الاحتجاج بمفهوم المخالفة فقد أثبتته مالك والشافعي وأحمد، ونفاه أبو حنيفة وأصحابه.

واحتج المثبتون بحجج عقلية وعقلية:

فمن الحجج العقلية: ما روي أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، قال النبي ﷺ: «قد خيرني ربي، فوالله لأزيدنه على السبعين». ففهم النبي ﷺ أن ما زاد على السبعين بخلاف السبعين [نقله ابن جرير بأسانيد كثيرة].

ومنها: ما ذهب إليه ابن عباس رضي الله عنهما من منع توريث الأخت مع البنت [نقله ابن

جريب وغيره عن ابن عباس] استدلالاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْثًا هَلَكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَكِنَّ أُخْتًا فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، حيث إنه فهم من توريث الأخت مع عدم الولد امتناع توريثها مع البنات؛ لأنها ولد، وهو من فصحاء العرب، وترجمان القرآن. ومنها: ما روي «أن يعلى بن أمية» قال لعمر: ما بالنا نقصر وقد أمنا. وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]، ووجه الاحتجاج به: أنه فهم من تخصيص القصر عند الخوف عدم القصر عند الأمن، ولم ينكر عليه عمر، بل قال: «لقد عجبت مما عجبت منه، فسألت النبي ﷺ عن ذلك، فقال لي: هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» [رواه الإمام أحمد، ورواه مسلم وأهل السنن]، ويعلى بن أمية وعمر من فصحاء العرب، وقد فهما ذلك، والنبي ﷺ أقرهما عليه.

ومن الحجج العقلية: أنه لو كان حكم الفاسق وغير الفاسق سواء في قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْهُمْ فَاصْبِرْ إِنَّ الصَّبْرَ هُوَ الْفَيْسُ﴾ [الحجرات: ٦]، في وجوب الثبوت في الخبر لما كان لتخصيص الفاسق بالذكر فائدة. وقس على ذلك سائر الأمثلة [الإنتان: (٣١/٢)].

أمثال القرآن

س: ما تعريف الأمثال؟

ج: الأمثال: جمع مثل، والمثل والمثّل والمثيل: كالشبه والشبيه والشيء لفظاً ومعنى.

والمثل في الأدب: قول محكي سائر يقصد به تشبيه حال الذي حكى فيه بحال الذي قيل لأجله، أي: يشبه مضربه بمورده، مثل: «رب رمية من غير رام» أي: رب رمية

مصيبة حصلت من رام شأنه أن يخطئ، وأول من قال هذا الحكم بن يغيوث النخري، يضرب للمخطئ يصيب أحياناً، وعلى هذا فلا بد له من مورد يشبه مضربه به.

ويطلق المثل على الحال والقصة العجيبة الشأن، وبهذا المعنى فسر لفظ المثل في كثير من آيات، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْمُنْتَهَى الَّذِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَرٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ [محمد: ١٥]: أي قصتها وصفتها التي يتعجب منها. [انظر «بلاغة القرآن» للعلامة محمد الخضر حسين ص ٢٦].

وأشار الزمخشري إلى هذه المعاني الثلاثة في كشافه فقال: «والمثل في أصل كلامهم بمعنى المثل والنظير، ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده: مثل، ولم يضربوا مثلاً ولا رأوه أهلاً للتسيير ولا جديراً بالتداول والقبول إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه»، ثم قال: «وقد استعير المثل للحال أو الصفة أو القصة إذا كان لها شأن وفيها غرابة».

وهناك معنى رابع ذهب إليه علماء البيان في تعريف المثل فهو عندهم: المجاز المركب الذي تكون علاقته المتشابهة متى فشا استعماله، وأصله الاستعارة التمثيلية، كقولك للمتروك في فعل أمر: «ما لي أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى». وقيل في ضابط المثل كذلك: إنه إبراز المعنى في صورة حسية تكسبه روعةً وجمالاً، والمثل بهذا المعنى لا يشترط أن يكون له مورد، كما لا يشترط أن يكون مجازاً مركباً. وإذا نظرنا إلى أمثال القرآن التي يذكرها المؤلفون وجدنا أنهم يوردون الآيات المشتملة على تمثيل حال أمر بحال أمر آخر، سواء أورد هذا التمثيل بطريق الاستعارة، أم بطريق التشبيه الصريح، أو الآيات الدالة على معنى رائع بإيجاز، أو التي يصح استعمالها فيما يشبه ما وردت فيه، فإن الله تعالى ابتدأها دون أن يكون لها مورد من قبل.

فأمثال القرآن لا يستقيم حملها على أصل المعنى اللغوي الذي هو الشبيه والنظير، ولا يستقيم حملها على ما يذكر في كتب اللغة لدى من ألفوا في الأمثال، إذ ليست

أمثال القرآن أقوالاً استعملت على وجه تشبيه مضرها بموردها، ولا يستقيم حملها على معنى الأمثال عند علماء البيان فمن أمثال القرآن ما ليس باستعارة وما لم يفش استعماله، ولذا كان الضابط الأخير أليق بتعريف المثل في القرآن: فهو إبراز المعنى في صورة رائعة موجزة لها وقعها في النفس، سواء أكانت تشبيهاً أو قولاً مرسلًا.

فابن القيم يقول في أمثال القرآن: تشبيه شيء بشيء في حكمه، وتقريب المعقول من المحسوس، أو أحد المحسوسين من الآخر واعتبار أحدهما بالآخر، ويسوق الأمثلة: فتجد أكثرها على طريقة التشبيه الصريح كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنزِلَتْ مِنْ السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٢٤]، ومنها ما يجيء على طريقة التشبيه الضمني، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّبِعْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]، إذ ليس فيه تشبيه صريح.

ومنه ما لم يشتمل على تشبيه ولا استعارة، كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ صُرْبًا مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوهُ مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ﴾ [الحج: ٧٣] فقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ .. قد سماه الله مثلاً وليس فيه استعارة ولا تشبيه.

أنواع الأمثال في القرآن

س: ما أنواع الأمثال في القرآن؟

ج: الأمثال في القرآن ثلاثة أنواع:

١- الأمثال المصراحة.

٢- والأمثال الكامنة.

٣- والأمثال المرسله.

النوع الأول: الأمثال المصرحه - وهي ما صرح فيها بلفظ المثل، أو ما يدل على التشبيه، وهي كثيرة في القرآن نورد منها ما يأتي:

(أ) قوله تعالى في حق المنافقين: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَزَرَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ ضُمُّكُمْ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴿البقرة: ١٧-١٩﴾، إلى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

ففي هذه الآيات ضرب الله للمنافقين مثلين: مثلاً نارياً في قوله: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ لما في النار من مادة النور، ومثلاً مائياً في قوله: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ لما في الماء من مادة الحياة، وقد نزل الوحي من السماء متضمناً لاستنارة القلوب وحياتها، وذكر الله حظ المنافقين في الحالين، فهم بمنزلة من استوقد ناراً للإضاءة والنفع حيث انتفعوا مادياً بالدخول في الإسلام، ولكن لم يكن له أثر نوري في قلوبهم، فذهب الله بما في النار من الإضاءة: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ وأبقى ما فيها من الإحراق، وهذا مثلهم الناري.

وذكر مثلهم المائي فشبههم بحال من أصابه مطر فيه ظلمة ورعد وبرق فخارت قواه ووضع أصبعيه في أذنيه وأغمض عينيه خوفاً من صاعقة تصيبه؛ لأن القرآن بزواجه وأوامره ونواهي وخطابه نزل عليهم نزول الصواعق.

(ب) وذكر الله المثليين: المائي والناري في سورة الرعد للحق والباطل، فقال تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حُلِيٍّ أَوْ مَنَعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

شبه الوحي الذي أنزله من السماء لحياة القلوب بالماء الذي أنزله لحياة الأرض بالنبات، وشبه القلوب بالأودية، والسييل إذا جرى في الأودية احتل زبداً وغثاء،

فكذلك الهدى والعلم إذا سرى في القلوب أثار ما فيها من الشهوات ليذهب بها، وهذا هو المثل المائي في قوله: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ وهكذا يضرب الله الحق والباطل.

وذكر المثل الناري في قوله: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ﴾ . . فالمعادن من ذهب أو فضة أو نحاس أو حديد عند سبكها تخرج النار ما فيها من الخبث وتفصله عن الجوهر الذي ينتفع به فيذهب جفاء، فكذلك الشهوات يطرحها قلب المؤمن ويجفوها كما يطرح السيل والنار ذلك الزبد وهذا الخبث.

النوع الثاني من الأمثال: الأمثال الكامنة - وهي التي لم يصرح فيها بلفظ التمثيل، ولكنها تدل على معان رائعة في إيجاز، يكون لها وقعها إذا نقلت إلى ما يشبهها، ويمثلون لهذا النوع بأمثلة منها:

١- ما في معنى قولهم: «خير الأمور الوسط»:

(أ) قوله تعالى في البقرة: ﴿لَا فَاْرِضْ وَلَا يَكْرُ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨].

(ب) قوله تعالى في الناقة: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ

ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

(ج) قوله تعالى في الصلاة: ﴿وَلَا يَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ

سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

(د) قوله تعالى في الإنفاق: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ

الْبَسْطِ﴾ [الاسراء: ٢٩].

٢- ما في معنى قولهم: «ليس الخبر كالمعاينة»:

قوله تعالى في إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لَيْطَمِينَ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

٣- ما في معنى قولهم: «كما تدين تدان»:

قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوًّا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

٤- ما في معنى: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»:

قوله تعالى على لسان يعقوب: ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا ءَامَنُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤].

النوع الثالث: الأمثال المرسله في القرآن - وهي جمل أرسلت إرسالاً من غير تصريح بلفظ التشبيه، فهي آيات جارية مجرى الأمثال.

ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- ١- ﴿أَلَمْ يَكُنْ حَاصِصَ الْحَقِّ﴾ [يوسف: ٥١].
- ٢- ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨].
- ٣- ﴿فَضَىٰ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف: ٤١].
- ٤- ﴿الَّذِينَ أَلْبَسُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمُ الْبُرُوقَ﴾ [هود: ٨١].
- ٥- ﴿لِكُلِّ نَبَلٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [الأنعام: ٦٧].
- ٦- ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣].
- ٧- ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكْرَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤].
- ٨- ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].
- ٩- ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].
- ١٠- ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠].
- ١١- ﴿كُلُّ حَزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].
- ١٢- ﴿مُضَعَّفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ﴾ [الحج: ٧٣].
- ١٣- ﴿لِيُنْزِلَ هَذَا فليَعْمَلِ الْعَمِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١].
- ١٤- ﴿لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ﴾ [المائدة: ١٠٠].
- ١٥- ﴿كَمْ مِّن فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].
- ١٦- ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤].

واختلفوا في هذا النوع من الآيات الذي يسمونه إرسال المثل، ما حكم استعماله

استعمال الأمثال؟

فراه بعض أهل العلم خروجًا عن أدب القرآن، قال الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَكَزٍ دِينَكَوْ وَلِي دِينَ﴾ [الكافرون: ٦]: «جرت عادة الناس بأن يتمثلوا بهذه الآية عند المتاركة، وذلك غير جائز؛ لأنه تعالى ما أنزل القرآن ليتمثل به، بل يتدبر فيه، ثم يعمل بموجبه».

ورأى آخرون أنه لا حرج فيما يظهر أن يتمثل الرجل بالقرآن في مقام الجحد، كأن بأسف أسفًا شديدًا لنزول كارثة قد تقطعت أسباب كشفها عن الناس فيقول: ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨]، أو يجاوره صاحب مذهب فاسد يحاول استهواءه إلى باطله فيقول: ﴿لَكَزٍ دِينَكَوْ وَلِي دِينَ﴾ والإثم الكبير في أن يقصد الرجل إلى التظاهر بالبراعة فيتمثل بالقرآن حتى في مقام الهزل والمزاح [بلاغة القرآن ص ٣٣].

س: ما فوائد الأمثال؟

١- الأمثال تبرز المعقول في صورة المحسوس الذي يلمسه الناس، فيتقبله العقل؛ لأن المعاني المعقولة لا تستقر في الذهن إلا إذا صيغت في صورة حسية قريبة الفهم، كما ضرب الله مثلًا لحال المنفق رياء، حيث لا يحصل من إنفاقه على شيء من الثواب، فقال تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابُهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَمَا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤].

٢- وتكشف الأمثال عن الحقائق، وتعرض الغائب في معرض الحاضر كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

٣- وتجمع الأمثال المعنى الرائع في عبارة موجزة كالأمثال الكامنة والأمثال المرسلة في الآيات الأنفة الذكر.

٤- ويضرب المثل للترغيب في المثل حيث يكون الممثل به مما ترغب فيه النفوس، كما ضرب الله مثلًا لحال المنفق في سبيل الله حيث يعود عليه الإنفاق بخير كثير، فقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ

سَنَائِلَ فِي كُلِّ سُئُلٍ مِائَةٌ حَبُّهُ وَاللَّهُ يُضَعِّفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ ﴿البقرة: ٢٦١﴾.

٥- ويضرب المثل للتكثير حيث يكون الممثل به مما تكرهه النفوس، كقوله تعالى في النهي عن الغيبة: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضًا أَيْحُبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢].

٦- ويضرب المثل للمدح الممثل، كقوله تعالى في الصحابة: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَجٍ أَخْرَجَ شُطْرَهُ فَأَزَرَ فَأَسْتَغْلَطَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُرْبِهِ. يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، وكذلك حال الصحابة فإنهم كانوا في بدء الأمر قليلاً، ثم أخذوا في النمو حتى استحكهم أمرهم، وامتلات القلوب إعجاباً بعظمتهم.

٧- ويضرب المثل حيث يكون للممثل به صفة يستقبحها الناس، كما ضرب الله مثلاً لحال من آتاه الله كتابه، فتنكب الطريق عن العمل به، وانحدر في الدنيايا منغمساً، فقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْمَوَارِيثِ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَنْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرَكُهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٥، ١٧٦].

٨- والأمثال أوقع في النفس، وأبلغ في الوعظ، وأقوى في الزجر، وأقوم في الإقناع، وقد أكثر الله تعالى الأمثال في القرآن للتذكرة والعبرة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧]، وقال: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وضرِبها النبي ﷺ في حديثه، واستعان بها الداعون إلى الله في كل عصر لنصرة الحق وإقامة الحجة، ويستعين بها المربون ويتخذونها من وسائل الإيضاح والتشويق، ووسائل التربية في الترغيب أو التنفير، في المدح أو الذم.

ضرب الأمثال بالقرآن:

جرت عادة أهل الأدب أن يسوقوا الأمثلة في مواطن تشبه الأحوال التي قيلت

فيها، وإذا صح هذا في أقوال الناس التي جرت مجرى المثل، فإن العلماء يكرهون ضرب الأمثال بالقرآن، ولا يرون أن يتلو الإنسان آية من آيات الأمثال في كتاب الله عند شيء يعرض من أمور الدنيا، حفاظًا على روعة القرآن، ومكانته في نفوس المؤمنين، قال أبو عبيد: «وكذلك الرجل يريد لقاء صاحبه أو يهيم بحاجته فيأتيه من غير طلب فيقول كالمزح: ﴿جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٠]، فهذا من الاستخفاف بالقرآن»، ومنه قول ابن شهاب الزهري: «لا تناظر بكتاب الله ولا بسنة رسول الله ﷺ»، قال أبو عبيد: «يقول: لا تجعل لها نظيرًا من القول ولا الفعل».

أقسام القرآن

س: تحدث عن القسم في القرآن؟

ج: يختلف الاستعداد النفسي عند الفرد في تقبله للحق وانقياده لنوره، فالنفس الصافية التي لم تتدنس فطرتها بالرجس تستجيب للهدى، وتفتح قلبها لإشعاعه، ويكفيها في الانصياع إليه اللمحة والإشارة، أما النفس التي رانت عليها سحابة الجهل، وغشيتها ظلمة الباطل فلا يهتز قلبها إلا بمطارق الزجر، وصيغ التأكيد، حتى يتزعزع نكيرها، والقسم في الخطاب من أساليب التأكيد التي يتخللها البرهان المفحم، والاستدراج بالخصم إلى الاعتراف بما يجحد.

س: ما تعريف القسم وما صيغته؟

ج: الأقسام: جمع قسم - بفتح السين - بمعنى الحلف واليمين، والصيغة الأصلية للقسم أن يؤق بالفعل «أقسم» أو «أحلف» متعديًا بالباء إلى المقسم به، ثم يأتي المقسم عليه، وهو المسمى بجواب القسم، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨].

فأجزاء صيغة القسم ثلاثة :

١- الفعل الذي يتعدى بالباء .

٢- والمقسم به .

٣- والمقسم عليه .

ولما كان القسم يكثر في الكلام، اختصر فصار فعل القسم يحذف ويكتفي بالباء ثم عُوِّضَ عن الباء بالواو في الأسماء الظاهرة كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَنْشِئُ﴾ [الليل: ١]، وبالتاء في لفظ الجلالة كقوله: ﴿وَتَأْتِيهِمُ الْجَلَالَةُ﴾ [الأنبياء: ٥٧] وهذا قليل، أما الواو فكثيرة.

والقسم واليمين واحد: ويعرف بأنه: ربط النفس، بالامتناع عن شيء أو الإقدام عليه، بمعنى معظم عند الحالف حقيقة أو اعتقاداً، وسمي الحلف يمينا؛ لأن العرب كان أحدهم يأخذ بيمين صاحبه عند التحالف.

س: ما فائدة القسم؟

ج: تمتاز اللغة العربية بدقة التعبير واختلاف الأساليب بتنوع الأغراض، وللمخاطب حالات مختلفة، هي المسماة في المعاني بأضرب الخبر الثلاثة: الابتدائي، والطلبى، والإنكارى.

فقد يكون المخاطب خالي الذهن من الحكم فيلقى إليه الكلام غفلاً من التأكيد، ويسمى هذا الضرب: ابتدائياً.

وقد يكون متردداً في ثبوت الحكم وعدمه، فيحسن تقوية الحكم له بمؤكد ليزيل تردده، ويسمى هذا الضرب: طلبياً.

وقد يكون منكراً للحكم، فيجب أن يؤكد له الكلام بقدر إنكاره قوة وضعفاً، ويسمى هذا الضرب: إنكارياً.

والقسم من المؤكدات المشهورة التي تمكن الشيء في النفس وتقويه، وقد نزل القرآن الكريم للناس كافة، ووقف الناس منه مواقف متباينة، فمنهم الشاك، ومنهم

المنكر، ومنهم الخصم الألد.

فالقسم في كلام الله يزيل الشكوك، ويحبط الشبهات، ويقيم الحجة، ويؤكد الأخبار، ويقرر الحكم في أكمل صورة.

س: ما أنواع المقسم به في القرآن؟

ج: يقسم الله تعالى بنفسه المقدسة الموصوفة بصفاته، أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته، وإقسامه ببعض مخلوقاته دليل على أنه من عظيم آياته، وقد أقسم الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع:

- ١- في قوله: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].
- ٢- وقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِنَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبا: ٣].
- ٣- وقوله: ﴿وَيَسْتَبِشُونَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ﴾ [يونس: ٥٣]. وفي هذه الثلاثة أمر الله نبيه ﷺ أن يقسم به.

- ٤- وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨].
 - ٥- وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢].
 - ٦- وقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].
 - ٧- وقوله: ﴿فَلَا أُقِيمُ رَبِّ السَّرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠].
- وسائر القسم في القرآن بمخلوقاته، كقوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ۝ وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا﴾ [الشمس: ١، ٢].

- وقوله: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [الليل: ١-٣].
- وقوله: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢].
- وقوله: ﴿فَلَا أُقِيمُ بِالْحَنِينِ﴾ [التكوير: ١٥].
- وقوله: ﴿وَاللَّيْلِ وَالرَّيْثُونَ ۝ وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ١، ٢].
- وهذا هو الكثير في القرآن.

ولله أن يحلف بما شاء، أما حلف العباد بغير الله فهو ضربٌ من الشرك، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف بغير الله فقد كفر - أو أشرك» [رواه الترمذي وحسنه، وصححه الحاكم].

وإنما أقسم الله بمخلوقاته؛ لأنها تدل على بارئها، وهو الله تعالى، وللإشارة إلى فضيلتها ومنفعتيها ليعتبر الناس بها.

وعن الحسن قال: «إن الله يقسم بما شاء من خلقه، وليس لأحد أن يقسم إلا بالله» [أخرجه ابن أبي حاتم].

س: ما أنواع القسم في القرآن؟

ج: القسم إما ظاهر، وإما مضمّر.

١- فالظاهر: هو ما صُرح فيه بفعل القسم، وصرّح فيه بالمقسم به، ومنه ما حذف فيه فعل القسم كما هو الغائب اكتفاءً بالجار من الياء أو الواو أو التاء، وقد أدخلت «لا» النافية على فعل القسم في بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿لَا أُقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [١،٢].

ف قيل: «لا» في الموضعين نافية محذوف يناسب المقام، والتقدير مثلاً: لا صحة لما تزعمون أنه لا حساب ولا عقاب، ثم أستأنف فقال: أقسم بيوم القيامة، وبالنفس اللوامة، أنكم ستبعثون، وقيل: «لا» لنفي القسم كأنه قال: لا أقسم عليك بذلك اليوم وتلك النفس، ولكني أسألك غير مقسم، أتحسب أنا لا نجتمع عظامك إذا تفرقت بالموت؟ إن الأمر من الظهور بحيث لا يحتاج إلى قسم، وقيل: «لا» زائدة، وجواب القسم في الآية المذكورة محذوف دل عليه قوله بعد: ﴿أَنْحَسِبُ الْإِنْسَانَ﴾ .. إلخ، والتقدير: لتبعثن ولتحاسبين.

٢- والقسم المضمّر هو ما لم يصرح فيه بفعل القسم ولا بالمقسم به، وإنما تدل عليه اللام المؤكدة التي تدخل على جواب القسم كقوله تعالى: ﴿لَتَتَّبِعُونَ﴾ في: ﴿أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]. أي والله لتبلون.

س: ما أحوال المقسم عليه؟

١- المقسم عليه يراد بالمقسم توكيده، وتحقيقه، فلا بد أن يكون مما يحسن فيه ذلك، كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها.

٢- وجواب القسم يذكر تارة -وهو الغالب- وتارة يحذف، كما يحذف جواب «لو» كثيرًا، كقوله: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥] وحذف مثل هذا من أحسن الأساليب؛ لأنه يدل على التفضيم والتعظيم، فالتقدير مثلاً: لو تعلمون ما بين أيديكم علم الأمر اليقين لفلتم ما لا يوصف من الخير، فحذف جواب القسم كقوله: ﴿وَالْقَجْرِ ۝١ وَبِلَالِ عَشْرِ ۝٢ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝٣ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ ۝٤ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَمِيرٍ﴾ [الفجر: ١-٥]، فالمراد بالقسم: أن الزمان المتضمن لمثل هذه الأعمال أهل أن يقسم الرب ﷻ به، فلا يحتاج إلى جواب، وقيل: الجواب محذوف، أي: لتعذبن يا كفار مكة، وقيل: مذکور، وهو قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]، والصحيح المناسب أنه لا يحتاج إلى جواب.

وقد يحذف الجواب لدلالة المذكور عليه، كقوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۝١ وَلَا أَقِيمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ١ - ٢]، فجواب القسم محذوف دل عليه قوله بعد: ﴿أَبْجَسُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣]... إلخ، والتقدير: لتبعثن ولتحاسبن.

٣- والماضي مثبت المتصرف الذي لم يتقدم معموله إذا وقع جوابًا للقسم تلزمه اللام و«قد»، ولا يجوز الاقتصار على إحداهما إلا عند طول الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَّهَا ۝١ وَالْقَمَرُ إِذَا لِلَّهَا ۝٢ وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّتْهَا ۝٣ وَاللَّيْلِ إِذَا يَفْسُهَا ۝٤ وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَّتْهَا ۝٥ وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَّتْهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن رَّزَقْنَاهَا﴾ [الشمس: ١-٩].

فجواب القسم: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن رَّزَقْنَاهَا﴾ حذفت منه اللام لطول الكلام.

ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءُ ذَاتِ الْبُرُوجِ ۝١ وَالْيَوْمِ الْوَعُودِ ۝٢ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ۝٣ قِيلَ أَصْحَبُ الْأَعْدَادِ﴾ [البروج: ١-٤]: إن الأحسن أن يكون هذا القسم مستغنياً

عن الجواب، لأن القصد التنبيه على المقسم به، وأنه من آيات الرب العظيمة، وقيل: الجواب محذوف دل عليه: ﴿قِيلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ﴾ أي أنهم ملعونون، يعني كفار مكة كما لعن أصحاب الأخدود، وقيل: حذف صدره، وتقديره: لقد قتل؛ لأن الفعل الماضي إذا وقع جواباً للقسم تلزمه اللام و«قد»، ولا يجوز الاقتصار على إحداهما إلا عند طول الكلام، كما سبق في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمِيرِ وَصُحَّحَهَا﴾، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقَهَا﴾.

٤- ويقسم الله على أصول الإيمان التي يجب على الخلق معرفتها فتارة يقسم على التوحيد كقوله: ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا ① فَأَلزَجِرَتْ زَجْرًا ② فَأَلتَلَيَّتْ ذِكْرًا ③ إِنَّ إِلَهَهُمْ لَوَّحِدٌ﴾ [الصافات: ١-٤].

وتارة يقسم على أن القرآن حق كقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْجِعِ الشُّجُورِ ⑤ وَإِنَّهُمْ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ⑥ إِنَّهُمْ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧].

وتارة على أن الرسول حق كقوله: ﴿يَس ① وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ② إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١-٣].

وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، كقوله: ﴿وَالذَّارِيَةِ ذَرْوًا ① فَأَلْحَمَلَتْ وَفَرًا ② فَأَلْجَرِيَتْ يُتْرًا ③ فَأَلْقَسَمَتْ أَمْرًا ④ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ⑤ وَإِنَّ الَّذِينَ لَوْعُوا﴾ [الذاريات: ١-٦].

وتارة على حال الإنسان، كقوله: ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَغْشَى ① وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ② وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ③ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾ [الليل: ١-٤].

٥- والقسم إما على جملة خبرية- وهو الغالب- كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُمْ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وإما على جملة طلبية في المعنى كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَلَنَّهِنَّ أجمعِينَ ④ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢-٩٣]؛ لأن المراد التهديد والوعيد.

س: وما أحوال القسم مع الشرط؟

ج: يجتمع القسم والشرط فيدخل كل منهما على الآخر فيكون الجواب للمتقدم

منهما- قسماً كان أو شرطاً- ويغني عن جواب الآخر.

فإن تقدم القسم على الشرط كان الجواب للقسم وأغنى عن جواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَّمْ تَنْتَهَ لِأَرْحَمَنَكَ﴾ [مريم: ٤٦]، إذ التقدير: والله لئن لم تنته.

واللام الداخلة على الشرط ليست بلام جواب القسم كالتي في مثل قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ولكنها اللام الداخلة على أداة شرط للإيدان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط، وتسمى اللام المؤذنة، وتسمى كذلك الموطئة؛ لأنها وطأت الجواب للقسم، أي: مهدئة له. ومنه قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤَلِّبُنَّ الْأَدْبِرَ ثُمَّ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [الحشر: ١٢]، وأكثر ما تدخل اللام الموطئة على «إن» الشرطية، وقد تدخل على غيرها.

ولا يقال: إن الجملة الشرطية هي جواب القسم المقدر، فإن الشرط لا يصلح أن يكون جواباً؛ لأن الجواب لا يكون إلا خبراً، والشرط إنشاء، وعلى هذا فإن قوله تعالى في المثال الأول: ﴿لَأَرْحَمَنَّكَ﴾ يكون جواباً للقسم المقدر أغنى عن جواب الشرط.

ودخول اللام الموطئة للقسم على الشرط ليس واجباً، فقد تحذف مع كون القسم مقدراً قبل الشرط، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

والذي يدل على أن الجواب للقسم لا للشرط دخول اللام فيه، وأنه ليس بمجزوم، بدليل قوله تعالى: ﴿لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، ولو كانت جملة ﴿لَا يَأْتُونَ﴾ جواباً للشرط لجزم الفعل. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

فاللام في: ﴿وَلَئِنْ﴾ هي الموطئة للقسم، واللام في: ﴿لَإِلَى اللَّهِ﴾ هي لام القسم، أي: الواقعة في الجواب، ولم تدخل نون التوكيد على الفعل للفصل بينه وبين

اللام بالجار والمجرور، والأصل: لئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى الله.
* إجراء بعض الأفعال مجرى القسم:

إذا كان القسم يأتي لتأكيد المقسم عليه فإن بعض الأفعال يجري مجراه إذا كان سياق الكلام في معناه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، فاللام في قوله: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ لام القسم، والجملة بعدها جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف.

وحمل المفسرون على هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣].

وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤].

وقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥].

الجدل في القرآن

س: ما تعريف الجدل؟

ج: الجدل والجدال: المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة لإلزام الخصم، أصله من جدلت الحبل: أي أحكمت فتله، فكان المتجادلين يفتل كل واحد الآخر عن رأيه.

وقد ذكره الله في القرآن على أنه من طبيعة الإنسان في قوله: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، أي: خصومة ومنازعة.

وأمر رسول الله ﷺ أن يجادل المشركين بالطريقة الحسنة التي تلين عريكتهم في قوله: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّلْهُمْ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

وأباح مناظرة أهل الكتاب بتلك الطريقة في قوله: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

ومثل هذا من قبيل المناظرة التي تهدف إلى إظهار الحق، وإقامة البرهان على صحته، وهي الطريقة التي يشتمل عليها جدل القرآن في هداية الكافرين وإلزام المعاندين، بخلاف مجادلة أهل الأهواء فإنها منازعة باطلة، قال تعالى: ﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ﴾ [الكهف: ٥٦].

س: هل أفرد موضوع الجدل في القرآن بالتصنيف؟

ج: أفرده من المتأخرين بالتصنيف العلامة سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم المعروف بابن أبي العباس الحنبلي نجم الدين الطوفي المتوفى سنة ٧١٦ هجرية.

س: ما طريقة القرآن في المناظرة؟

ج: القرآن الكريم تناول كثيرًا من الأدلة والبراهين التي حاج بها خصومه في صورة واضحة جلية يفهمها العامة والخاصة، وأبطل كل شبهة فاسدة ونقضها بالمعارضة والمنع في أسلوب واضح النتائج، سليم التركيب، لا يحتاج إلى إعمال عقل أو كثير بحث.

ولم يسلك القرآن في الجدل طريقة المتكلمين الاصطلاحية في المقدمات والنتائج التي يعتمدون عليها، من الاستدلال بالكل على الجزئي في قياس الشمول، أو الاستدلال بأحد الجزئين على الآخر في قياس التمثيل، أو الاستدلال بالجزئي على الكلي في قياس الاستقراء.

(أ) لأن القرآن جاء بلسان العرب، وخاطبهم بما يعرفون.

(ب) ولأن الاعتماد في الاستدلال على ما فطرت عليه النفس من الإيمان بما تشاهد وتحس دون عمل فكري عميق أقوى أثرًا وأبلغ حجة.

(ج) ولأن ترك الجلي من الكلام والالتجاء إلى الدقيق الخفي نوعٌ من الغموض

لا تفتقر إلى قياس شمولي أو تمثيلي، بل هي مستلزمة لدلولها عيناً، والعلم بها مستلزم للعلم بالمدلول، وانتقال الذهن منها إلى المدلول بَيِّن واضح، كانتقال الذهن من رؤية شعاع الشمس إلى العلم بطلوعها، وهذا النوع من الاستدلال بدهي يستوي في إدراكه كل العقول.

قال الزركشي [انظر «البرهان» ج ٢ ص ٢٤]: «اعلم أن القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما بين برهان ودلالة وتقسيم وتحديد شيء من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى قد نطق به، لكن أوردته تعالى على عادة العرب دون دقائق طرق أحكام المتكلمين لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤].

والثاني: أن المائل إلى دقيق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام، فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم يتخط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون ولم يكن ملغزاً، فأخرج تعالى مخاطباته في محاجة خلقه من أجل صورة تشتمل على أدق دقيق، لتفهم العامة من جليلها ما يقنعهم ويلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يوفي على إدراكه فهم الخطباء، وعلى هذا حمل الحديث المروي: «إن لكل آية ظهراً وبطناً ولكل حرف حدّاً ومطلعا» لا على ما ذهب إليه الباطنية، ومن هذا الوجه كل من كان حظه في العلوم أوفر كان نصيبه من علم القرآن أكثر، ولذلك إذا ذكر تعالى حجة على ربوبيته ووحدانيته أتبعها مرة بإضافته إلى أولي العقل، ومرة إلى السامعين، ومرة إلى المفكرين، ومرة إلى المتذكرين، تنبيهاً أن بكل قوة من هذه القوى يمكن إدراك حقيقة منها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤] وغيرها من الآيات.

واعلم أنه قد يظهر منه بدقيق الفكر استنباط البراهين العقلية على طرق المتكلمين... ومن ذلك: الاستدلال على أن صانع العالم واحد، بدلالة التمانع

المشار إليه في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجري تدبيرهما على نظام، ولا يتسق على إحكام، ولكن العجز يلحقهما أو أحدهما، وذلك لو أراد أحدهما إحياء جسم، وأراد الآخر إماتته، فإما أن تنفذ إرادتهما فتتناقض لاستحالة تجزؤ الفعل إن فرض الاتفاق، أو لامتناع اجتماع الضدين إن فرض الاختلاف، وإما لا تنفذ إرادتهما فيؤدي إلى عجزهما، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدي إلى عجزه. والإله لا يكون عاجزاً.

س: لو ذكرت بعض أنواع مناظرات القرآن وأدلته؟

ج: (أ) ما يذكره تعالى من الآيات الكونية المقرونة بالنظر والتدبر للاستدلال على أصول العقائد كتوحيده سبحانه في ألوهيته، والإيمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر- وهذا النوع كثير في القرآن.

فمنه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢١، ٢٢].
وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُكَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ ﴿١٦٣﴾﴾ إلى قوله: ﴿لَا تَكُنْ لِقَوْمٍ يَقُولُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة: ١٦٣، ١٦٤].

(ب) ما يرد به على الخصوم ويلزم أهل العناد، ولهذا صور مختلفة:

١- منها تقرير المخاطب بطريق الاستفهام عن الأمور التي يسلم بها الخصم وتسلم بها العقول حتى يعترف بما ينكره، كالاستدلال بالخلق على وجود خالق في مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٢٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴿٢٦﴾ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيِّطُونَ ﴿٢٧﴾ أَمْ لَهُمْ سَمْعٌ يَسْمَعُونَ فِيهِ قَلْبَاتٌ مُسْتَعْمِلَةٌ بِسُطُنِ مِثِينَ ﴿٢٨﴾ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ ﴿٢٩﴾ أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ

﴿ أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُمُونَ ﴾ ﴿١١﴾ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ ﴿١٢﴾ أَمْ هُمْ إِلَهُ عِزِّ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٣﴾ [الطور: ٣٥-٤٣].

٢- الاستدلال بالمبدأ على المعاد، كقوله تعالى: ﴿ أَفَعَيَّنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [ق: ١٥]، وقوله: ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾ ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّنْ مَّنِيٍّ يُمْنَى ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى ﴿٣٨﴾ فَعَمَلَ مِنه الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ الْوَلَدَ ﴿٤٠﴾ [القيامة: ٣٦-٤٠]، وقوله: ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴿٥﴾ خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ ﴿٦﴾ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴿٧﴾ إِنَّهُ عَلَىٰ رَجِيبٍ لَّعَائِرٍ ﴾ [الطارق: ٥-٨]، ومثله الاستدلال بحياة الأرض بعد موتها بالإنبات على الحياة بعد الموت للحساب، كقوله: ﴿ ر ﴿ [افصلت: ٣٩].

٣- إبطال دعوى الخصم بإثبات نقيضها، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبَدُّونَهَا وَخُفُونَ كَثِيرًا وَعُلِمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا ءَابَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام: ٩١]، ردًا على اليهود فيما حكاها الله عنهم بقوله: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٩١].

٤- السبر والتقسيم- بمحصر الأوصاف، وإبطال أن يكون واحد منها علة للحكم، كقوله تعالى: ﴿ ثَمَنِيَّةً أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّالِّينَ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ قُلِ الْمَذْكُورَيْنِ حَرَمٌ أَمْ الْأُنثَيْنِ أَمَّا اسْتَمَلَّتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيْنِ تَبِعُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣٣﴾ وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلِ الْمَذْكُورَيْنِ حَرَمٌ أَمْ الْأُنثَيْنِ أَمَّا اسْتَمَلَّتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيْنِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْتُكُمْ اللَّهُ بِهَذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤].

٥- إفحام الخصم وإلزامه ببيان أن مدعاه يلزمه القول بما لا يعترف به أحد، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَكَ،

وَتَعَلَىٰ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿١١٠﴾ بَدِيعُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ ۗ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ ۙ وَلَدٌ ۗ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ ۙ صٰحِبَةً ۗ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١١﴾ [الأنعام: ١٠١، ١٠٠]، فنفي التولد عنه لامتناع التولد من شيء واحد، وأن التولد إنما يكون من اثنين، وهو سبحانه لا صاحبة له، وأيضًا فإنه خلق كل شيء، وخلق له لكل شيء يناقض أن يتولد عنه شيء، وهو بكل شيء عليم، وعلمه بكل شيء يستلزم أن يكون فاعلاً بإرادته، فإن الشعور فارق بين الفاعل بالإرادة والفاعل بالطبع فيمتنع مع كونه عالمًا أن يكون كالأمور الطبيعية التي يتولد عنها الأشياء بلا شعور- كالحار والبارد- فلا يجوز إضافة الولد إليه [هذه الفقرة من كتاب «الرد على المنطقيين» لشيخ الإسلام ابن تيمية].

وهناك أنواع أخرى من الجدل كثيرة، كمناظرة الأنبياء مع أممهم، أو فريق المؤمنين مع المنافقين، وما شابه ذلك.

قصص القرآن

س: ما معنى القصص؟

ج: القص: تتبع الأثر، يقال: قصصت أثره: أي تتبعته، والقصص مصدر، قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلِيَّ ۙ آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]، أي: رجعا يقصان الأثر الذي جاء به، وقال علي لسان أم موسى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيْهِ﴾ [القصص: ١١] أي: تتبعي أثره حتى تنظري من يأخذه، والقصص كذلك: الأخبار المتتبعة، قال تعالى: ﴿إِنَّ هٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وقال: ﴿لَقَدْ كُنَّا فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]، والقصص: الأمر، والخبر، والشأن، والحال. وقصص القرآن: أخباره عن أحوال الأمم الماضية، والنبوات السابقة، والحوادث الواقعة- وقد اشتمل القرآن على كثير من وقائع الماضي، وتاريخ الأمم،

وذكر البلاد والديار، وتتبع آثار كل قوم، وحكى عنهم صورة ناطقة لما كانوا عليه.

س: ما أنواع القصص في القرآن؟

ج: القصص في القرآن ثلاثة أنواع: النوع الأول: قصص الأنبياء، وقد تضمن دعوتهم إلى قومهم، والمعجزات التي أيدهم الله بها، وموقف المعاندين منهم، ومراحل الدعوة وتطورها وعاقبة المؤمنين والمكذبين، كقصص نوح، وإبراهيم، وموسى، وهارون، وعيسى، ومحمد، وغيرهم من الأنبياء والمرسلين، عليهم جميعاً أفضل الصلاة والسلام.

النوع الثاني: قصص قرآني يتعلق بحوادث غابرة، وأشخاص لم تثبت توبتهم، كقصص الذين أخرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت، وطالوت وجالوت، وابني آدم، وأهل الكهف، وذو القرنين، وقارون، وأصحاب السبت، ومريم، وأصحاب الأخدود، وأصحاب الفيل ونحوهم.

النوع الثالث: قصص يتعلق بالحوادث التي وقعت في زمن رسول الله ﷺ كغزوة بدر وأحد في سورة آل عمران، وغزوة حنين وتبوك في التوبة، وغزوة الأحزاب في سورة الأحزاب، والهجرة، والإسراء، ونحو ذلك.

س: وما فوائد قصص القرآن؟

ج: للقصص القرآني فوائد نجمل أهمها فيما يأتي:

- ١- إيضاح أسس الدعوة إلى الله، وبيان أصول الشرائع التي بعث بها كل نبي: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنْهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].
- ٢- تثبيت قلب رسول الله ﷺ وقلوب الأمة المحمدية على دين الله، وتقوية ثقة المؤمنين بنصرة الحق وجنده، وخذلان الباطل وأهله: ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَحْنُ بِهٖ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [هود: ١٢٠].
- ٣- تصديق الأنبياء السابقين وإحياء ذكراهم وتحليل آثارهم.

٤- إظهار صدق محمد ﷺ في دعوته بما أخبر به عن أحوال الماضين عبر القرون والأجيال.

٥- مقارنته أهل الكتاب بالحجة فيما كتموه من البيئات والهدى، وتحديه لهم بما كان في كتبهم قبل التحريف والتبديل، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَأَتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

٦- والقصص ضرب من ضروب الأدب، يصغي إليه السمع، وترسخ عبره في النفس: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

س: ما الحكمة من تكرار القصص في القرآن؟

ج: يشتمل القرآن الكريم على كثير من القصص الذي تكرر في غير موضع، فالقصة الواحدة يتعدد ذكرها في القرآن، وتعرض في صور مختلفة في التقديم والتأخير، والإيجاز والإطناب، وما شابه ذلك، ومن حكمة هذا:

١- بيان بلاغة القرآن في أعلى مراتبها، فمن خصائص البلاغة إبراز المعنى الواحد في صور مختلفة، والقصة المتكررة ترد في كل موضع بأسلوب يتميز عن الآخر، وتصاغ في قالب غير القالب، ولا يمل الإنسان من تكرارها، بل تتجدد في نفسه معان لا تحصل له بقراءتها في المواضع الأخرى.

٢- قوة الإعجاز- فإيراد المعنى الواحد في صور متعددة مع عجز العرب عن الإتيان بصورة منها أبلغ في التحدي.

٣- الاهتمام بشأن القصة لتمكين عبرها في النفس، فإن التكرار من طرق التأكيد وأمارات الاهتمام، كما هو الحال في قصة موسى مع فرعون؛ لأنها تمثل الصراع بين الحق والباطل أتم تمثيل- مع أن القصة لا تكرر في السورة الواحد مهما كثر تكرارها.

٤- اختلاف الغاية التي تساق من أجلها القصة- فتذكر بعض معانيها الوافية بالغرض في مقام، وتبرز معان أخرى في سائر المقامات حسب اختلاف مقتضيات الأحوال.

س: ما أثر القصص القرآني في التربية والتهديب؟

ج: مما لا شك فيه أن القصة المحكمة الدقيقة تطرق السامع بشغف- وتنفذ إلى النفس البشرية بسهولة ويسر، وتسترسل مع سياقها المشاعر فلا تمّل ولا تكل، ويرتاد العقل عناصرها فيجني من حقولها الأزاهير والثمار.

والدروس التلقينية والإلقائية تورث الملل، ولا تستطيع الناشئة أن تتابعها وتستوعب عناصرها إلا بصعوبة وشدة، وإلى أمد قصير. ولذا كان الأسلوب القصصي أجدى نفعًا، وأكثر فائدة.

والمعهد- حتى في حياة الطفولة - أن يميل الطفل إلى سماع الحكاية، ويصغى إلى رواية القصة، وتعي ذاكرته ما يروى له، فيحاكيه ويقصه.

هذه الظاهرة الفطرية النفسية ينبغي للمربين أن يفيدوا منها في مجالات التعليم، لا سيما التهديب الديني الذي هو لب التعليم، وقوام التوجيه فيه.

وفي القصص القرآني تربة خصبة تساعد المربين على النجاح في مهمتهم، وتمدهم بيزاد تهذيبي، من سيرة النبيين، وأخبار الماضين وسنة الله في حياة المجتمعات، وأحوال الأمم، ولا تقول في ذلك إلا حقًا وصدقًا.

ويستطيع المربي أن يصوغ القصة القرآنية بالأسلوب الذي يلائم المستوى الفكري للمتعلمين، في كل مرحلة من مراحل التعليم.

ترجمة القرآن

س: تحدث عن مكانة اللغة العربية وارتباطها بالقرآن، ووضح مكانتها في الإسلام؟

ج: نزل القرآن الكريم على الرسول العربي بلسان عربي مبين، فكانت هذه الظاهرة ضرورة اجتماعية لنجاح رسالة الإسلام، ومنذ ذلك الحين أصبحت اللغة

العربية جزءاً من كيان الإسلام، وأساساً للتخاطب في إبلاغ دعوته، وكانت بعثة رسولنا ﷺ إلى الإنسانية كلها، وأعلن ذلك القرآن في غير موضع: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَلِمَةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبا: ٢٨].

ونشأت نواة الدولة الإسلامية في جزيرة العرب، ولا شك أن اللغة تحيا ب حياة أمتها وتموت بموتها، فكانت نشأة الدولة الإسلامية على هذا النحو حياةً للغة العرب، فالقرآن وحي الإسلام، والإسلام دين الله المفروض، ولن يتأتى معرفة أصوله وأساسه إلا إذا فهم القرآن بلغته، فأخذت موجة الفتح الإسلامي تمتد إلى الألسنة الأخرى الأعجمية، فتعربها بالإسلام، وصار لزاماً على كل من يدخل في حوزة هذا الدين الجديد أن يستجيب له في لغة كتابه باطنًا وظاهرًا، حتى يستطيع القيام بواجباته، ولم يكن هناك حاجة إلى ترجمة القرآن له ما دام القرآن قد ترجم لسانه وعربه إيمانًا وتسليمًا.

س: ما معنى الترجمة وما المقصود بها؟

ج: الترجمة تطلق على معنيين: أولهما: الترجمة الحرفية: وهي نقل ألفاظ من لغة إلى نظائرها من اللغة الأخرى بحيث يكون النظم موافقاً للنظم، والترتيب موافقاً للترتيب.

ثانيهما: الترجمة التفسيرية أو المعنوية: وهي بيان معنى الكلام بلغة أخرى من غير تقييد بترتيب كلمات الأصل أو مراعاة لنظمه.

س: لماذا كان من الصعب ترجمة القرآن ترجمة حرفية إلى اللغات العالمية؟

ج: الذين على بصر باللغات يعرفون أن الترجمة الحرفية لا يمكن حصولها مع المحافظة على سياق الأصل والإحاطة بجميع معناه، فإن خواص كل لغة تختلف عن الأخرى في ترتيب أجزاء الجملة، فالجملة الفعلية في اللغة العربية تبدأ بالفعل فالفاعل في الاستفهام وغيره، والمضاف مقدم على المضاف إليه والموصوف مقدم على

الصفة، إلا إذا أريد الإضافة على وجه التشبيه مثلاً: كـ «لجين الماء»، أو كان الكلام من إضافة الصفة إلى معمولها: كـ «عظيم الأمل» وليس الشأن كذلك في سائر اللغات. والتعبير العربي يحمل في طياته من أسرار اللغة ما لا يمكن أن يحل محله تعبيراً آخر بلغة أخرى؛ فإن الألفاظ في الترجمة لا تكون متساوية المعنى من كل وجه فضلاً عن التراكيب.

والقرآن الكريم في قمة العربية فصاحة وبلاغة، وله من خواص التراكيب وأسرار الأساليب ولطائف المعاني، وسائر آيات إعجازه ما لا يستقل بأدائه لسان. س: ما حكم ترجمة القرآن ترجمة حرفية؟

ج: لا يجد المرء أدنى شبهة في حرمة ترجمة القرآن ترجمة حرفية، فالقرآن كلام الله المنزل على رسوله المعجز بألفاظه ومعانيه، المتعبد بتلاوته، ولا يقول أحدٌ من الناس: إن الكلمة من القرآن إذا ترجمت يقال فيها: إنها كلام الله، فإن الله لم يتكلم إلا بما تتلوه بالعربية، ولن يتأتى الإعجاز بالترجمة؛ لأن الإعجاز خاص بما أنزل باللغة العربية- والذي يتعبد بتلاوته هو ذلك القرآن العربي المبين بألفاظه وحروفه وترتيب كلماته.

فترجمة القرآن الحرفية على هذا مهما كان المترجم على دراية باللغات وأسايبها وتراكيبها تخرج القرآن عن أن يكون قرآناً. س: وماذا عن الترجمة المعنوية للقرآن؟

ج: القرآن الكريم له معانٍ أصلية، ومعانٍ ثانوية. والمراد بالمعاني الأصلية: المعاني التي يستوي في فهمها كل من عرف مدلولات الألفاظ المفردة وعرف وجوه تراكيبها معرفة إجمالية. والمراد بالمعاني الثانوية: خواص النظم التي يرتفع بها شأن الكلام، وبها كان القرآن معجزاً.

فالمعنى الأصلي لبعض الآيات قد يوافق فيه منشور كلام العرب أو منظومه، ولا تمس هذه الموافقة إعجاز القرآن، فإن إعجازه يبدع نظمه وروعة بيانه، أي: بالمعنى الثانوي، وإياه عنى الزمخشري في كشافه بقوله: «إن في كلام العرب - خصوصاً القرآن - من لطائف المعاني ما لا يستقل بأدائه لسان».

س: وما حكم الترجمة المعنوية للقرآن؟

ج: ترجمة معاني القرآن الثانوية أمر غير ميسور، إذ أنه لا توجد لغة توافق اللغة العربية في دلالة ألفاظها على هذه المعاني المسماة عند علماء البيان: خواص التراكيب، وذلك ما لا يسهل على أحد ادعاؤه، وهو ما يقصده الزمخشري من عبارته السابقة، فوجوه البلاغة القرآنية في اللفظ أو التركيب، تنكيراً وتعريفاً، أو تقديمًا وتأخيرًا، أو ذكرًا وحذفًا، إلى غير ذلك مما تسامت به لغة القرآن، وكان له وقعه في النفوس - هذه الوجوه في بلاغة القرآن لا يفي بحقها في أداء معناها لغة أخرى؛ لأن أي لغة لا تحمل تلك الخواص.

أما المعاني الأصلية فهي التي يمكن نقلها إلى لغة أخرى، وقد ذكر الشاطبي في الموافقات المعاني الأصلية والمعاني الثانوية، ثم قال: «إن ترجمة القرآن على الوجه الأول - يعني النظر إلى معانيه الأصلية - ممكن، ومن جهته صح تفسير القرآن وبيان معانيه للعامّة ومن ليس لهم فهم يقوى على تحصيل معانيه، وكان ذلك جائزًا باتفاق أهل الإسلام، فصار هذا الاتفاق حجةً في صحة الترجمة على المعنى الأصلي».

ومع هذا فإن ترجمة المعاني الأصلية لا تخلو من فساد، فإن اللفظ الواحد في القرآن قد يكون له معنيان أو معانٍ تحتلها الآية، فيضع المترجم لفظًا يدل على معني واحد حيث لا يجد لفظًا يشاكل اللفظ العربي في احتمال تلك المعاني المتعددة.

وقد يستعمل القرآن اللفظ في معنى مجازي فيأتي المترجم بلفظ يرادف اللفظ العربي في معناه الحقيقي، ولهذا ونحوه وقعت أخطاء كثيرة فيما تُرجم لمعاني القرآن.

وما ذهب إليه الشاطبي واعتبره حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصلي ليس على

إطلاقه، فإن بعض العلماء يخصص هذا بمقدار الضرورة في إيلاخ الدعوة، بالتوحيد وأركان العبادات، ولا يتعرض لما سوى ذلك، ويؤمر من أراد الزيادة بتعلم اللسان العربي.

س: تحدث عن الترجمة التفسيرية، وحكمها؟

ج: «ترجمة تفسير القرآن» أو «الترجمة التفسيرية» بمعنى شرح الكلام وبيان معناه بلغة أخرى، لا بأس بذلك، فإن الله تعالى بعث محمدًا ﷺ برسالة الإسلام إلى البشرية كافة على اختلاف أجناسها وألوانها: «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس كافة» [متفق عليه]، وشرط لزوم الرسالة: البلاغ. والقرآن الذي نزل بلغة العرب صار إيلاغه للأمة العربية ملزمًا لها، ولكن سائر الأمم التي لا تحسن العربية، أو لا تعرفها يتوقف إيلاغها الدعوة على ترجمتها بلسانها، وقد عرفنا قبل استحالة الترجمة الحرفية وحرمتها، واستحالة ترجمة المعاني الثانوية، ومشقة ترجمة المعاني الأصلية وما فيها من أخطار، فلم يبق إلا أن يترجم تفسير القرآن الذي يتضمن أسس دعوته بما يتفق مع نصوص الكتاب وصريح السنة إلى لسان كل قبيل، حتى تبلغهم الدعوة وتلزمهم الحججة، وترجمة تفسير للقرآن على نحو ما ذكرنا يصح أن نسميها بالترجمة التفسيرية، وهي تختلف عن الترجمة المعنوية وإن كان الباحثون لا يفرقون بينهما، فإن الترجمة المعنوية توهم أن المترجم أخذ معاني القرآن من أطرافها ونقلها إلى اللغة الأجنبية، كما يقال في ترجمة غيره: ترجمة طبق الأصل. فالمفسر يتكلم بلهجة المبين لمعنى الكلام على حسب فهمه، فكأنه يقول للناس: هذا ما أفهمه من الآية، والمترجم يتكلم بلهجة من أحاط بمعنى الكلام وصبه في ألفاظ لغة أخرى، وشتان بين الأمرين، فالمفسر يقول في تفسير الآية: يعني كذا، ويذكر فهمه الخاص، والمترجم يقول: معنى هذا الكلام هو عين معنى الآية، وقد عرفنا ما في ذلك.

وينبغي أن يؤكد في الترجمة التفسيرية أنها ترجمة لفهم شخصي خاص، لا تتضمن وجوه التأويل المحتملة لمعاني القرآن، وإنما تتضمن ما أدركه المفسر منها، وبهذا تكون

ترجمة للعقيدة الإسلامية ومبادئ الشريعة كما تفهم من القرآن.

وإذا كان إبلاغ الدعوة من واجبات الإسلام فإن ما يتوقف على هذا البلاغ من دراسة اللغات ونقل أصول الإسلام إليها واجب كذلك، كما أن معرفتنا لهذه اللغات بالقدر الضروري تمكننا من دراسة كتبها للرد على المبشرين والمستشرقين الذين غمزوا عود الإسلام من بعيد أو قريب، وهذا هو ما عناه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «العقل والنقل» عندما قال: «وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة- كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترک بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة، وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه» ثم قال: «ولذلك يترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهمه إياه بالترجمة، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم، ويترجم بالعربية، كما أمر النبي ﷺ زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود ليقراً له ويكتب له ذلك، حيث لم يأتمن اليهود عليه».

وإذا كانت الترجمة بمعناها الحقيقي ولو للمعاني الأصلية لا تيسر في جميع آيات القرآن، وإنما المتيسر الترجمة على معنى التفسير كان من الضروري إشعار القارئ بذلك، ومن وسائله كتابة جمل في حواشي الصحائف يبين بها أن هذا أحد وجوه- أو أرجح وجوه- تحتملها الآية «ولو قامت جماعة ذات نيات صالحة وعقول راجحة، وتولت نقل تفسير القرآن إلى بعض اللغات الأجنبية، وهي على بينة من مقاصده، وعلى رسوخ في معرفة تلك اللغات، وتحامت الوجوه التي دخل منها الخلل في التراجم السائرة اليوم في أوروبا لفتحت لدعوة الحق سبلاً كانت مغلقة، ونشرت الخنيفية السمحة في بلاد طاغية بالغواية قائمة» [«بلاغة القرآن» ص ٢١].

س: ولكن ما حكم قراءة القرآن بغير العربية في الصلاة؟

ج: يختلف العلماء في القراءة في الصلاة بغير العربية إلى مذهبين:

أحدهما: الجواز مطلقاً أو عند العجز عن النطق بالعربية.

وثانيهما: أن ذلك محذور، والصلاة بهذه القراءة غير صحيحة. والمذهب الأول هو مذهب الأحناف، فإنه يروى عن أبي حنيفة أنه كان يرى جواز القراءة في الصلاة باللغة الفارسية، وبني على هذا بعض أصحابه جوازها بالتركية والهندية وغيرها من الألسنة، ولعلهم يرون في ذلك أن القرآن اسم للمعاني التي تدل عليها الألفاظ العربية، والمعاني لا تختلف باختلاف ما قد يتعاقب عليها من الألفاظ واللغات.

وقيد الصحابيان: أبو يوسف ومحمد بن الحسن، هذا بما تدعو إليه الضرورة، فأجازا للعاجز عن العربية القراءة في الصلاة باللسان الأعجمي دون القادر على القراءة بها، قال في «معراج الدراية»: «إنما جوزنا القراءة بترجمة القرآن للعاجز إذا لم يخل بالمعنى؛ لأنه قرآن من وجه باعتبار اشتماله على المعنى، فالإتيان به أولى من الترك مطلقاً؛ إذ التكليف بحسب الوسع».

ويروى أن أبا حنيفة رجع عن الإطلاق الذي نقل عنه.

والمذهب الثاني هو ما عليه الجمهور، فقد منع المالكية والشافعية والحنابلة القراءة بترجمة القرآن في الصلاة، سواء أكان المصلي قادراً على العربية أم عاجزاً؛ لأن ترجمة القرآن ليست قرآناً، إذ القرآن هو النظم المعجز الذي هو كلام الله، والذي وصفه تعالى بكونه عربياً، وبالترجمة يزول الإعجاز، وليست الترجمة كلام الله.

قال القاضي أبو بكر بن العربي - وهو من فقهاء المالكية - في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُضِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]، قال علماؤنا: هذا يبطل قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: إن ترجمة القرآن بإبدال اللغة العربية منه بالفارسية جائز؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُضِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ نفى أن يكون للعجمة إليه طريق، فكيف يُصرف إلى ما نفى الله عنه؟! ثم قال: إن التبيان والإعجاز إنما يكون بلغة العرب، فلو قلب إلى غير هذا لما كان قرآناً ولا بياناً ولا اقتضى إعجازاً.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»:

«إن كان القارئ قادرًا على تلاوته باللسان العربي فلا يجوز له العدول عنه، ولا تجزئ صلاته - أي بقراءة ترجمته - وإن كان عاجزًا» ثم ذكر أن الشارع قد جعل للعاجز عن القراءة بالعربية بدلًا وهو الذكر.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الإتيان بلفظ يبين المعنى كبيان لفظ القرآن فهذا غير ممكن أصلًا، ولهذا كان أئمة الدين على أنه لا يجوز أن يقرأ بغير العربية، لا مع القدرة عليها ولا مع العجز عنها؛ لأن ذلك يخرج عن أن يكون هو القرآن المنزل» [بلاغة القرآن، ص ١٥].

ويقول ابن تيمية في كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم» عند الحديث عن اختلاف الفقهاء في أذكار الصلاة، أتقال بغير العربية أم لا؟: «فأما القرآن فلا يقرؤه بغير العربية سواء قدر عليها أو لم يقدر عند الجمهور، وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه، بل قد قال غير واحد: إنه يمتنع أن يترجم سورة أو مما يقوم به الإعجاز»، وقد خص السورة أو ما يقوم به الإعجاز إشارة إلى أقل ما وقع به التحدي.

والدين يوجب على معتقيه تعلم العربية؛ لأنها لغة القرآن ومفتاح فهمه. قال ابن تيمية كذلك في «الاعتضاء»: «وأيضًا فإن نفس اللغة العربية من الدين - ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهمان إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

أما اختلاف الأحناف في جواز الصلاة بترجمة القرآن، فالجيزون يرون إباحة هذا عند العجز على أنه رخصة، وهم متفقون على أن الترجمة لا تسمى قرآنًا، فهي لمجرد الإجزاء في الصلاة، ومثلها مثل ذكر الله عند غير الحنفية.

والذكر في الصلاة مختلف فيه، سواء أكان واجبًا كتكبيرة الإحرام أم غير واجب؟ فقد منع ترجمة الأذكار الواجبة مالك وإسحاق وأحمد في أصح الروايتين، وأباحها أبو يوسف ومحمد والشافعي، وسائر الأذكار لا يترجم عند مالك وإسحاق وبعض

أصحاب الشافعي، ومتى فصل بالترجمة بطلت صلاته، ونص الشافعي على الكراهة وهو قول أصحاب أحمد إذا لم يحسن العربية.

نشأة علم التفسير وتطوره

س: تحدث عن التفسير في عهد النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم؟

ج: تكفل الله تعالى لرسوله بحفظ القرآن وبيانه: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قُرَأَتْهُ فَأَتَيْعَ قُرْآنَهُ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة: ١٧-١٩]، فكان النبي ﷺ يفهم القرآن جملة وتفصيلاً، وكان عليه أن يبينه لأصحابه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤].

وكان الصحابة رضي الله عنهم يفهمون القرآن كذلك لأنه نزل بلغتهم، وإن كانوا لا يفهمون دقائقه، يقول ابن خلدون في مقدمته: «إن القرآن نزل بلغة العرب - وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلهم يفهمونه، ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه» ولكنهم مع هذا كانوا يتفاوتون في الفهم، فقد يغيب عن واحد منهم ما لا يغيب عن الآخر.

أخرج أبو عبيد في الفضائل عن أنس: أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: ﴿وَفَكَهَأُ وَأَبَأُ﴾ [عبس: ٣١]، فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا هو التكلف يا عمر! [الإتقان ج٢ ص ١١٣].

وأخرج أبو عبيد من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: «كنت لا أدري ما ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ حتى أتاني أعرابيان يتخاصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يقول: أنا ابتدأتها» [الإتقان ج٢ ص ١١٣].

ولذا قال ابن قتيبة: «إن العرب لا تستوي في المعرفة بجميع ما في القرآن من الغريب والمتشابه، بل إن بعضها يفضل في ذلك عن بعض» [التفسير والمفسرون ج١ ص ٣٦].

وكان الصحابة يعتمدون في تفسيرهم للقرآن بهذا العصر على:

أولاً: القرآن الكريم: فما جاء مجملاً في موضع جاء مبيناً في موضع آخر، تأتي الآية مطلقة أو عامة، ثم ينزل ما يقيدتها أو يخصصها، وهذا هو الذي يسمى: بتفسير القرآن بالقرآن ولهذا أمثلة كثيرة، فقصص القرآن جاء موجزاً في بعض المواضع ومسهباً في مواضع أخرى، وقوله تعالى: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَّةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَلَّى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]، فسرته آية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، وقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فسرته آية: ﴿إِنِّي رَأَيْهَا نَاطِرَةً﴾ [القيامة: ٢٣].

ثانياً: النبي ﷺ: فهو المبين للقرآن، وكان الصحابة يرجعون إليه إذا أشكل عليهم فهم آية من الآيات، عن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شق ذلك على الناس فقالوا: يا رسول الله، وأينا لا يظلم نفسه؟ قال: «إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] إنما هو الشرك» [رواه أحمد والشيخان وغيرهم].

كما كان الرسول ﷺ يبين لهم ما يشاء عند الحاجة، عن عقبه بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ «ألا وإن القوة الرمي» [أخرجه مسلم وغيره] [الأنفال: ٦٠].

وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «الكوثر نهر أعطانيه ربي في الجنة» [أخرجه أحمد ومسلم].

وقد أفردت كتب السنة باباً للتفسير بالمأثور عن رسول الله ﷺ، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا إِتْمِينًا لَهُمْ الَّذِي أَخْلَفُوا فِيهِ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤].

ومن القرآن ما لا يعلم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ كتفصيل وجوه أمره ونهيه،

ومقادير ما فرضه الله من أحكام، وهذا البيان هو المقصود بقوله ﷺ: «ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه».

ثالثاً: الفهم والاجتهاد: فكان الصحابة إذا لم يجدوا التفسير في كتاب الله تعالى، ولم يجدوا شيئاً في ذلك عن رسول الله ﷺ، اجتهدوا في الفهم، فإنهم من خُلص العرب، يعرفون العربية، ويحسنون فهمها، ويعرفون وجوه البلاغة فيها.

واشتهر بالتفسير من الصحابة جماعة منهم: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعائشة، على تفاوت فيما بينهم قلة وكثرة، وهناك روايات منسوبة إلى هؤلاء وغيرهم في مواضع متعددة من تفسير القرآن بالمأثور تتفاوت درجتها من حيث السند، صحة وضعها.

ولا شك أن التفسير بالمأثور عن الصحابة له قيمته، وذهب جمهور العلماء إلى أن تفسير الصحابي له حكم المرفوع إذا كان مما يرجع إلى أسباب النزول وكل ما ليس للرأي فيه مجال، أما ما يكون للرأي فيه مجال فهو موقوف عليه ما دام لم يسند إلى رسول الله ﷺ.

والموقوف على الصحابي من التفسير يوجب بعض العلماء الأخذ به؛ لأنهم أهل اللسان، ولما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اقتصوا بها، ولما لهم من الفهم الصحيح، قال الزركشي في «البرهان»: «اعلم أن القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنقل، وقسم لم يرد، والأول: إما أن يرد عن النبي ﷺ، أو الصحابة، أو رءوس التابعين- فالأول يبحث فيه عن صحة السند، والثاني ينظر في تفسير الصحابي، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان، فلا شك في اعتماده، أو بما شاهدوه من الأسباب والقرائن فلا شك فيه» [«الإتقان» ج ٢ ص ١٨٣].

وقال الحافظ ابن كثير في مقدمة تفسيره: «وحيث إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا

في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدري بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اقتصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح- ولا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة، والخلفاء الراشدين، والأئمة المهتدين المهديين، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه [ابن كثير، ج ١ ص ٣].

ولم يدون شيء من التفسير في هذا العصر؛ لأن التدوين لم يكن إلا في القرن الثاني، وكان التفسير فرعاً من الحديث، ولم يتخذ شكلاً منظماً- بل كانت هذه التفسيرات تروى مثورة لآيات متفرقة، من غير ترتيب وتسلسل لآيات القرآن وسوره كما لا تشمل القرآن كله.

س: تحدث عن التفسير في عصر التابعين؟

ج: كما اشتهر بعض أعلام الصحابة بالتفسير، اشتهر بعض أعلام التابعين الذين أخذوا عنهم من تلاميذهم بالتفسير كذلك، معتمدين في مصادره على المصادر التي جاءت في العصر السابق، بالإضافة إلى ما كان لهم من اجتهاد ونظر.

قال الأستاذ محمد حسين الذهبي: «وقد اعتمد هؤلاء المفسرون في فهمهم لكتاب الله تعالى على ما جاء في الكتاب نفسه، وعلى ما رووه عن الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى ما رووه عن الصحابة من تفسيرهم أنفسهم، وعلى ما أخذوه من أهل الكتاب مما جاء في كتبهم، وعلى ما يفتح الله به عليهم من طريق الاجتهاد والنظر في كتاب الله تعالى.

وقد روت لنا كتب التفسير كثيراً من أقوال هؤلاء التابعين في التفسير قالوها بطريق الرأي والاجتهاد، ولم يصل إلى علمهم شيء فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عن أحد من الصحابة.

وقد قلنا فيما سبق: إن ما نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة من التفسير لم يتناول جميع آيات القرآن، وإنما فسروا ما غمض فهمه على معاصريهم، ثم تزايد هذا الغموض- على تدرج- كلما بُعد الناس عن عصر النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة، فاحتاج

المشتغلون بالتفسير من التابعين إلى أن يكملوا بعض هذا النقص، فزادوا في التفسير بمقدار ما زاد من غموض، ثم جاء من بعدهم فأتموا تفسير القرآن تباعاً، معتمدين على ما عرفوه من لغة العرب ومناحيهم في القول، وعلى ما صح لديهم من الأحداث التي حدثت في عصر نزول القرآن، وغير هذا من أدوات الفهم ووسائل البحث [التفسير والمفسرون، ج ١ ص ٩٩، ١٠٠].

لقد اتسعت الفتوحات الإسلامية، وانتقل كثير من أعلام الصحابة إلى الأمصار المفتوحة، ولدى كل واحد منهم علم، وعلى يد هؤلاء تلقى تلاميذهم من التابعين علمهم، وأخذوا عنهم، ونشأت مدارس متعددة.

ففي مكة نشأت مدرسة ابن عباس واشتهر من تلاميذه بمكة: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة مولى ابن عباس، وطاوس بن كيسان اليماني، وعطاء بن أبي رباح. وهؤلاء جميعاً من الموالي، وهم يختلفون في الرواية عن ابن عباس قلة وكثرة، كما اختلف العلماء في مقدار الثقة بهم والركون إليهم، والذي ورد فيه شيء ذو بال هو عكرمة، فإن العلماء يختلفون في توثيقه وإن كانوا يشهدون له بالعلم والفضل.

وفي المدينة اشتهر أبي بن كعب بالتفسير أكثر من غيره، وكثر ما نقل عنه في ذلك، واشتهر من تلاميذه من التابعين الذين أخذوا عنه مباشرة أو بالواسطة: زيد بن أسلم، وأبو العالية، ومحمد بن كعب القرظي.

وفي العراق نشأت مدرسة ابن مسعود التي يعتبرها العلماء نواة مدرسة أهل الرأي: وعرف بالتفسير من أهل العراق كثير من التابعين، اشتهر منهم علقمة بن قيس، ومسروق، والأسود بن يزيد، ومرة الهمداني، وعامر الشعبي، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة السدوسي.

هؤلاء هم مشاهير المفسرين من التابعين في الأمصار الإسلامية الذين أخذ عنهم أتباع التابعين من بعدهم، وخلفوا لنا تراثاً علمياً خالداً.

واختلف العلماء فيما أثر عن التابعين من تفسير إذا لم يؤثر في ذلك شيء عن

رسول الله ﷺ، أو عن الصحابة، أيؤخذ بأقوالهم أم لا؟
 فذهب جماعةً إلى أنه لا يؤخذ بتفسيرهم؛ لأنهم لم يشاهدوا القرائن والأحوال
 التي نزل عليها القرآن، فيجوز عليهم الخطأ في فهم المراد.
 وذهب أكثر المفسرين إلى أنه يؤخذ بتفسيرهم؛ لأنهم تلقوه غالبًا عن الصحابة.
 والذي يترجح أنه إذا أجمع التابعون على رأي فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا
 نتعداه إلى غيره.

قال ابن تيمية: «قال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين ليست حجة، فكيف
 تكون حجة في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا
 صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول
 بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة، أو
 عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك» [مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص ٢٨
 و٢٩، والإتقان ج ٢ ص ١٧٩].

وقد ظل التفسير محتفظًا في هذا العصر بطابع التلقي والرواية، ولكن التابعين - بعد
 أن كثرت دخول أهل الكتاب في الإسلام، نقلوا عنهم في التفسير كثيرًا من الإسرائيليات،
 كالذي يروى عن عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الملك بن
 عبد العزيز بن جريج، كما بدأ الاختلاف فيما يروى عنهم من تفسير لكثرة أقوالهم،
 ومع هذا فإنها أقوال متقاربة أو مترادفة، فهو من باب اختلاف العبارة لا اختلاف
 التباين والتضاد.

س: تحدث عن التفسير في عصور التدوين؟

ج: بدأ التدوين في أواخر عهد بني أمية، وأوائل عهد العباسيين، وحظى الحديث
 بالنصيب الأول في ذلك، وشمل تدوين الحديث أبوابًا متنوعة، وكان التفسير بابًا من
 هذه الأبواب، فلم يفرد له تأليف خاص يُفسر القرآن سورة سورة، وآية آية، من
 مبدئه إلى منتهاه.

واشتدت عناية جماعة برواية التفسير المنسوب إلى النبي ﷺ، أو إلى الصحابة، أو إلى التابعين، مع عنايتهم بجمع الحديث، وفي مقدمة هؤلاء: يزيد بن هارون السلمي المتوفى سنة ١١٧ هجرية، وشعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ هجرية، ووكيع بن الجرح المتوفى سنة ١٩٧ هجرية، وسفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٨ هجرية، وروح ابن عباد البصري المتوفى سنة ٢٠٥ هجرية، وعبد الرزاق بن همام المتوفى سنة ٢١١ هجرية، وآدم بن أبي إياس المتوفى سنة ٢٢٠ هجرية، وعبد بن حميد المتوفى سنة ٢٤٩ هجرية. ولم يصل إلينا من تفاسيرهم شيء، وإنما روي ما نقل مسنداً إليهم في كتب التفسير بالمأثور.

جاء بعد هؤلاء من أفرد التفسير بالتأليف وجعله قائماً بنفسه منفصلاً عن الحديث، ففسر القرآن حسب ترتيب المصحف، وذلك كابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٣ هجرية، وابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هجرية، وأبو بكر بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨ هجرية، وابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧ هجرية، وأبو الشيخ ابن حبان المتوفى سنة ٣٦٩ هجرية، والحاكم المتوفى سنة ٤٠٥ هجرية، وأبو بكر بن مردويه المتوفى سنة ٤١٠ هجرية.

وتفاسير هؤلاء مروية بالإسناد إلى رسول الله ﷺ، وإلى الصحابة والتابعين، وأتباع التابعين مع الترجيح أحياناً فيما يروى من آراء، واستنباط بعض الأحكام، والإعراب عند الحاجة، كما فعل ابن جرير الطبري.

ثم جاء على أثر هؤلاء جماعة من المفسرين لم يتجاوزوا حدود التفسير بالمأثور، ولكنهم اختصروا الأسانيد، وجمعوا شتات الأقوال دون أن ينسبوا إلى قائلها، وبهذا التبس الأمر، ولم يتميز الصحيح من السقيم.

اتسعت العلوم، وتم تدوينها، وتشعبت فروعها، وكثر الاختلاف، وأثيرت مسائل الكلام، وظهر التعصب المذهبي، واختلطت علوم الفلسفة العقلية بالعلوم النقلية، وحرصت الفرق الإسلامية على دعم مذهبها فأصاب التفسير من هذا الجو

غباره، وأصبح المفسرون يعتمدون في تفسيرهم على الفهم الشخصي، ويتجهون اتجاهات متعددة، وتحكمت فيهم الاصطلاحات العلمية، والعقائد المذهبية، والثقافة الفلسفية، واهتم كل واحد من المفسرين بحشوه بما برز فيه من العلوم الأخرى، فصاحب العلوم العقلية يعني في تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة كفخر الدين الرازي، وصاحب الفقه يعني بالفروع الفقهية كالجصاص والقرطبي، وصاحب التاريخ يعني بالقصص والأخبار كالثعلبي والحازن.

وصاحب البدعة يؤوّل كلام الله على مذهبه الفاسد، كالرمانى والجبانى، والقاضى عبد الجبار والزنجشري من المعتزلة وملا محسن الكاشي من الإمامية الاثنى عشرية، وصاحب التصوف يستخرج المعاني الإشارية كابن عربي.

هذا مع علوم النحو والصرف والبلاغة، وهكذا أصبحت كتب التفسير تحمل في طياتها الغث والثمين، والنافع والضار، والصالح والفاسد، وحمل كل مفسر آيات القرآن ما لا تتحمله، انتصاراً لمذهبه، ورداً على خصومه، وفقد التفسير وظيفته الأساسية في الهداية والإرشاد ومعرفة أحكام الدين.

وبذلك طغى التفسير بالرأي على التفسير بالأثر، وتدرج التفسير في العصور المتتابعة على هذا النمط، بنقل المتأخر عن المتقدم، مع الاختصار تارة، والتعليق أخرى، حتى ظهرت أنماط جديدة في التفسير المعاصر، حيث عني بعض المفسرين بمحاجات العصر، وتناولوا في تفسيرهم الكشف عما تضمنه القرآن الكريم من أسس الحياة الاجتماعية، ومبادئ التشريع، ونظريات العلوم، كتفسير الجواهر، وتفسير المنار، والظلال.

س: وماذا عن التفسير الموضوعي والمصنفات فيه؟

ج: بإزاء التفسير العام في عصور التدوين كان التفسير الموضوعي للمباحث الخاصة يسير معه جنباً لجنب، فألف ابن القيم كتابه: التبيان في أقسام القرآن، وألف أبو عبيدة كتاباً عن مجاز القرآن، وألف الراغب الأصفهاني في مفردات القرآن،

وألف أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ، وألف أبو الحسن الواحدي في أسباب النزول، وألف الجصاص في أحكام القرآن، وتابعت الأبحاث القرآنية في العصر الحديث، ولا يخلو واحد منها من تفسير لبعض آيات القرآن لجانب من الجوانب.

طبقات المفسرين

س: تحدث عن طبقات المفسرين لكتاب الله العزيز؟

ج: نستطيع أن نقسم طبقات المفسرين على النحو التالي:

١- المفسرون من الصحابة: واشتهر منهم الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، وجابر، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وأكثر من روي عنه من الخلفاء الأربعة علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزرة جدًا، وكان السبب في ذلك تقدم وفاتهم، كما أن ذلك هو السبب في قلة رواية أبي بكر رضي الله عنه، فقد روى معمر عن وهب بن عبد الله عن أبي الطفيل قال: «شهدت عليًا يخطب وهو يقول: سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم، وسلوني عن كتاب الله فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل».

وأما ابن مسعود فروي عنه أكثر مما روي عن علي، وقد أخرج ابن جرير وغيره عنه أنه قال: «والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت، وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته»، وأما ابن عباس فسنترجم له بعد إن شاء الله.

٢- المفسرون من التابعين: قال ابن تيمية: «أعلم الناس بالتفسير أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاوس وغيرهم، وفي الكوفة أصحاب ابن مسعود، وفي المدينة زيد بن أسلم الذي أخذ عنه ابنه عبد الرحمن بن زيد، ومالك بن أنس»، ومن أصحاب ابن مسعود علقمة، وأسود بن يزيد، وإبراهيم النخعي، والشعبي، ومن هذه الطبقة: الحسن البصري، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني، ومحمد بن كعب القرظي، وأبو العالية رفيع بن مهران الرياحي، والضحاك بن مزاحم، وعطية بن سعيد العوفي، وقتادة بن دعامة السدوسي، والربيع بن أنس، والسدي، فهؤلاء قدماء المفسرين من التابعين، وغالب أقوالهم تلقوها عن الصحابة.

٣- ثم بعد هذه الطبقة: طبقة الذين صنف كثير منهم كتب التفسير التي تجمع أقوال الصحابة والتابعين، كسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وآدم بن أبي إياس، وإسحاق بن راهويه، وعبد بن حميد، وروح بن عبادة، وأبي بكر بن أبي شيبة، وآخرين.

٤- ثم بعد هؤلاء طبقات أخرى: منها علي بن أبي طلحة، وابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وابن ماجه، والحاكم، وابن مردويه، وأبو الشيخ ابن حبان، وابن المنذر في آخرين، وكلها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك إلا ابن جرير فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض والإعراب والاستنباط، فهو يفوقها بذلك.

٥- ثم انتصبت طبقة بعدهم: صنفت تفاسير مشحونة بالفوائد اللغوية، ووجوه الإعراب، وما أثر في القراءات بروايات محدوفة الأسانيد، وقد يضيف بعضهم شيئاً من رأيه، مثل أبي إسحاق الزجاج، وأبي علي الفارسي، وأبي بكر النقاش، وأبي جعفر النحاس.

٦- ثم ألف في التفسير طائفة من المتأخرين، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال

ببراء، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل.

٧- ثم صار كل من سنع له قول يورده، ومن خطر بباله شيء يعتمده، ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده ظاناً أن له أصلاً، غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح، ومن هم القدوة في هذا الباب.

قال السيوطي: رأيت في تفسير قوله تعالى: ﴿عَبْرَ النَّغُصِوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاحة: ٧]، نحو عشرة أقوال، مع أن الوارد عن النبي ﷺ وجميع الصحابة والتابعين ليس غير اليهود والنصارى، حتى قال ابن أبي حاتم: لا أعلم في ذلك اختلافاً من المفسرين.

٨- صنف بعد ذلك قوم برعوا في شيء من العلوم، منهم من ملأ كتابه بما غلب على طبعه من الفن، واقتصر فيه على ما تمهّر هو فيه، كأن القرآن أنزل لأجل هذا العلم لا غير، مع أن فيه تبيان كل شيء.

فالنحوي نراه ليس له هم إلا الإعراب وتكثير أوجهه المحتملة فيه، وإن كانت بعيدة، وينقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته كأبي حيان في البحر والنهر. والإخباري هم القصص واستيفاءه، والإخبار عمن سلف سواء أكانت صحيحة أو باطلة، ومنهم الثعالبي.

والفقيه يكاد يسرد فيه الفقه جميعاً، وربما استطرده إلى إقامة أدلة الفروع الفقهية التي لا تعلق لها بالآية أصلاً، والجواب على أدلة المخالفين، كالقرطبي.

وصاحب العلوم العقلية، خصوصاً الإمام فخر الدين الرازي، قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة، وخرج من شيء إلى شيء، حتى يقضي الناظر العجب من عدم مطابقة المورد للآية، قال أبو حيان في البحر: جمع الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجة بها في علم التفسير، ولذلك قال بعض العلماء: فيه كل شيء إلا التفسير.

والمبتدع ليس له قصد إلا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد بحيث أنه لو

لاح له شاردة من بعيد اقتنصها، أو وجد موضعاً له فيه أدنى مجال سارع إليه، كما نقل عن البلقيني أنه قال: استخرجت من الكشاف اعتزالاً بالمناقش، منها أنه قال في قوله ﷻ: ﴿فَمَنْ رُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]: أي فوز أعظم من دخول الجنة؟ أشار به إلى عدم الرؤية.

٩- ثم جاء عصر النهضة الحديثة:

فانتحى كثيرٌ من المفسرين منحىً جديداً، في العناية بطلاوة الأسلوب، وحسن العبارة، والاهتمام بالنواحي الاجتماعية، والأفكار المعاصرة، والمذاهب الحديثة، فكان التفسير الأدبي الاجتماعي، ومن هؤلاء: محمد عبده، والسيد محمد رشيد رضا، ومحمد مصطفى المراغي، وسيد قطب، ومحمد عزة دروزة.

وللحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هجرية كتاب «طبقات المفسرين» ذكر في مقدمته: أنه سيتناول المفسرين من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، والمفسرين من المحدثين، وأهل السنة، والمفسرين من أهل الفرق كالمعتزلة والشيعة ونحوهم، ولكنه لم يتم، وبلغ عدد التراجم فيه ١٣٦ ترجمة، وهو مرتب على الحروف الهجائية» [نشرته مكتبة وهبة بالقاهرة، بتحقيق علي محمد عمر].

وصنف في طبقات المفسرين أيضاً الشيخ أبو سعيد صنع الله الكوزة كنافي، المتوفى سنة ٩٨٠ هجرية.

كما صنف فيها أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر. وللحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي المصري المتوفى سنة ٩٤٥ هجرية كتابه المشهور «طبقات المفسرين» وهو أوفى كتاب في موضوعه بالمكتبة الإسلامية، استقصى فيه الداودي تراجم أعلام المفسرين حتى أوائل القرن العاشر للهجرة، قال فيه حاجي خليفة في كشف الظنون: «وهو أحسن ما صنف فيه».

التفسير بالمأثور

س: عرف التفسير بالمأثور؟

ج: التفسير بالمأثور: هو الذي يعتمد على صحيح المنقول بالمراتب التي ذكرت سابقاً في شروط المفسر، من تفسير القرآن بالقرآن، أو بالسنة؛ لأنها جاءت مبينة لكتاب الله، أو بما روي عن الصحابة؛ لأنهم أعلم الناس بكتاب الله، أو بما قاله كبار التابعين؛ لأنهم تلقوا ذلك غالباً عن الصحابة. وهذا المسلك يتوخى الآثار الواردة في معنى الآية فيذكرها، ولا يجتهد في بيان معنى من غير أصل، ويتوقف عما لا طائل تحته ولا فائدة في معرفته ما لم يرد فيه نقل صحيح.

قال ابن تيمية: يجب أن يُعلم أن النبي ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن كما بين لهم ألفاظه، كقوله تعالى: ﴿لِئِيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ يتناول هذا وهذا، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب التابعي المقرئ، المتوفى سنة ٧٢ هجرية: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن، كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً، ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة، قال أنس: «كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جَدَّ فينا» [رواه أحمد في مسنده].

وأقام ابن عمر علي حفظ البقرة ثماني سنين، أخرجه مالك في الموطأ، وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢، محمد: ٢٤].

وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن، وأيضاً فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في

فَنَّ من العلم كالتب والحساب ولا يستشروه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم [«الإتقان» ج ٢ ص ١٧٦].
ومن التابعين من أخذ التفسير كله عن الصحابة، عن مجاهد قال: «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أستوقفه عند كل آية وأسأله عنها».

س: على أي شيء يدور التفسير بالمأثور، وما أسباب الاختلاف فيه؟

ج: والتفسير بالمأثور يدور على رواية ما نقل عن صدر هذه الأمة، وكان الاختلاف بينهم قليلاً جداً بالنسبة إلى من بعدهم، وأكثره لا يعدو أن يكون خلافاً في التعبير مع اتحاد المعنى، أو يكون من تفسير العام ببعض أفرادها على طريق التمثيل، قال ابن تيمية: «والخلاف بين السلف في التفسير قليل، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك نوعان:

أحدهما: أن يعبر واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى، كتفسيرهم: ﴿الْصِرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ قال بعضهم: القرآن أي أتباعه، وقال بعضهم: الإسلام، فالقولان متفقان؛ لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن، ولكن كل منهما نبه على وصف غير الوصف الآخر.

الثاني: أن يذكر كل منهما من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبية المستمع على النوع، ومثاله: ما نقل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢] قيل: السابق: الذي يصلي في أول الوقت، والمقتصد: الذي يصلي في أثنائه، والظالم لنفسه: الذي يؤخر العصر إلى الاصرار، وقيل: السابق: المحسن بالصدقة مع الزكاة، والمقتصد: الذي يؤدي الزكاة المفروضة فقط، والظالم: مانع الزكاة» [«الإتقان» ج ٢ ص ١٧٧].

وقد يكون الاختلاف لاحتمال اللفظ الأمرين، كلفظ «عسعس» الذي يراد به

إقبال الليل وإدباره، أو لأن الألفاظ التي عبر بها عن المعاني متقاربة، كما إذا فسر بعضهم «تبسل» بتحبس، وبعضهم يترهن؛ لأن كلاً منهما قريب من الآخر.

س: ما حكم التفسير بالمأثور، وما أهميته؟

ج: التفسير بالمأثور: هو الذي يجب اتباعه والأخذ به؛ لأنه طريق المعرفة الصحيحة، وهو آمن سبيل للحفظ من الزلل والزيغ في كتاب الله. وقد روي عن ابن عباس أنه قال: «التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه أحدٌ إلا الله».

فالذي تعرفه العرب: هو الذي يرجع فيه إلى لسانهم ببيان اللغة. والذي لا يعذر أحد بجهله: هو ما يتبادر فهم معناه إلى الأذهان من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد ولا لبس فيها، فكل امرئ يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وإن لم يعلم أن هذه العبارة وردت بطريق النفي والاستثناء فهي دالة على الحصر.

وأما ما لا يعلمه إلا الله: فهو المغيبات، كحقيقة قيام الساعة، وحقيقة الروح. وأما ما يعلمه العلماء: فهو الذي يرجع إلى اجتهادهم المعتمد على الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي، من بيان مجمل، أو تخصيص عام، أو نحو ذلك. وقد ذكر ابن جرير الطبري نحو هذا، فقال: «فقد تبين بيان الله جل ذكره: أن مما أنزل الله من القرآن على نبيه ﷺ ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا بيان الرسول ﷺ، وذلك تأويل جميع ما فيه من وجوه أمره - واجبه وندبه وإرشاده - وصنوف نبيه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللازم بعض خلقه لبعض، وما أشبه ذلك من إحكام آية التي لم يدرك علمها إلا بيان رسول الله ﷺ لأمته، وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه إلا بيان رسول الله ﷺ له تأويله بنص منه عليه، أو بدلالة قد نصبها دالة أمته على تأويله».

وإن منه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار، وذلك ما فيه من الخبر عن آجال حادثة، وأوقات آتية، كوقت قيام الساعة، والنفخ في الصور، ونزول عيسى ابن مريم، وما أشبه ذلك: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لِوَفِيهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْتَةً يَسْتَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وإن منه ما يعلم تأويله كل ذي علم باللسان الذي نزل به القرآن، وذلك إقامة إعرابه، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها، والموضوعات بصفاتنا الخاصة دون ما سواها، فإن ذلك لا يجمله أحد منهم، وذلك كسامع منهم لو سمع تالياً يتلو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١، ١٢]، لم يجمل أن معنى الإفساد هو ما ينبغي تركه مما هو مضر، وأن الإصلاح هو ما ينبغي فعله مما فعله منفع، وإن جهل المعاني التي جعلها الله إفساداً، والمعاني التي جعلها الله إصلاحاً» [تفسير الطبري] ج١ ص ٧٤، ٧٥.

التفسير بالرأي

س: ما تعريف التفسير بالرأي؟

ج: التفسير بالرأي: هو ما يعتمد فيه المفسر في بيان المعنى على فهمه الخاص واستنباطه بالرأي المجرد- وليس منه الفهم الذي يتفق مع روح الشريعة، ويستند إلى نصوصها- فالرأي المجرد الذي لا شاهد له مدعاة للشطط في كتاب الله، وأكثر الذين تناولوا التفسير بهذه الروح كانوا من أهل البدع الذين اعتقدوا مذاهب باطلة وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على رأيهم وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لا في

رأيهم ولا في تفسيرهم، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم، كتفسير عبد الرحمن ابن كيسان الأصم، والجبائي، وعبد الجبار، والرماني، والزنجشري وأمثالهم. ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة يدس مذهبه في كلام يروج على كثير من الناس، كما صنع صاحب الكشاف في اعتراضاته وإن كان بعضهم أخف من بعض، فمنهم طوائف من أهل الكتاب أولت آيات الصفات بما يتفق مع مذهبها، وهؤلاء أقرب إلى أهل السنة من المعتزلة، إلا أنهم حين جاءوا بما يخالف مذهب الصحابة والتابعين فقد شاركوا المعتزلة وغيرهم من أهل البدع.

س: ما حكم تفسير القرآن بالرأي؟

ج: تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل حرام لا يجوز تعاطيه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال ﷺ: «من قال في القرآن برأيه -أو بما لا يعلم- فليتبوأ مقعده من النار» [أخرجه الترمذي والنسائي وأبو داود، وقال الترمذي: هذا حسن]، وفي لفظ: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ».

ولهذا تخرج السلف عن تفسير ما لا علم لهم به، فقد روي عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: «إنا لا نقول في القرآن شيئاً» [رواه مالك في الموطأ].

وأخرج أبو عبيد القاسم بن سلام: «أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه سئل عن الأب في قوله تعالى: ﴿وَفَكَهَأُ وَأَنَا﴾ [عبس: ٣١]، فقال: «أي سماء تظلني؟ وأي أرض تقلني؟ إذا قلت في كلام الله ما لا أعلم» [رواه ابن أبي شيبة والطبري].

قال الطبري: «وهذه الأخبار شاهدة لنا على صحة ما قلنا: من أن ما كان من تأويل آي القرآن الذي لا يدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله ﷺ، أو بنصبه الدلالة عليه، فغير جائز لأحد القليل فيه برأيه، بل القائل في ذلك برأيه -وإن أصاب الحق فيه- فمخطئ فيما كان من فعله. فله برأيه؛ لأن إصابته ليست إصابة

موقن أنه محق، وإنما هي إصابة خارص وطان، والقائل في دين الله بالظن، قائل على الله ما لا يعلم، وقد حرم الله جل ثناؤه ذلك في كتابه على عباده، فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْإِنْتِمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلَّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فهذه الآثار وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على تخرجهم من الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، أما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه، ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير - ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل إنسان، ويكون الأمر أشد نكيراً لو ترك التفسير بالمأثور الصحيح وعدل عنه إلى القول برأيه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً، بل مبتدعاً؛ لأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ».

وقال الطبري: «فأحق المفسرين بإصابة الحق في تأويل القرآن- الذي إلى علم تأويله للعباد سبيل- أوضحهم حجة فيما تأول وفسر، مما كان تأويله إلى رسول الله ﷺ دون سائر أمته، من أخبار رسول الله ﷺ الثابتة عنه، إما من جهة النقل المستفيض فيما وجد فيه من ذلك عنه النقل المستفيض وإما من جهة نقل العدول الأثبات، فيما لم يكن فيه عنه النقل المستفيض، أو من جهة الدلالة المنصوبة على صحته، وأصحهم برهاناً- فيما ترجم وبين من ذلك- مما كان مدرجاً علمه من جهة اللسان، إما بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإما من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائناً من كان ذلك المتأول والمفسر، بعد أن لا يكون خارجاً تأويله وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك، عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة، والخلف من التابعين وعلماء الأمة» [تفسير الطبري، ج ١ ص ٩٣].

الإسرائيليات

س: تحدث عن الإسرائيليات، وكيف دخلت إلى العلوم الإسلامية؟
 ج: لليهودية ثقافتها الدينية التي تستمد من التوراة، وللنصرانية ثقافتها الدينية التي تستمد من الإنجيل، وقد انضوى تحت لواء الإسلام منذ ظهوره كثير من اليهود والنصارى، وهؤلاء وأولئك ثقافتهم الدينية.

وقد اشتمل القرآن على كثير مما جاء في التوراة والإنجيل ولا سيما ما يتعلق بقصص الأنبياء وأخبار الأمم، ولكن القصص القرآني يجمل القول مستهدفاً مواطن العبرة والعظة دون ذكر للتفاصيل الجزئية كتاريخ الوقائع، وأسماء البلدان والأشخاص، أما التوراة فإنها تتعرض مع شروحها للتفاصيل والجزئيات، وكذلك الإنجيل.

وحيث دخل أهل الكتاب في الإسلام فقد حملوا معهم ثقافتهم الدينية من الأخبار والقصص الديني، وهؤلاء حين يقرأون قصص القرآن قد يتعرضون لذكر التفاصيل الواردة في كتبهم، وكان الصحابة يتوقفون إزاء ما يسمعون من ذلك، امثالاً لقول رسول الله ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا» [أخرجه البخاري] وقد يدور حوار بينهم وبين أهل الكتاب في شيء من تلك الجزئيات، ويقبل الصحابة بعض ذلك ما دام لا يتعلق بالعقيدة ولا يتصل بالأحكام، ثم يتحدثون به، لما فهموه من الإباحة في قوله ﷺ: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» [أخرجه البخاري]. أي حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، أما ما جاء في الحديث الأول: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم» فهو محمول على ما إذا كان ما يخبرون به محتملاً؛ لأن يكون صدقاً، ولأن يكون كذباً، فلا تعارض بين الحديثين.

تلك الأخبار التي تحدث بها أهل الكتاب الذين دخلوا في الإسلام هي التي يطلق عليها الإسرائيليات من باب التغليب للجانب اليهودي على الجانب النصراني، حيث كان النقل عن اليهود أكثر لشدة اختلاطهم بالمسلمين منذ بدء ظهور الإسلام، وكانت الهجرة إلى المدينة.

ولم يأخذ الصحابة عن أهل الكتاب شيئاً في تفسير القرآن من الأخبار الجزئية سوى القليل النادر، فلما جاء عهد التابعين وكثر الذين دخلوا في الإسلام من أهل الكتاب كثر أخذ التابعين عنهم، ثم عظم شغف من جاء بعدهم من المفسرين بالإسرائيليات، قال ابن خلدون: «وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم، ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود، ومن تبع دينهم من النصارى... فامتألت التفاسير من المنقولات عنهم» [انظر «التفسير والمفسرون» ج ١ ص ١٧٧].

ولم يكن المفسرون يتحرون صحة النقل فيما يأخذونه من هذه الإسرائيليات، ومنها ما هو فاسد باطل، لذا كان على من يقرأ في كتبهم أن يتجاوز عما لا طائل تحته، وألا ينقل منها إلا ما تدعو إليه الضرورة وتبين صحة نقله، ويظهر صدق خبره.

وأكثر ما يروى من هذه الإسرائيليات إنما يروى عن أربعة أشخاص: هم: عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وقد اختلفت أنظار العلماء في الحكم عليهم والثقة بهم، ما بين مجرح وموثق، وأكثر الخلاف يدور حول كعب الأحبار، وكان عبد الله بن سلام أكثرهم علمًا، وأعلامهم قدرًا، واعتمده البخاري وغيره من أهل الحديث، ولم ينسب إليه من التهم ما نسب إلى كعب الأحبار ووهب بن منبه.

س: من رأس التفسير الصوفي، وما عقيدته وأهم كتبه؟

ج: يعتبر ابن عربي زعيم التصوف الفلسفي النظري وهو يفسر الآيات القرآنية

تفسيراً يتفق مع نظرياته الصوفية سواء أكان ذلك في التفسير المشهور باسمه، أو في الكتب التي تنسب إليه كالفصوص، وهو من أصحاب نظرية وحدة الوجود.

فهو يفسر مثلاً قوله تعالى في شأن إدريس عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [انظر «التفسير والمفسرون» ج١ ص ١٧٧]. بقوله: «وأعلى الأمكنة المكان الذي يدور عليه رحي عالم الأفلاك، وهو فلك الشمس، وفيه مقام روحانية إدريس . . ثم يقول: وأما علو المكانة فهو لنا أعني للمحمديين، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْرَأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [عمد: ٣٥]. في هذا العلو وهو يتعالى عن المكان لا عن المكانة».

ويقول في تفسير قوله تعالى في سورة النساء: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدْوَى﴾ [النساء: ١]: «اتقوا ربكم: اجعلوا ما ظهر منكم وقاية لربكم، واجعلوا ما بطن منكم - وهو ربكم - وقاية لكم، فإن الأمر ذم وحمد، فكونوا وقاية في الذم واجعلوه وقايتكم في الحمد تكونوا أدباء عالمين» [انظر «التفسير والمفسرون» ج٢ ص ٧، ٨]. فهذا التفسير ونظائره يحمل النصوص على غير ظاهرها، ويغرق في التأويلات الباطنية البعيدة، ويجر إلى متاهات من الإلحاد والزيف.

التفسير الإشاري

س: تحدث عن التفسير الإشاري وما المقصود به؟

ج: من المتصوفة من يدعي أن الرياضة الروحية التي يأخذ بها الصوفي نفسه تصل إلى درجة ينكشف له فيها ما وراء العبارات القرآنية من إشارات قدسية، وتنهل على قلبه من سحب الغيب ما تحمله الآيات من المعارف السحانية، ويسمى هذا بالتفسير الإشاري، فللآية ظاهر وباطن، والظاهر: هو الذي ينساق إليه الذهن قبل غيره، والباطن هو: ما وراء ذلك من إشارات خفية تظهر لأرباب السلوك، وهذا التفسير

الإشاري كذلك إذا أوغل في الإشارات الخفية صار ضرباً من التجهيل، ولكنه إذا كان استنباطاً حسناً يوافق مقتضى ظاهر العربية وكان له شاهد يشهد لصحته من غير معارض، فإنه يكون مقبولاً.

ومن ذلك: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر: فكأن بعضهم وجد في نفسه فقال: لم تدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه من حيث علمتم، فدعاه ذات يوم فأدخله معهم، فما ريث أنه دعاني يومئذ إلا ليربهم، قال: ما تقولون في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]؟ فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً، فقال لي: أكذلك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه له، قال: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾، وذلك علامة أجلك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]، فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تقول» [أخرجه البخاري].

قال ابن القيم: «وتفسير الناس يدور على ثلاثة أصول: تفسير على اللفظ، وهو الذي ينحو إليه المتأخرون، وتفسير على المعنى: وهو الذي يذكره السلف، وتفسير على الإشارة: وهو الذي ينحو إليه كثير من الصوفية وغيرهم، وهذا لا بأس به بأربعة شروط:

- ١- ألا يناقض معنى الآية.
- ٢- وأن يكون معنى صحيحاً في نفسه.
- ٣- وأن يكون في اللفظ إشعار به.
- ٤- وأن يكون بينه وبين معنى الآية ارتباط وتلازم، فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان استنباطاً حسناً».

س: اذكر بعض الكتب المصنفة في التفسير الإشاري؟

ج: من أهم كتب التفسير الإشاري «تفسير القرآن العظيم» للستري - مطبوع،

و«حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السلمي الصوفي - مخطوط، و«عرائس البيان في حقائق القرآن» لأبي محمد الشيرازي - مطبوع، و«التأويلات النجمية» لنجم الدين داية وعلاء الدين السمناني - مخطوط، والتفسير المنسوب إلى ابن عربي الطائي - مطبوع.

غرائب التفسير

س: تحدث عن غرائب التفسير؟

ج: من الناس من له شغف بالإغراب في القول وإن حاد عن الجادة وركب مسلكًا وعراء، فكلفوا أنفسهم من الأمر ما لا يطيقون، وأعملوا فكرهم فيما لا يعلم إلا بالتوقيف، فخرجوا وليس في يدهم سوى ما تسفهه عقولهم من الرعونة والغبي، ولهذا عجائب في معاني آيات من القرآن نذكر من غرائبها:

١- قول من قال في: ﴿المر﴾ معنى ألف: ألف الله محمدًا فبعثه نبيًا، ومعنى لام: لأمه الجاحدون وأنكروه، ومعنى ميم: ميم الجاحدون المنكرون، من الموم بالضم وهو البرسام، علة يهذى المعلوم فيها.

٢- قول من قال في: ﴿حمّ ﴿١﴾ عسقى﴾ [الشورى: ١، ٢]، إن الحاء: حرب علي ومعاوية، والميم: المروانية (نسبة إلى مروان من بني أمية) - والعين: ولاية العباسية، والسين: ولاية السفينانية، والقاف: قدوة مهدي.

٣- ما ذكره ابن فورك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبُ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. أن إبراهيم كان له صديق وصفه بأنه قلبه، أي: ليسكن هذا الصديق إلى هذه المشاهدة إذا رآها عيانًا.

٤- قول أبي معاذ النحوي في قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠]: يعني من إبراهيم نارا، أي: نورًا، هو محمد ﷺ، ﴿فَإِذَا أَنشَأْتَهُ تَوَقُّدُونَ﴾ تقتبسون الدين.

معنى التفسير والتأويل

س: عرف التفسير لغة واصطلاحًا؟

ج: التفسير في اللغة: تفعيل من الفسر بمعنى الإبانة والكشف وإظهار المعنى المعقول، وفعله: كضرب ونصر، يقال: فسر الشيء يفسر -بالكسر، ويفسره - بالضم- فسراً، وفسره: أبانه، والتفسير والفسر: الإبانة وكشف المغطى، وفي لسان العرب الفسر: كشف المغطى، والتفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل.

وفي القرآن: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ١] أي: بيانا وتفصيلا، والمزيد من الفعلين أكثر في الاستعمال.

وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾: أي تفصيلا.

وقال بعضهم: هو مقلوب من «سفر»، ومعناه أيضا: الكشف، يقال: سفرت المرأة سفورا: إذا ألفت خمارها عن وجهها، وهي سافرة، وأسفر الصبح: أضاء، وإنما بنوه على التفعيل؛ لأنه للتكثير، كقوله تعالى: ﴿يُذَيِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، وقوله: ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْؤُوبَ﴾ [يوسف: ٢٣]، فكأنه يتبع سورة بعد سورة، وآية بعد أخرى.

وقال الراغب: الفسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما، لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول، وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار، فقيل: سفرت المرأة عن وجهها، وأسفر الصبح.

والتفسير في الاصطلاح: عرفه أبو حيان بأنه: «علمٌ يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك».

ثم خرج التعريف فقال: فقولنا: «علم» هو جنس يشمل سائر العلوم، وقولنا:

«يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن»، هذا هو علم القراءات، وقولنا: «ومدلولاتها»، أي: مدلولات تلك الألفاظ، وهذا هو علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم، وقولنا: «وأحكامها الإفرادية والتركيبية»، هذا يشمل علم التصريف، وعلم الإعراب، وعلم البيان، وعلم البديع، وقولنا: «ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب»، يشمل ما دللته عليه بالحقيقة، وما دللته عليه بالمجاز، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً ويصد عن الحمل على الظاهر صاد فيحتاج لأجل ذلك أن يعمل على غير الظاهر، وهو المجاز، وقولنا: «وتتمت لذلك». هو معرفة النسخ وسبب النزول، وقصة توضيح بعض ما أهتم في القرآن ونحو ذلك.

وقال الزركشي: التفسير: علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ: وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه [«الإتقان» ج ٢ ص ١٧٤].

س: وما تعريف التأويل لغة واصطلاحاً؟

ج: التأويل في اللغة: مأخوذ من الأول، وهو الرجوع إلى الأصل، يقال: آل إليه أولاً ومآلاً: رجع .. ويقال: أول الكلام تأويلاً، وتأوله: دبره وقدره وفسره. وعلى هذا: فتأويل الكلام في الاصطلاح له معنيان:

١- تأويل الكلام: بمعنى ما أوله إليه المتكلم أو ما يؤول إليه الكلام ويرجع، والكلام إنما يرجع ويعود إلى حقيقته التي هي عين المقصود، وهو نوعان: إنشاء وإخبار، ومن الإنشاء: الأمر.

فتأويل الأمر: هو الفعل المأمور به، ومن ذلك: ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي، يتأول القرآن» [رواه البخاري ومسلم]. تعني قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣].

وتأويل الأخبار: هو عين الخبر إذا وقع، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عَلَيْهِمْ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٥١﴾ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ

الَّذِيكَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ
فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴿٥٢﴾ [الأعراف: ٥٢، ٥٣]، فقد أخبر أنه فصل الكتاب، وأنهم
لا ينتظرون إلا تأويله، أي: مجيء ما أخبر القرآن بوقوعه، من القيامة وأشراتها،
وما في الآخرة من الصحف والموازن والجنة والنار وغير ذلك. فحينئذ يقولون:
﴿قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا
نَعْمَلُ﴾؟

٢- تأويل الكلام: أي تفسيره وبيان معناه، وهو ما يعنيه ابن جرير الطبري في
تفسيره بقوله: «القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا»، ويقول: «اختلف أهل
التأويل في هذه الآية» فإن مراده التفسير.
ذلك هو معنى التأويل عند السلف.

والتأويل في عرف المتأخرين: هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى
المرجوح لدليل يقترن به- وهذا الاصطلاح لا يتفق مع ما يراد بلفظ التأويل في
القرآن عند السلف.

هذا ومن العلماء من يُفرِّق بين المعنى، والتفسير، والتأويل، للتمايز بينها لغة
وإن كانت متقاربة، وقد نقل «الزركشي» هذا [انظر «البرهان» ج٢ ص١٤٦ بتصرف].
قال ابن فارس: معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء ترجع إلى ثلاثة:
المعنى، والتفسير، والتأويل، وهي وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة:
فأما المعنى: فهو القصد والمراد، يقال: عنيت بهذا الكلام كذا، أي: قصدت
وعمدت، وهو مشتق من الإظهار، يقال: عنت القربة، إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته،
ومن هذا: عنوان الكتاب.

وأما التفسير في اللغة: فهو راجع إلى معنى الإظهار والكشف، وقال ابن
الأنباري: قول العرب: فسرت الدابة وفسرتها، إذا ركضتها محصورة لينطلق
حصرها، وهو يؤول إلى الكشف أيضًا، فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه،

وإطلاق للمحتبس عن الفهم به.

وأما التأويل: فأصله في اللغة من الأول، ومعنى قولهم: ما تأويل هذا الكلام؟ أي إلام تؤول العاقبة في المراد به؟ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أي: تكشف عاقبته، ويقال: آل الأمر إلى كذا، أي: صار إليه، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]، وأصله من المأل وهو العاقبة والمصير، وقد أولته فال- أي صرفته فانصرف، فكان التأويل صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني، وإنما بنوه على التفعيل للتكثير.

س: وضع الفرق بين التفسير والتأويل؟

ج: اختلف العلماء في الفرق بين التفسير والتأويل، وعلى ضوء ما سبق في معنى التفسير والتأويل نستطيع أن نستخلص أهم الآراء فيما يأتي:

١- إذا قلنا: إن التأويل هو تفسير الكلام وبيان معناه، فالتأويل والتفسير على هذا متقاربان أو مترادفان، ومنه دعوة رسول الله ﷺ لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل».

٢- وإذا قلنا: إن التأويل هو نفس المراد بالكلام، فتأويل الطلب نفس الفعل المطلوب، وتأويل الخبر نفس الشيء الخبر به، فعلى هذا يكون الفرق كبيراً بين التفسير والتأويل؛ لأن التفسير شرح وإيضاح للكلام، ويكون وجوده في الذهن بتعقله، وفي اللسان بالعبارة الدالة عليه، أما التأويل فهو نفس الأمور الموجودة في الخارج، فإذا قيل: طلعت الشمس، فتأويل هذا هو نفس طلوعها، وهذا هو الغالب في لغة القرآن كما تقدم، قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَاتَّبِعُوا سُورَةَ مَن لَّهِ وَأَدْعُوا مَن اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣٨﴾ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ. وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٨، ٣٩]. فالمراد بالتأويل: وقوع الخبر به.

٣- وقيل: التفسير: ما وقع مبيئاً في كتاب الله أو معيناً في صحيح السنة؛ لأن معناه قد ظهر ووضح، والتأويل ما استنبطه العلماء، ولذا قال بعضهم: «التفسير ما

يتعلق بالرواية، والتأويل ما يتعلق بالدراية» [انظر «الإتقان» ج٢ ص١٧٣].
 ٤- وقيل: التفسير: أكثر ما يستعمل في الألفاظ ومفرداتها، والتأويل: أكثر ما يستعمل في المعاني والجمل، وقيل غير ذلك.

شرف علم التفسير

س: وضع شرف علم التفسير وأهميته، ومكانته بين العلوم الإسلامية؟
 ج: التفسير من أجل علوم الشريعة وأرفعها قدرًا، وهو أشرف العلوم موضوعًا وغرضًا وحاجة إليه؛ لأن موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة، ومعدن كل فضيلة، ولأن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى والوصول إلى السعادة الحقيقية، وإنما اشتدت الحاجة إليه؛ لأن كل كمال ديني أو دنيوي لا بد وأن يكون موافقًا للشرع، وموافقته تتوقف على العلم بكتاب الله [انظر «الإتقان» ج٢ ص١٧٥].

شروط المفسر وآدابه

س: اذكر شروط المفسر؟
 وقد ذكر العلماء للمفسر شروطًا نجملها فيما يأتي:
 ١- صحة الاعتقاد: فإن العقيدة لها أثرها في نفس صاحبها، وكثيرًا ما تحمل ذوبها على تحريف النصوص والخيانة في نقل الأخبار، فإذا صنف أحدهم كتابًا في التفسير أول الآيات التي تحالف عقيدته، وحملها باطل مذهبه، ليصد الناس عن اتباع السلف، ولزوم طريق الهدى.
 ٢- التجرد عن الهوى: فالأهواء تدفع أصحابها إلى نصره مذهبهم، فيغرون

الناس بلبين الكلام ولحن البيان، كدأب طوائف القدرية والرافضة والمعتزلة ونحوهم من غلاة المذاهب.

٣- أن يبدأ أولاً بتفسير القرآن بالقرآن، فما أجمل منه في موضع فإنه قد فصل في موضع آخر، وما اختصر منه في مكان فإنه قد بسط في مكان آخر.

٤- أن يطلب التفسير من السنة فإنها شارحة للقرآن موضحة له، وقد ذكر القرآن أن أحكام رسول الله ﷺ إنما تصدر منه عن طريق الله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وذكر الله أن السنة مبينة للكتاب: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، ولهذا قال رسول الله ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» يعني السنة. وقال الشافعي رحمه الله: «كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن» وأمثلة هذا في القرآن كثيرة- جمعها صاحب «الإتقان» مرتبة مع السور في آخر فصل من كتابه، كتفسير «السييل» بالزاد والراحلة، وتفسير «الظلم» بالشرك، وتفسير «الحساب اليسير» بالعرض.

٥- فإذا لم يجد التفسير من السنة رجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدري بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح.

٦- فإذا لم يجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا في أقوال الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين، كمجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المسيب، والربيع بن أنس، وقتادة، والضحاك بن مزاحم، وغيرهم من التابعين، ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة، وربما تكلموا في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، والمعتمد في ذلك كله النقل الصحيح، ولهذا قال أحمد: «ثلاث كتب لا أصل لها: المغازي، والملاحم،

- والتفسير» يعني بهذا: التفسير الذي لا يعتمد على الروايات الصحيحة في النقل.
- ٧- العلم باللغة العربية وفروعها: فإن القرآن نزل بلسانٍ عربي، ويتوقف فهمه على شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع، قال مجاهد: «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب».
- والمعاني تختلف باختلاف الإعراب، ومن هنا مست الحاجة إلى اعتبار علم النحو، والتصريف الذي تعرف به الأبنية، والكلمة المبهمة يتضح معناها بمصادرها ومشتقاتها، وخواص تركيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، ومن حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، ثم من ناحية وجوه تحسين الكلام- وهي علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع من أعظم أركان المفسر، إذ لا بد له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يدرك الإعجاز بهذه العلوم.
- ٨- العلم بأصول العلوم المتصلة بالقرآن، كعلم القراءات؛ لأن به يعرف كيفية النطق بالقرآن ويرجع بعض وجوه الاحتمال على بعض، وعلم التوحيد، حتى لا يؤول آيات الكتاب التي في حق الله وصفاته تأويلاً يتجاوز به الحق، وعلم الأصول، وأصول التفسير خاصة مع التعمق في أبوابه التي لا يتضح المعنى ولا يستقيم المراد بدونها، كعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، ونحو ذلك.
- ٩- دقة الفهم التي تمكن المفسر من ترجيح معنى على آخر، أو استنباط معنى يتفق مع نصوص الشريعة.

آداب المفسر

س: ما آداب المفسر؟

ج: حسن النية وصحة المقصد: فإنما الأعمال بالنيات، والعلوم الشرعية أولى بأن يكون هدف صاحبها منها الخير العام، وإسداء المعروف لصالح الإسلام، وأن

- يتظهر من أعراض الدنيا ليسدد الله خطاه، والانتفاع بالعلم ثمرة الإخلاص فيه.
- ١- حسن الخلق: فالمفسر في موقف المؤدب، ولا تبلغ الآداب مبلغها في النفس إلا إذا كان المؤدب مثلاً يحتذى في الخلق والفضيلة، والكلمة النابية قد تصرف الطالب عن الاستفادة مما يسمع أو يقرأ وتقطع عليه مجرى تفكيره.
- ٢- الامتثال والعمل: فإن العلم يجد قبولاً من العاملين أضعاف ما يجد من سمو معارفه ودقة مباحثه، وحسن السيرة يجعل المفسر حسنة لما يقرره من مسائل الدين، وكثيراً ما يصد الناس عن تلقي العلم من بحر زاخر في المعرفة لسوء سلوكه وعدم تطبيقه.
- ٣- تحرى الصدق والضبط في النقل: فلا يتكلم أو يكتب إلا عن ثبت لما يرويه حتى يكون في مأمن من التصحيف والللحن.
- ٤- التواضع ولين الجانب: فالصلف العلمي حاجز حصين يحول بين العالم والانتفاع بعلمه.
- ٥- عزة النفس: فمن حق العالم أن يترفع عن سفاسف الأمور، ولا يغشى أعتاب الجاه والسلطان كالسائل المتكفف.
- ٦- الجهر بالحق: فأفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر.
- ٧- حسن السمات: الذي يكسب المفسر هبة ووقاراً في مظهره العام، وجلوسه ووقوفه ومشيته دون تكلف.
- ٨- الأناة والروية: فلا يسرد الكلام سرداً بل يفصله ويبين عن مخارج حروفه.
- ٩- تقديم من هو أولى منه: فلا يتصدى للتفسير بمحضرتهم وهم أحياء، ولا يغمطهم حقهم بعد الممات، بل يرشد إلى الأخذ عنهم وقراءة كتبهم.
- ١٠- حسن الإعداد وطريق الأداء: كأن يبدأ بذكر سبب النزول- ثم معاني المفردات وشرح التراكيب وبيان وجوه البلاغة والإعراب الذي يتوقف عليه تحديد المعنى، ثم يبين المعنى العام ويصله بالحياة العامة التي يعيشها الناس في عصره، ثم يأتي

إلى الاستنباط والأحكام.

١١- أما ذكر المناسبة والربط بين الآيات أولاً وآخرًا فذلك حسب ما يقتضيه النظم والسياق.

التعريف بأشهر كتب التفسير

س: ما أشهر الكتب المصنفة في التفسير بالمأثور؟

ج: من أشهر الكتب المصنفة في التفسير بالمأثور:

- ١- التفسير المنسوب إلى ابن عباس.
- ٢- تفسير ابن عيينة.
- ٣- تفسير ابن أبي حاتم.
- ٤- تفسير أبي الشيخ بن حيان.
- ٥- تفسير ابن عطية.
- ٦- تفسير أبي الليث السمرقندي «مجر العلوم».
- ٧- تفسير أبي إسحاق «الكشف والبيان عن تفسير القرآن».
- ٨- تفسير ابن جرير الطبري «جامع البيان في تفسير القرآن».
- ٩- تفسير ابن أبي شيبة.
- ١٠- تفسير البغوي «معالم التنزيل».
- ١١- تفسير أبي الفداء الحافظ ابن كثير «تفسير القرآن العظيم».
- ١٢- تفسير الثعالبي «الجواهر الحسان في تفسير القرآن».
- ١٣- تفسير جلال الدين السيوطي «الدر المنثور في التفسير بالمأثور».
- ١٤- تفسير الشوكاني «فتح القدير».

تفسير ابن عباس

س: عرفنا بالتفسير المنسوب إلى ابن عباس؟

ج: ينسب إلى ابن عباس رضي الله عنه جزء كبير في التفسير، طبع مرارًا باسم «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس» جمعه «أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشافعي». صاحب القاموس المحيط.

وابن عباس كان بحق «ترجمان القرآن» وكان عمر بن الخطاب يثق بتفسيره ويحمله، وقد أخذ في بعض المواضع عن أهل الكتاب فيما اتفق القرآن فيه مع التوراة والإنجيل، وذلك في دائرة محدودة.

ويمتاز ابن عباس برجوعه في فهم معاني ألفاظ القرآن إلى الشعر العربي، لمعرفته بلغة العرب وإلمامه بديوانها.

وتتعدد الروايات عن ابن عباس، وتتفاوت صحة وضعفها، وقد تتبع العلماء هذه الروايات وكشفوا عن مبلغها من الصحة، فمن أشهر طرق هذه الروايات:

١- طريق معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس- وهذه هي أجود الطرق عنه، وفيها قال الإمام أحمد: «إن بمصر صحيفة في التفسير رواها علي ابن أبي طلحة لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصدًا ما كان كثيرًا» [الإتقان ج٢ ص١٨٨]، وقال الحافظ ابن حجر: «وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث- رواها عن معاوية بن صالح- عن علي بن أبي طلحة- عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه فيما يعلقه عن ابن عباس».

٢- طريق قيس بن مسلم الكوفي عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس- وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين.

٣- طريق ابن إسحاق صاحب السير، عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت، عن عكرمة أو سعيد بن جبير، عن ابن عباس- وهي طريق جيدة، وإسنادها حسن.

٤- طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير، تارة عن أبي مالك، وتارة عن أبي صالح عن ابن عباس، وإسماعيل السدي مختلف فيه، هو تابعي شيعي، وقال السيوطي: «روي عن السدي الأئمة مثل الثوري وشعبة، لكن التفسير الذي جمعه رواه أسباط بن نصر، وأسباط لم يتفقوا عليه، غير أن أمثل التفاسير «تفسير السدي» [الإتقان ج٢ ص١٨٨].

٥- طريق عبد الملك بن جريج عن ابن عباس، وهذه الطريق تحتاج إلى دقة في البحث، فإن ابن جريج روى ما ذكر في كل آية من الصحيح والسقيم.

٦- طريق الضحاك بن مزاحم الهلالي عن ابن عباس، وهي طريق غير مقبولة؛ لأن الضحاك مختلف في توثيقه، وطريقه إلى ابن عباس منقطعة؛ لأنه لم يلقه، فإن انضم إلى ذلك رواية بشر بن عمار، عن أبي روق، عن الضحاك، فضعيفة، لضعف بشر.

٧- طريق عطية العوفي، عن ابن عباس، وهي غير مقبولة؛ لأن عطية ضعيف وربما حسن له الترمذي.

٨- طريق مقاتل بن سليمان الأزدي الخراساني، ومقاتل ضعيف، يروي عن مجاهد وعن الضحاك ولم يسمع منهما، وقد كذبه غير واحد، ولم يوثقه أحد، واشتهر عنه التجسيم والتشبيه، وقال أحمد بن حنبل: «لا يعجبني أن أروي عن مقاتل بن سليمان شيئاً».

٩- طريق محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذه أو هي الطرق، والكلبي مشهور بالتفسير، وقد قيل فيه: أجمعوا على ترك حديثه، وليس بثقة، ولا يكتب حديثه، واتهمه جماعة بالوضع، ولذا قال السيوطي في الإتقان: «فإن انضم إلى ذلك- أي إلى طريق الكلبي- رواية محمد بن مروان السدي الصغير عنه

فهي سلسلة الكذب».

ويتضح من التفسير المنسوب إلى ابن عباس أن معظم ما روي عن ابن عباس في هذا الكتاب - إن لم يكن جميعه - يدور على محمد بن مروان السدي الصغير، عن محمد ابن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وقد عرفنا مبلغ رواية السدي الصغير عن الكلبي فيما تقدم [انظر «الإتقان» ج ٢ ص ١٨٩].

جامع البيان في تفسير القرآن للطبري

س: تحدث عن تفسير جامع البيان للطبري موضعًا أهميته؟

ج: يعتبر ابن جرير الطبري من الأئمة الأعلام الذين برعوا في علوم كثيرة، وتركوا تراثًا إسلاميًا ضخمًا تناقلته العصور والأجيال، وقد أحرز شهرة واسعة بكتابه: في التاريخ: تاريخ الأمم والملوك، والتفسير: جامع البيان في تفسير القرآن، وهما من أهم المراجع العلمية، بل إن كتابه في التفسير هو المرجع الأول عند المفسرين الذين عنوا بالتفسير بالمأثور.

ويقع تفسير ابن جرير في ثلاثين جزءًا من الحجم الكبير، وقد كان مفقودًا إلى عهد قريب، ثم قدر الله له الظهور حين وجدت نسخة مخطوطة في حيازة «أمير حائل» الأمير هود بن الرشيد من أمراء نجد، طبع عليها الكتاب منذ زمن قريب، فأصبحت في يدينا معارف غنية في التفسير بالمأثور.

وهو تفسير عظيم القيمة، لا غنى لطالب التفسير عنه، قال السيوطي: «وكتابه - يعني تفسير محمد بن جرير - أجلّ التفاسير وأعظمها، فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب، والاستنباط، فهو يفوق بذلك على تفاسير الأقدمين» وقال النووي: «أجمعت الأمة على أنه لم يصنف مثل تفسير الطبري» [انظر «الإتقان» ج ٢ ص ١٩٠].

وتفسير الطبري أقدم كتاب وصل إلينا كاملاً في التفسير، فإن المحاولات التفسيرية قبله لم يصل إلينا شيء منها، اللهم إلا ما وصل إلينا منها في ثنايا ذلك الكتاب.

س: ما طريقة ابن جرير في تفسيره جامع البيان؟

ج: طريقة ابن جرير في تفسيره أنه إذا أراد أن يفسر الآية من القرآن يقول: «القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا» ثم يفسر الآية مستشهداً بما يرويه بسند إلى الصحابة أو التابعين من التفسير بالمأثور عنهم، ويعرض لكل ما روي في الآية، ولا يقتصر على مجرد الرواية، بل يوجه الأقوال ويرجح بعضها على بعض، كما يتعرض لناحية الإعراب إن دعت الحال إلى ذلك، ويستنبط بعض الأحكام.

وقد يقف من السند موقف الناقد البصير أحياناً، فيعدل من رجال الإسناد، ويجرح من يجرح منهم، ويرد الرواية التي لا يثق بصحتها.

ويعتني ابن جرير بذكر القراءات وتوجيهها، ويقال: إنه ألف فيها مؤلفاً خاصاً. ومع روايته الأخبار المأخوذة من القصص الإسرائيلي فإنه كثيراً ما يتعقبها بالبحث.

ويعتمد ابن جرير على الاستعمالات اللغوية بجانب الروايات المنقولة، ويستشهد بالشعر القديم، ويهتم بالمذاهب النحوية، ويحتكم إلى المعروف من لغة العرب، ويعالج الأحكام الفقهية مجتهداً، فيذكر أقوال العلماء ومذاهبهم، ويخلص من ذلك برأي يختاره لنفسه ويرجحه.

ويناقد مسائل العقيدة مناقشةً فاحصة، يرد فيها على الفرق ومذاهب أهل الكلام، وينتصر لأهل السنة والجماعة.

وقد طبعت دار المعارف بمصر كتابه، في إخراج حسن، وخرج أحاديثه الأستاذ أحمد محمد شاكر، ولكن هذه الطبعة لم تتم، مع عظيم نفعها، والعناية بتحقيقها. وقد طبع مؤخرًا طبعة محققة متقنة في دار هجر للطباعة والنشر في القاهرة.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية

س : عرفنا بالإمام ابن عطية وتفسيره؟

ج : ابن عطية من قضاة الأندلس المشهورين، نشأ في بيت علم وفضل، وكان فقيهاً جليلاً، عارفاً بعلوم الحديث والتفسير واللغة والأدب، ذكي الفؤاد، حسن الفهم، من أعيان مذهب المالكية، وكتابه في التفسير يسمى «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز».

س : ما طريقة ابن عطية في كتابه ؟

ج : قد لخص فيه ابن عطية ما روي من التفسير بالمنقول وأضفى عليه من روحه العلمية الفياضة ما أكسبه دقة ورواجاً

س : وماذا عن طبعات الكتاب؟

ج : الكتاب يقع في عشرة مجلدات كبار وكان مخطوطاً إلى عهد قريب، ثم طبع في المغرب سنة ١٩٧٥م بتحقيق «المجلس العلمي بفاس -مديرية الشؤون الإسلامية- المملكة المغربية».

س : وضع أهمية الكتاب ومكانته بين كتب التفسير؟

ج : الكتاب له شهرته، وينقل عنه كثير من المفسرين، وهو كثير الاهتمام بالشواهد الأدبية، والصناعة النحوية، ويقارن أبو حيان في مقدمة تفسيره بينه وبين تفسير الزمخشري فيقول: «وكتاب ابن عطية أنقل، وأجمع، وأخلص، وكتاب الزمخشري أخلص وأغوص».

ويعقد ابن تيمية مقارنة بين الكتابين كذلك فيقول: «وتفسير ابن عطية خير من

تفسير الزمخشري، وأصح نقلاً وبحثاً، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خيرٌ منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير».

ويقول ابن تيمية كذلك: «وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجل. فإنه كثيراً ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري- وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدرًا- ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم، وإن كان أقرب إلى السنة من المعتزلة» [مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص ٢٣].

تفسير القرآن العظيم- لابن كثير

س: تحدث عن الإمام ابن كثير وكتابه في التفسير؟

ج: الإمام عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير إمامٌ جليلٌ حافظ، أخذ عن شيخ الإسلام ابن تيمية، واتبعه في كثير من آرائه، وشهد له العلماء بغزارة علمه في التفسير والحديث والتاريخ، وكتابه في التاريخ «البداية والنهاية» مرجع أصيل للتاريخ الإسلامي، وكتابه في التفسير «تفسير القرآن العظيم» من أشهر ما دون في التفسير بالمأثور، ويأتي في المرتبة الثانية بعد كتاب ابن جرير، فهو يفسر كلام الله بالأحاديث والآثار مسندة إلى أصحابها، مع الكلام عما يحتاج إليه جرحاً وتعديلاً، وترجيح بعض الأقوال على بعض، وتضعيف بعض الروايات وتصحيح بعضها الآخر.

س: ما أهم مميزات تفسير ابن كثير؟

ج: يمتاز ابن كثير بأنه يُنبّه في كثير من الأحيان إلى ما في التفسير بالمأثور من

منكرات الإسرائيليات، كما يذكر أقوال العلماء في الأحكام الفقهية، ويناقد مذاهبهم وأدلتهم أحياناً.

س: تحدث عن طبعات تفسير ابن كثير؟

ج: تفسير ابن كثير طبع مع «معالم التنزيل» للبلغوي، ومن أشهر طبعاته طبعة دار الشعب المصرية، وله طبعات أخرى منها طبعة دار الريان في أربعة أجزاء كبار، وهناك طبعة محققة مخرجة على النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية صدرت عن مؤسسة قرطبة في القاهرة، وهي طبعة محققة متقنة، وهناك تحقيق آخر جيد للكتاب طبع في دار هجر في القاهرة.

وقد قام الشيخ أحمد محمد شاكر رحمته الله باختصاره وسماه عمدة التفسير واهتم بانتقاء الروايات الصحيحة، ولكنه لم يتمه، وطبع منه إلى أوائل سورة الأنفال.

أشهر الكتب المؤلفة في التفسير بالرأي

س: اذكر أشهر الكتب المؤلفة في التفسير بالرأي؟

ج: أشهر الكتب المؤلفة في التفسير بالرأي:

- ١- تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم.
- ٢- تفسير أبي علي الجبائي المعتزلي.
- ٣- تفسير عبد الجبار المعتزلي.
- ٤- تفسير الزمخشري المعتزلي «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل».
- ٥- تفسير فخر الدين الرازي الأشعري «مفاتيح الغيب».
- ٦- تفسير ابن فورك.

- ٧- تفسير النسفي «مدارك التنزيل وحقائق التأويل».
- ٨- تفسير الخازن «لباب التأويل في معاني التنزيل».
- ٩- تفسير أبي حيان «البحر المحيط».
- ١٠- تفسير البيضاوي «أنوار التنزيل وأسرار التأويل».
- ١١- تفسير الجلالين: جلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي.
- أما جلال الدين المحلي: فقد ابتدأ تفسيره من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس، ثم ابتدأ بتفسير الفاتحة، وبعد أن أتمها اخترمته المنية فلم يفسر ما بعدها.
- وأما جلال الدين السيوطي: فقد جاء بعد جلال المحلي فأكمل تفسيره، فابتدأ بتفسير سورة البقرة وانتهى عند آخر سورة الإسراء، ووضع تفسير الفاتحة في آخر تفسير الجلال المحلي لتكون ملحقة به.
- وكثيراً ما يخطئ بعض الناس في هذا التقسيم.
- ١٢- تفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن».
- ١٣- تفسير أبي السعود «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم».
- ١٤- تفسير الألوسي «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني».
- س: لو عرفتنا ببعض كتب التفسير بالرأي؟
- ج: سأقوم بالتعريف ببعضها ومنها: مفاتيح الغيب- للرازي، البحر المحيط لأبي حيان، الكشاف عن حقائق التنزيل - للزغشري.

مفاتيح الغيب - للرازي

س: عرفنا بالفخر الرازي وتفسيره؟

ج: فخر الدين الرازي من العلماء المتبحرين الذين نبغوا في العلوم النقلية والعلوم العقلية، واكتسب شهرة عظيمة طوّفت به في الآفاق، وله مصنفات كثيرة، ومن أهم

مصنفاته تفسيره الكبير، المسمى بـ «مفاتيح الغيب».

ويقع هذا التفسير في ثمانية مجلدات كبار، وتدل الأقوال على أن الفخر الرازي لم يتمه، وتتضارب الآراء في الموضوع الذي انتهى إليه في تفسيره، وفيمن أتمه بعده، ويعلق على هذا الشيخ محمد الذهبي فيقول: «والذي أستطيع أن أقوله كحل لهذا الاضطراب: هو أن الإمام فخر الدين كتب تفسيره هذا إلى سورة الأنبياء، فأقى بعده شهاب الدين الخوي فشرع في تكملة هذا التفسير ولكنه لم يتمه، فأقى بعده نجم الدين القموي فأكمل ما بقي منه، كما يجوز أن يكون الخوي أكمله إلى النهاية، والقموي كتب تكملة أخرى غير التي كتبها الخوي، وهذا هو الظاهر من عبارة صاحب كشف الظنون» [التفسير والمفسرون] ج ١ ص ٢٩٣.

والقارئ لهذا التفسير لا يجد تفاوتاً في المنهج والمسلك، ولا يستطيع أن يميز بين الأصل والتكملة.

س: وضع منهج الرازي في تفسيره؟

ج: يهتم الفخر الرازي ببيان المناسبات بين آيات القرآن وسوره، ويكثر من الاستطراد إلى العلوم الرياضية والطبيعية والفلكية والفلسفية ومباحث الإلهيات على نمط استدلالات الفلاسفة العقلية، ويذكر مذاهب الفقهاء، ومعظم ذلك لا حاجة إليه في علم التفسير.

فكتابه موسوعة علمية في علم الكلام، وفي علوم الكون والطبيعة، وبهذا فقد أهميته كتفسير للقرآن الكريم.

إضافة إلى ما حشاه به من مباحث كلامية وتأويلات أشعرية أخرت منزلة الكتاب عند أهل السنة.

البحر المحيط - لأبي حيان

س: وضع أهم ميزات كتاب البحر المحيط؟

ج: كان أبو حيان الأندلسي الغرناطي على جانب كبير من المعرفة باللغة، وكان على علم واسع في التفسير، والحديث، وتراجم الرجال، ومعرفة طبقاتهم، خصوصًا المغاربة، وله مؤلفات كثيرة، أهمها تفسيره «البحر المحيط».

س: صف لنا تفسير البحر المحيط، ومنهج أبي حيان في تصنيفه؟

ج: يقع هذا التفسير في ثمانية مجلدات كبار، وهو مطبوع متداول، ويهتم أبو حيان فيه بذكر وجوه الإعراب، ومسائل النحو، ويتوسع في هذا فيذكر الخلاف بين النحويين، ويناقش ويجادل، حتى أصبح الكتاب أقرب ما يكون إلى كتب النحو منه إلى كتب التفسير.

ينتقل أبو حيان في تفسيره كثيرًا من تفسير الزمخشري وتفسير ابن عطية، ولا سيما ما يتعلق بمسائل النحو ووجوه الإعراب، ويتعقبها كثيرًا بالرد، ويحمل على الزمخشري أحيانًا حملات قاسية، وإن كان يشيد بما له من مهارة فائقة في تجلية بلاغة القرآن وقوة بيانه.

ولا يرضى أبو حيان عن اعتزاليات الزمخشري فينقدها ويردها بأسلوب ساخر، ويعتمد في أكثر نقوله على كتاب «التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير» وهو لشيوخه: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن سليمان المقدسي المعروف بابن النقيب، ويذكر أبو حيان عنه أنه أكبر كتاب صنف في علم التفسير، يبلغ في العدد مائة سفر أو يكاد.

الكشاف عن حقائق التنزيل - للزمخشري

س: وضح مكانة الزمخشري، ومعتقده، وطريقته في تصنيف الكتاب؟

ج: كان الزمخشري عالماً عبقرياً فذاً في النحو واللغة والأدب والتفسير، وآراؤه في العربية يستشهد علماء اللغة بها لأصالتها ودقتها، الزمخشري معتزلي الاعتقاد، حنفي المذهب، ألف كتاب «الكشاف» بما يدعم عقيدته ومذهبه.

واعتراليات الزمخشري في تفسيره أمانة على حذقه ودهائه ومهارته، فهو يأتي بالإشارات البعيدة ليضمنها معنى الآية في الانتصار للمعتزلة والرد على خصومهم، ولكنه في الجانب اللغوي كشف عن جمال القرآن وسحر بلاغته لما له من إحاطة بعلوم البلاغة والبيان والأدب والنحو والتصريف، فكان مرجعاً لغوياً غنياً، وهو يشير في مقدمته إلى هذا فيذكر أن من يتصدى للتفسير لا يغوص على شيء من حقائقه، إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما «علم المعاني»، و«علم البيان» وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقيب عنهما أزمته، وبعثته على تتبع مظانها همة في معرفة لطائف حجة الله، وحرص على استيضاح معجزة رسول الله، بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظ، جامعاً بين أمرين: تحقيق وحفظ، كثير المطالعات، طويل المراجعات، قد رجع زماناً ورجع إليه ورد عليه، فارساً في علم الإعراب، مقدماً في حملة الكتاب، وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها، مستقل القرينة وقادها.

ويحلل ابن خلدون كتاب الكشاف للزمخشري في قوله عند الحديث عما يرجع إليه التفسير من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة: «ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفاسير، كتاب الكشاف للزمخشري، من أهل خوارزم العراق، إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، يأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض له آي القرآن من طريق البلاغة، فصار بذلك للمحققين من أهل السنة انحراف عنه،

وتحذير للجمهور من مكانه، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة، وإذا كان الناظر فيه واقفاً مع ذلك على المذاهب السنية، محسناً للحجاج عنها، فلا جرم أنه مأمون من غوائله، فلتغتتم مطالعته لغرابة فنونه في اللسان، ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، وهو شرف الدين الطيبي من أهل توريث من عراق العجم، شرح فيه كتاب الزمخشري هذا، وتتبع ألفاظه، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال بأدلة تزييفها، وتبين أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة، لا على ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، وفوق كل ذي علم عليم» [مقدمة ابن خلدون، ص ٤٩١].

أشهر كتب التفسير في العصر الحديث تفسير المنار - للسيد محمد رشيد رضا

س: وماذا عن تفسير المنار للعلامة محمد رشيد رضا؟

ج: كان الشيخ محمد عبده يلقي دروساً في التفسير بالجامع الأزهر، ولازمه كثير من طلابه ومريديه، وكان الشيخ رشيد أُلزم الناس لهذه الدروس، وأحرصهم على تلقيها وضبطها، فظهرت ثمرة ذلك في تفسيره المسمى بـ «تفسير القرآن الحكيم»، والمشهور بـ «تفسير المنار»؛ نسبة إلى مجلة «المنار» التي كان يصدرها.

وقد بدأ تفسيره من أول القرآن، وانتهى عند قوله تعالى: ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَليُّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّيْ مُسْلِمًا وَآلِحِقِّي بِالصَّالِحِينَ ﴾ [يوسف: ١٠١]، ثم عاجلته المنية قبل أن يتم تفسير القرآن، وهذا القدر من التفسير مطبوع في اثني عشر مجلداً كبيراً.

س: ما أهم مميزات تفسير المنار؟

ج: هو تفسير غني بالمأثور عن سلف هذه الأمة من الصحابة التابعين، وبأساليب

اللغة العربية، وبسنن الله الاجتماعية، يشرح الآيات بأسلوب رائع، ويكشف عن المعاني بعبارة سهلة، ويوضح كثيرًا من المشكلات، ويرد على ما أثير حول الإسلام من شبهات خصومه، ويعالج أمراض المجتمع بهدي القرآن، ويصرح الشيخ رشيد بأن هدفه من هذا التفسير هو: «فهم الكتاب من حيث هو دين يرشد الناس إلى ما فيه سعادتهم في حياتهم الدنيا وحياتهم الآخرة».

الجواهر في تفسير القرآن- للشيخ طنطاوي جوهرى

س: تحدث عن الشيخ طنطاوي جوهرى، ومنهجه في كتابه الجواهر؟
 ج: كان الشيخ طنطاوي جوهرى مغرمًا بالعجائب الكونية، وكان مدرسًا بمدرسة دار العلوم في مصر، يفسر بعض آيات القرآن على طلبتها، كما كان يكتب في بعض الصحف ثم خرج بمؤلفه في التفسير «الجواهر في تفسير القرآن».
 وقد عني في هذا التفسير عناية فائقة، بالعلوم الكونية، وعجائب الخلق، ويقرر في تفسيره أن في القرآن من آيات العلوم ما يربو على سبعمائة وخمسين آية، ويهيب بالمسلمين أن يتأملوا في آيات القرآن التي ترشد إلى علوم الكون، ويحثهم على العمل بما فيها، ويفضلها على غيرها في الوقت الحاضر، حتى على فرائض الدين، فيقول: «يا ليت شعري: لماذا لا نعمل في آيات العلوم الكونية ما فعله آباؤنا في آيات الميراث؟ ولكني أقول: الحمد لله، الحمد لله؟ إنك تقرأ في هذا التفسير خلاصات من العلوم، ودراستها أفضل من دراسة علم الفرائض؛ لأنه فرض كفاية، فأما هذه فإنها للازدياد في معرفة الله، وهي فرض عين على كل قادر» ويأخذ الغرور منه مأخذه، فينحى باللائمة على المفسرين السابقين، ويقول: «إن هذه العلوم التي أدخلناها في تفسير القرآن هي التي أغفلها الجهلاء المغرورون من صغار الفقهاء في الإسلام،

فهذا زمان الانقلاب، وظهور الحقائق، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم». المؤلف يخلط في كتابه خلطاً، فيضع في تفسيره صورة النبات والحيوانات ومناظر الطبيعة، وتجارب العلوم كتاب مدرسي في العلوم، ويشرح بعض الحقائق الدينية بما جاء عن أفلاطون في جمهوريته، وعن إخوان الصفا في رسائلهم، ويستخدم الرياضيات، ويفسر الآيات تفسيراً يقوم على نظريات علمية حديثة. وقد أساء الشيخ طنطاوي جوهرى في نظرنا بهذا إلى التفسير إساءة بالغة من حيث يظن أنه يحسن صنعا ولم يجد تفسيره قبولا لدى كثير من المثقفين، لما فيه من تعسف في حمل الآيات على غير معناها، ولذا وصف هذا التفسير بما وصف به تفسير الفخر الرازي، فقليل عنه: «فيه كل شيء إلا التفسير».

في ظلال القرآن - لسيد قطب

س: وماذا عن كتاب في ظلال القرآن؟

ج: الكتاب تفسير كامل للحياة في ضوء القرآن وهدى الإسلام، عاش مؤلفه في ظلال الذكر الحكيم كما يفهم من تسميته- يتذوق حلاوة القرآن، ويعبر عن مشاعره تعبيراً صادقا، انتهى فيه إلى أن الإنسانية اليوم في شقائها بالمذاهب الهدامة، وصراعاها الدامي من حين لآخر، لا خلاص لها إلا بالإسلام،

يقول مؤلفه في المقدمة: «وانتهيت من فترة الحياة في ظلال القرآن إلى يقين جازم حاسم أنه لا صلاح لهذه الأرض، ولا راحة لهذه البشرية، ولا طمأنينة لهذا الإنسان، ولا رفعة ولا بركة، ولا طهارة، ولا تناسق مع سنن الكون وفطرة الحياة إلا بالرجوع إلى الله.

والرجوع إلى الله - كما يتجلى في ظلال القرآن- له صورة واحدة، وطريق

واحد.. واحد لا سواه.. إنه العودة بالحياة كلها إلى منهج الله الذي رسمه للبشرية في كتابه الكريم، إنه تحكيم هذا الكتاب وحده في حياتها، والتحاكم إليه وحده في شئونها، وإلا فهو الفساد في الأرض والشقاوة للناس، والارتكاس في الحمأة، والجاهلية التي تعبد الهوى من دون الله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغَيِّرْ هُدَىٰ مِنْكَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

إن الاحتكام إلى منهج الله في كتابه ليس نافلة ولا تطوعاً ولا موضع اختيار، إنما هو الإيمان أو فلا إيمان: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٧﴾ إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ١٨، ١٩].

س: وما منهج صاحب الظلال في تفسيره؟

ج: يأتي المؤلف أولاً بظلال في مقدمة السورة، تربط بين أجزائها، وتوضح أهدافها ومقاصدها، ثم يشرع بعد ذلك في التفسير، فيذكر المآثور الصحيح، ويضرب صفحاً عن المباحث اللغوية مكتفياً بالإشارة العابرة، ويتجه إلى إيقاظ الوعي، وتصحيح المفاهيم، وربط الإسلام بالحياة إلا أنه في مباحث العقيدة وخاصة الأسماء والصفات قد انتقدت عليه بعض التأويلات وصنف أهل العلم مصنفات في بيان ما وقع فيه من تأويلات.

س: وماذا عن طبعات الكتاب؟

ج: الكتاب يقع في ثمانية مجلدات، وقد طبع عدة طبعات، في سنوات معدودة، لما له من رواج كبير لدى المثقفين، ومتولي طباعته دار الشروق في القاهرة، وقد تم عمل الكتاب في صورة برنامج إلكتروني بعد فهرسته وتقسيمه، صدر عن دار التراث.

التفسير البياني لعائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء)

س : وماذا عن عائشة عبد الرحمن وكتابتها التفسير البياني؟

ج : من المعاصرات اللاتي أسهمن بنصيبهن في الأدب العربي والفكر الاجتماعي - الدكتورة عائشة عبد الرحمن، المشهورة بـ «بنت الشاطيء».

وقد تولت التدريس في كلية الآداب بالقاهرة، وفي كلية التربية للبنات، وتناولت في تدريسها تفسير بعض سور القرآن القصار، وطبعت ذلك في «التفسير البياني للقرآن».

س : ما منهج المؤلفة بنت الشاطيء في هذا التفسير؟

ج : بنت الشاطيء تهتم في تفسيرها بالبيان العربي وتذكر في المقدمة أنها اهدت إلى هذه الطريقة لمعالجة مشكلاتنا في حياتنا الأدبية واللغوية، وأنها بحثت ذلك في عدة مؤتمرات دولية، ففي مؤتمر المستشرقين الدولي في الهند سنة ١٩٦٤- كان موضوع البحث الذي شاركت به في شعبة الدراسات الإسلامية، هو «مشكلة الترادف اللغوي، في ضوء التفسير البياني للقرآن الكريم» تقول : «وفيه بينت كيف شهد التبع الدقيق لمعجم ألفاظ القرآن، واستقراء دلالاتها في سياقها، بأن القرآن يستعمل اللفظ بدلالة محدودة، لا يمكن معها أن يقوم لفظ مقام آخر، في المعنى الواحد الذي تحشد له المعاجم اللغوية وكتب التفسير، عددًا قل أو كثر من الألفاظ المقول بترادفها».

وتعيب بنت الشاطيء على الانشغال في دروس الأدب بالمعلقات والنقائض والمفضليات ومشهور الخمریات والحماسيات عن الاتجاه إلى القرآن الكريم، ثم تقول : «ونحن في الجامعة نترك هذا الكثر الغالي لدرس التفسير، وقل فينا من حاول أن ينقله إلى مجال الدراسة الأدبية الخالصة التي قصرناها على دواوين الشعر، ونثر أمراء البيان».

والتفسير البياني محاولة لا بأس بها لتحقيق الأغراض التي تهدف إليها بنت الشاطي، وهي تعتمد في ذلك على كتب التفسير التي لها عناية بوجوه البلاغة القرآنية، وتعتبر تعبيرًا أدبيًا راقياً.

من محاذير هذا النهج في التفسير أنه يغفل جوانب القرآن المتعددة من أسرار الإعجاز في معانيه وتشريعاته، وأحكامه ومبادئه للحياة الإنسانية الفاضلة، ويتخذ من النص القرآني مادة للدراسة الأدبية كالنص الشعري أو النثري، ودراسة النصوص الأدبية تعتمد على الذوق اللغوي الذي يتفاوت من شخص لآخر بتفاوت ثقافته.

تفسير الفقهاء

س: وما أشهر كتب التفسير التي تعرف بتفسير الفقهاء؟

ج: ومن أشهر كتب التفسير التي تعرف بتفسير الفقهاء:

- ١- أحكام القرآن للجصاص - مطبوع.
- ٢- أحكام القرآن للكنيا الهراس - مطبوع.
- ٣- أحكام القرآن لابن العربي - مطبوع.
- ٤- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - مطبوع.
- ٥- الإكليل في استنباط التنزيل للسيوطي - مخطوط.
- ٦- التفسيرات الأحمدية في بيان الآيات الشرعية لملا جيون - مطبوع بالهند.
- ٧- تفسير آيات الأحكام للشيخ محمد السائس - مطبوع.
- ٨- تفسير آيات الأحكام للشيخ مناع القطان - مطبوع.
- ٩- أضواء البيان للشيخ محمد الشنقيطي - مطبوع.

وسنعرف ببعض منها:

أحكام القرآن - للجصاص.

س: عرفنا بالإمام الجصاص، ووضح أهمية كتابه؟

ج: أبو بكر أحمد بن علي الرازي المشهور بالجصاص - نسبة إلى العمل بالجصاص - من أئمة الفقه الحنفي في القرن الرابع الهجري، ويعتبر كتابه «أحكام القرآن» من أهم كتب التفسير الفقهي، ولا سيما عند الأحناف.

س: وما منهج الجصاص في كتابه؟

ج: اقتصر المؤلف في هذا الكتاب على تفسير الآيات التي تتعلق بالأحكام الفرعية، فيورد الآية أو الآيات، ثم يتولى شرحها بشيء من المأثور في معناها، ويستطرد في ذكر المسائل الفقهية التي تتصل بها من قريب أو بعيد، ويسوق الخلافات المذهبية، حيث يشعر القارئ أنه يقرأ في كتاب من كتب الفقه، لا في كتاب من كتب التفسير. والجصاص يتعصب لمذهب الحنفية تعصباً مملوئاً، يحمله على التعسف في تفسير الآيات وتأويلها انتصاراً لمذهبه، ويشدد في الرد على المخالفين متعنناً في التأويل بصورة تنفر القارئ أحياناً من متابعة القراءة، لعباراته اللاذعة في مناقشة المذاهب الأخرى.

ويبدو من تفسير الجصاص كذلك أنه ينحو منحى المعتزلة في العقائد، فيقول مثلاً في قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]: معناه لا تراه الأبصار، وهذا تمدح بنفي رؤية الأبصار، كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وما تمدح الله بنفيه عن نفسه فإن إثبات ضده ذم ونقص، فغير جائز إثبات نقيضه بحال. . فلما تمدح بنفي رؤية البصر عنه لم يجر إثبات ضده ونقيضه بحال، إذ كان فيه إثبات صفة نقص، ولا يجوز أن يكون مخصوصاً بقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]؛ لأن النظر محتمل لمعان: منها انتظار الثواب، كما روي عن جماعة من السلف، فلما كان ذلك محتملاً للتأويل لم يجر الاعتراض به على ما لا مساغ للتأويل فيه، والأخبار المروية في الرؤية إنما المراد بها العلم لو صحت،

وهو علم الضرورة الذي لا تشوبه شبهة، ولا تعرض فيه الشكوك؛ لأن الرؤية بمعنى العلم مشهورة في اللغة» [انظر ج ٣ ص ٥].

س: وماذا عن طبعات الكتاب؟

ج: الكتاب مطبوع في ثلاثة مجلدات، وهو متداول بين أهل العلم، ومن مراجع الفقه الحنفي.

أحكام القرآن- لابن العربي

س: حدثنا عن كتاب أحكام القرآن ومؤلفه؟

ج: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافري الأندلسي الإشبيلي، من أئمة علماء الأندلس المتبحرين، وهو مالكي المذهب، وكتابه «أحكام القرآن» أهم مرجع للتفسير الفقهي عند المالكية.

س: تحدث عن منهج الإمام ابن العربي في تفسيره؟

ج: ابن العربي في تفسيره رجل معتدل منصف، لا يتعصب لمذهبه كثيراً، ولا يتعسف في تنفيذ آراء المخالفين كما فعل الجصاص، وإن كان يتغاضى عن كل زلة علمية تصدر من مجتهد مالكي.

وهو يذكر آراء العلماء في تفسير الآية مقتصرًا على آيات الأحكام، ويبين احتمالاتها المختلفة لدى المذاهب المتعددة، ويفرد كل نقطة في تفسير الآية بعنوان، فيقول: المسألة الأولى المسألة الثانية وهكذا، وقلما يقسو في الرد على مخالفه، كقوله مثلًا في تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]: «المسألة الحادية عشرة» قوله ﷺ: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ وظن الشافعي- وهو عند أصحابه معد بن عدنان في الفصاحة بله أبي حنيفة وسواه- أن

الغسل صب الماء على المغسول من غير عرك، وقد بينا فساد ذلك في مسائل الخلاف، وفي سورة النساء، وحققنا أن الغسل مس اليد مع إمرار الماء أو ما في معنى اليد» [انظر ج١ ص ٢٣٢].

ويحتكم ابن العربي في تفسيره إلى اللغة في استنباط الأحكام، وينفر من الإسرائيليات، ويتعرض لنقد الأحاديث الضعيفة ويحذر منها. والكتاب مطبوع عدة طبعات: منها طبعة في مجلدين كبيرين، ومنها طبعة في أربعة مجلدات ويتداوله العلماء.

الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي

س: حدثنا عن الإمام القرطبي وتفسيره مبيّنًا أهميته؟

ج: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، الخزرجي الأندلسي، عالم فذ من علماء المالكية، له مصنفات كثيرة، أشهرها كتابه في التفسير «الجامع لأحكام القرآن».

س: وضع منهج الإمام القرطبي في تفسيره؟

ج: القرطبي في تفسيره لم يقتصر على آيات الأحكام وإنما يفسر القرآن الكريم تباعًا، فيذكر سبب النزول، ويعرض للقراءات والإعراب، ويشرح الغريب من الألفاظ، ويضيف الأقوال إلى قائلها، ويضرب صفتًا عن كثير من قصص المفسرين، وأخبار المؤرخين، وينقل عن العلماء السابقين الموثوقين، ولا سيما من ألف منهم في كتب الأحكام، فينقل عن ابن جرير الطبري، وابن عطية، وابن العربي، والكنيا الهراس، وأبي بكر الجصاص.

ويفيض القرطبي في بحث آيات الأحكام، فيذكر مسائل الخلاف، ويسوق أدلة كل

رأي، ويعلق عليها، ولا يتعصب لمذهبه المالكي، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ أَلْوَسَاءُ أَلْوَسَاءُ أَلْوَسَاءُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، يقول في المسألة الثانية عشرة من مسائل هذه الآية بعد أن ذكر خلاف العلماء في حكم من أكل في نهار رمضان ناسياً، وما نقل عن مالك من أنه يفطر وعليه القضاء يقول: «وعند غير مالك ليس بمفطر كل من أكل ناسياً لصومه فلا قضاء عليه، وأن صومه تام، لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً فإنما هو رزق ساقه الله تعالى إليه، ولا قضاء عليه» [انظر ج ٢ ص ٣٢٢].

فأنت ترى أنه بهذا يخالف مذهبه، وينصف الآخرين.

ويرد القرطبي على الفرق، فيرد على المعتزلة، والقدرية، والروافض، والفلاسفة، وغلاة المتصوفة، ولكن بأسلوب مهذب كذلك، ويدفعه الإنصاف إلى الدفاع عن يهاجمهم ابن العربي من المخالفين أحياناً- ويلومه على ما يصدر منه من عبارات قاسية على علماء المسلمين، وحين ينقد يكون نقد نزيهاً في أدب وعفة.

س: وماذا عن طبعات تفسير القرطبي؟

ج: كان كتاب «الجامع لأحكام القرآن» مفقوداً من المكتبات حتى قامت دار الكتب المصرية بطبعه أخيراً فيسرت الحصول عليه للقارئ، وهذه الطبعة من أفضل طبعات الكتاب.

تراجم لبعض مشاهير المفسرين

«ابن عباس»

س: حدثنا عن إمام المفسرين عبد الله بن عباس؟

ج: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ، أمه أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية، ولد وبنو

هاشم بالشعب قبل الهجرة بثلاث - وقيل بخمس - والأول أثبت .
وقد حج عبد الله بن عباس سنة قتل عثمان بأمر منه ، وكان على المسيرة يوم
صفين ، وولاه على البصرة ، فلم يزل ابن عباس عليها حتى قتل علي فاستخلف على
البصرة عبد الله بن الحارث ومضى إلى الحجاز ، وتوفي بالطائف سنة خمس وستين -
وقيل سبع ، وقيل ثمان - وهو الصحيح في قول الجمهور ، قال الواقدي : لا خلاف
عند أئمتنا أنه ولد بالشعب حين حصرت قريش بني هاشم ، وأنه كان له عند موت
النبي ﷺ ثلاث عشرة سنة .

وابن عباس ترجمان القرآن ، وحبر الأمة ، ورئيس المفسرين ، فقد أخرج البيهقي
في الدلائل عن ابن مسعود قال : « نعم ترجمان القرآن ابن عباس » ، وأخرج أبو نعيم
عن مجاهد قال : « كان ابن عباس يسمى البحر لكثرة علمه » ، وأخرج ابن سعد بسند
صحيح عن يحيى بن سعيد الأنصاري : « لما مات زيد بن ثابت قال أبو هريرة : مات
حبر هذه الأمة ، ولعل الله أن يجعل في ابن عباس خلفاً » .

وقد أحرز ابن عباس منزلته بين كبار الصحابة على صغر سنه بعلمه وفهمه تحقيقاً
لدعوة رسول الله ﷺ ، ففي الصحيح عنه أن النبي ﷺ ضمه إليه وقال : « اللهم علمه
الحكمة » .

وفي معجم البغوي ، وغيره عن عمر أنه كان يقرب ابن عباس ويقول : « إني رأيت
رسول الله ﷺ دعاك فمسح رأسك ، وتفل في فيك » وقال : « اللهم فقهه في الدين ،
وعلمه التأويل » . وأخرج البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :
كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر ، فكان بعضهم وجد في نفسه ، فقال : لم يدخل هذا
معنا وإن لنا أبناء مثله ؟ فقال عمر : إنه من علمتم . فدعاهم ذات يوم فأدخلني
معهم ، فما رأيت أنه دعاني فيهم يومئذ إلا ليربهم ، فقال : ما تقولون في قول الله
تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [النصر : ١] ، فقال بعضهم : أمرنا أن
نحمد الله ونستغفره إذ نصرنا وفتح علينا ، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً ، فقال لي :

أ كذلك تقول يا بن عباس؟ فقلت: لا، فقال: ما تقول؟ فقلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه له، قال: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ فذلك علامة أجلك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]، فقال عمر: لا أعلم منها إلا ما تقول».

تفسيره: وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يحصى كثرة، وجمع ما نقل عنه في تفسير مختصر ممزوج يسمى «تفسير ابن عباس» وفيه روايات وطرق مختلفة، ولكن أحسن الطرق عنه طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي عنه، واعتمد على هذه البخاري في صحيحه، ومن جيد الطرق طريق قيس بن مسلم الكوفي عن عطاء بن السائب. وفي التفاسير الطوال التي أسندوها إلى ابن عباس مجاهيل، وأوهى طرقه طريق الكلبي عن أبي صالح، والكلبي هو أبو النصر محمد بن السائب المتوفى سنة ١٤٦هـ، فإن انضم إليه رواية محمد بن مروان السدي الصغير المتوفى سنة ١٨٦هـ، فهي سلسلة الكذب، وكذلك طريق مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي، إلا أن الكلبي يفضل عليه لما في مقاتل من المذاهب الرديئة.

وطريق الضحاك بن مزاحم الكوفي عن ابن عباس منقطعة، فإنه لم يلق ابن عباس، وإن انضم إلى ذلك رواية بشر بن عمارة فضعيفة لضعف بشر، وإن كان من رواية جوير عن الضحاك فأشد ضعفاً؛ لأن جويراً شديد الضعف متروك. وطريق العوفي عن ابن عباس أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً، والعوفي ضعيف ليس بواه، وربما حسن له الترمذي.

وهذا يستطيع القارئ أن يتقن عن الطرق ويعرف منها الجيد المقبول من الضعيف أو المتروك، فليس كل ما روي عن ابن عباس بالصحيح الثابت، وقد ذكرنا مزيداً من التفصيل عن ذلك عند الكلام عن تفسيره.

مجاهد بن جبر

س: تحدث عن حياة الإمام المفسر مجاهد بن جبر؟

ج: هو مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج المخزومي المقرئ، مولى السائب بن أبي السائب، روى عن علي، وسعد بن أبي وقاص، والعبادة الأربعة، ورافع بن خديج، وعائشة، وأم سلمة، وأبي هريرة، وسراقة بن مالك، وعبد الله بن السائب المخزومي، وخلق كثير، وروى عنه عطاء، وعكرمة، وعمرو بن دينار، وقتادة، وسليمان الأحول، وسليمان الأعمش، وعبد الله بن كثير القارئ، وآخرون، وكان مولده سنة ٢١هـ (إحدى وعشرين) في خلافة عمر، ومات سنة اثنتين أو ثلاث ومائة، وقال يحيى القطان: مات سنة ١٠٤هـ (أربع ومائة).

ومجاهد رأس المفسرين من طبقة التابعين حتى قيل: إنه كان أعلمهم بالتفسير، وقد أخذ تفسيره عن ابن عباس ثلاثين مرة، وعنه أيضًا قال: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، أقف عن كل آية وأسأله عنها، فيم نزلت، وكيف كانت؟ وقال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، قال ابن تيمية: ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم.

وقال أبو حاتم: مجاهد لم يسمع عن عائشة، حديثه عنها مرسل، وقال: مجاهد عن سعد ومعاوية وكعب بن عجرة مرسل، وقال أبو نعيم: قال يحيى القطان: مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء، وقال قتادة: أعلم من بقي بالتفسير مجاهد، وقال ابن سعد: كان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث. وقال ابن حبان: كان فقيهاً ورعاً عابداً متقناً، وقال الذهبي في آخر ترجمته: أجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به، وقال: قرأ عليه عبد الله بن كثير. وإذا كان الثوري يقول: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، فليس معنى هذا أن نأخذ كل ما نسب إلى

مجاهد، فإن مجاهدًا كغيره من الرواة الذين نقل عنهم، وقد يكون من النقلة عنه الضعيف الذي لا يوثق به، فلا بد من التحري وثبوت سلامة السند، شأنه في ذلك شأن ابن عباس فيما روي عنه.

الطبري

س: اذكر طرفًا من سيرة الإمام ابن جرير الطبري، وعرف ببعض مصنفاته؟
ج: هو محمد بن جرير بن يزيد بن خالد بن كثير أبو جعفر الطبري، الأملي الأصل، البغدادي المولد والوفاة- ولد سنة ٢٢٤هـ (أربع وعشرين ومائتين)، وتوفي سنة ٣١٠هـ (عشر وثلاثمائة)، وكان عالمًا فذاً كثير الرواية ذا بصيرة بالنقل والترجيح بين الروايات، وله باع طويل في تاريخ الرجال وأخبار الأمم.

صنف ابن جرير من الكتب: جامع البيان في تفسير القرآن، وتاريخ الأمم والملوك وأخبارهم، والآداب الحميدة والأخلاق النفيسة، وتاريخ الرجال، واختلاف الفقهاء، وتهذيب الآثار، وكتاب البسيط في الفقه، والجامع في القراءات، وكتاب التبصير في الأصول.

وكتابه في التفسير «جامع البيان في تفسير القرآن» أجل التفاسير وأعظمها، وهو المرجع الأصيل للمفسرين بالآثر، وابن جرير يورد التفسير مسندًا إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، ويتعرض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض، وقد أجمع العلماء المعترفون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله، قال النووي في تهذيبه: كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله، ويمتاز ابن جرير بالاستنباط الرائع، والإشارة إلى ما خفي في الإعراب، وبذلك كان تفسيره فوق أقرانه من التفاسير، وأكثر ما ينقل ابن كثير عن ابن جرير.

ابن كثير

س: عرف بالإمام ابن كثير وحياته، ومؤلفاته؟

ج: هو إسماعيل بن عمر القرشي ابن كثير البصري ثم الدمشقي، عماد الدين أبو الفداء الحافظ المحدث الشافعي.

ولد سنة ٧٠٥هـ (خمسة وسبعمئة)، وتوفي سنة ٧٧٤هـ (أربع وسبعين وسبعمئة)، بعد حياة زاخرة بالعلم، فقد كان فقيهاً متقناً، ومحدثاً بارعاً، ومؤرخاً ماهراً، ومفسراً ضابطاً، قال فيه الحافظ ابن حجر: «إنه كان من محدثي الفقهاء» وقال: «سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع بها بعد وفاته».

ومن تصانيفه: البداية والنهاية في التاريخ، وهو من أهم المراجع للمؤرخين، والكواكب الدراري في التاريخ، انتخبه من البداية والنهاية، وتفسير القرآن، والاجتهاد في طلب الجهاد، وجامع المسانيد، والسنن الهادي لأقوم سنن، والواضح النفيس في مناقب الإمام محمد بن إدريس.

قال فيه السيد محمد رشيد رضا: «هذا التفسير من أشهر كتب التفسير في العناية بما روي عن مفسري السلف، وبيان معاني الآيات وأحكامها، وتحامى ما أطال به الكثيرون من مباحث الإعراب ونكت فنون البلاغة، أو الاستطراد لعلوم أخرى لا يحتاج إليها في فهم القرآن، ولا التفقه فيه، ولا الاعتاط به».

ومن مزاياه: العناية بما يسمونه تفسير القرآن بالقرآن، فهو أكثر ما عرفناه من كتب التفسير سرداً للآيات المناسبة في المعنى، ويلى ذلك فيه الأحاديث المرفوعة التي تتعلق بالآية وبيان ما يحتج به منها، ويليه آثار الصحابة وأقوال التابعين ومن بعدهم من علماء السلف.

ومنها: تذكيره بما في التفسير المأثور من منكرات الإسرائيليات وتحذيره منها

بالإجمال، وبيانه لبعض منكراتها بالتعيين، وبإيته استقصى ذلك أو ترك إيراد ما لم تتوفر فيه داعية التمحيص والتحقيق» اهـ

فخر الدين الرازي

س: وماذا عن حياة الفخر الرازي؟

ج: هو محمد بن عمر بن الحسن التميمي البكري الطبرستاني الرازي فخر الدين المعروف بابن الخطيب الشافعي الفقيه.

ولد بالري سنة ٥٤٣هـ (ثلاث وأربعين وخمسمائة)، وتوفي بهراة سنة ٦٠٦هـ (ست وستمائة)- ودرس العلوم الدينية والعلوم العقلية، فتعمق في المنطق والفلسفة، وبرز في علم الكلام، وله في هذا كله الكتب والشروح والتعليقات، حتى عدوه من فلاسفة عصره، ولا تزال كتبه مراجع هامة لمن يسمونهم بالفلاسفة الإسلاميين.

ولفخر الدين الرازي تصانيف كثيرة:

منها: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن، وتفسيره أسرار التنزيل وأنوار التأويل، وإحكام الأحكام، والمحصل في أصول الفقه، والبرهان في قراءة، ودرة التنزيل وغرة التأويل في الآيات المتشابهات، وشرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا، وإبطال القياس، وشرح القانون لابن سينا، والبيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان، وتعجيز الفلاسفة، ورسالة الجوهر، ورسالة الحدوث، وكتاب الملل والنحل، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين في علم الكلام، وشرح المفصل للزمخشري.

وقد أثرت العلوم العقلية على الرازي في تفسيره، فمزجه بمخيلط من الطب والمنطق والفلسفة والحكمة، وخرج به عن معاني القرآن وروح آياته، وحمل نصوص الكتاب ما لم تنزل له من مسائل العلوم العقلية واصطلاحاتها العلمية، فقد كتابه بهذا روحانية التفسير وهداية الإسلام.

الزمخشري

س: عرف بالزمخشري، حياته وآثاره؟

ج: هو أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري- ولد في السابع والعشرين من شهر رجب سنة ٤٦٧هـ (سبع وستين وأربعمائة) بزمخشر، وهي قرية كبيرة من قرى خوارزم، وتلقى العلم في بلاده، ورحل إلى بخارى في طلبه، وأخذ الأدب عن شيخه منصور أبي مضر، ثم رحل إلى مكة وجاور بها زماناً، فقبل له «جار الله» وبها ألف كتابه في التفسير «الكشاف في حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» وتوفي الزمخشري سنة ٥٣٨هـ (ثمان وثلاثين وخمسمائة)، بمرجانية خوارزم بعد رجوعه من مكة، ورثاه بعضهم بأبيات منها:

فأرض مكة تذري الدمع مقلتها حزناً لفرقة جار الله محمود
والزمخشري إمام من أئمة اللغة والمعاني والبيان، وكثيراً ما يجد القارئ في كتب النحو والبلاغة استشهادات له من كتبه للاحتجاج بها، فيقولون: قال الزمخشري في كشافه، أو في أساس البلاغة، وهو صاحب رأي وحجة في كثير من مسائل العربية، وليس من هؤلاء النفر الذين يتهجون نهج غيرهم فيجمعون وينقلون، ولكنه صاحب رأي يقتضي غيره أثره وينقل عنه، وله تصانيف في الحديث والتفسير والنحو واللغة والمعاني والبيان وغير ذلك، منها: كتابه في تفسير القرآن «الكشاف»، والفاثق في تفسير الحديث، والمنهاج في الأصول، والمفصل في النحو، وأساس البلاغة في اللغة، ورءوس المسائل الفقهية.

والزمخشري حنفي المذهب، معتزلي العقيدة، يؤول الآيات وفق مذهبه وعقيدته بلحن لا يدركه إلا الخاصة، ويسمى المعتزلة: إخوانه في الدين من أفاضل الفتن الناجية العدلية.

وكتاب الكشاف للزمخشري من أشهر كتب المفسرين بالرأي، الماهرين في اللغة، وينقل عنه الآلوسي، وأبو السعود، والنسفي، وغيرهم من المفسرين بدون نسبة إليه، واعتزالياته في التفسير قد تولى التنقيب عنها العلامة أحمد المنير، وسماها بالانتصاف، وفيها يناقش الزمخشري فيما أورده من العقائد على مذهب المعتزلة ويورد ما يقابلها، كما يناقشه في كثير من أبواب اللغة، وقد طبعت المكتبة التجارية بمصر «الكشاف» طبعة أخيرة رتبها مصطفى حسين أحمد، وذيلت بأربعة كتب، الأول: «الانتصاف» السابق، والثاني «الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ ابن حجر العسقلاني، والثالث: «حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف» ك«الانتصاف»، والرابع: «مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف» للمرزوقي المذكور- وقد ضمن تفسيره كثيرًا من عقائد المعتزلة على طريق الإشارة، وقد ذكرنا قبل ما نقل عن البلقيني أنه قال: استخرجت من الكشاف اعتزالًا بالمناقش.

الشوكاني

س: تحدث عن حياة الإمام الشوكاني ومؤلفاته؟

ج: هو القاضي محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني الإمام المجتهد، ناصر السنة، وقامع البدعة.

ولد سنة ١١٧٣هـ (ثلاث وسبعين ومائة وألف) في بلدة هجرة شوكان، ونشأ بصنعاء، فقرأ القرآن، وأخذ يطلب العلم، ويسمع من العلماء الأعلام، وحفظ كثيرًا من متون النحو والصرف والبلاغة، والأصول وآداب البحث والمناظرة، حتى صار إمامًا يشار إليه بالبنان، وظل مكبًا على العلم قراءة وتدريسًا إلى أن توفي سنة ١٢٥٠هـ (خمسين ومائتين وألف).

تفقه على مذهب الإمام زيد، وبرع فيه، وألف وأفتى، وطلب الحديث، وفاق فيه

أهل زمانه حتى خلع ربقة التقليد، وصار مناصراً للسنة ومناوئاً لأعدائها، وكان يرى تحريم التقليد حتى ألف في ذلك رسالة أسماها «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد». له مؤلفات عديدة في شتى الفنون منها تفسيره «فتح القدير» و «نيل الأوطار على منتقى الأخبار» للمجدد ابن تيمية جد شيخ الإسلام، وهو من خير ما كتب في الحديث على أبواب الفقه، وكتابه في الأصول «إرشاد الفحول» وفتاواه المسماة بـ«الفتح الرباني».

وفتح القدير للشوكاني تفسير يجمع بين الرواية والاستنباط وفقه نصوص الآيات، اعتمد فيه على فحول المفسرين كالنحاس، وابن عطية، والقرطبي، وهو متداول في جهات كثيرة من أنحاء العالم الإسلامي.

